مؤسّسة كونراد أديناور
التعاون الأوروبّي والدّولي

الدّيمقراطيّة المسيحيّة
المبادئ والتشكيل السّياسي

دليل التعاون الأوروبّي والدّولي لمؤسّسة كونراد أديناور

نقله عن الألمانيّة
الهادي ونّاس ومنير الفندري

الناشـر :
مؤسّسة كونراد أديناور Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.
ألمانيا /برلين 10907D-10907 Berlin

ابتكـار المشـروع :
كاتيا بلاته Katja Plate : مديرة البرنامج الجهوي للحوار السياسي/جنوب القوقاز
كارستن غرابو Karsten Grabow : مسؤول عن التعاون الدولي بين الأحزاب والبرلمانات

التحريـر :
كارستن غرابو Karsten Grabow
العنوان الإلكتروني : Karsten.Grabow@kas.de
الهاتف : 49+(0) 3246 3026996

المساعـدون :
تيم كالفايت/ ايزا بيل فون غريسهايم Tim Kallweit/Isabel von Griesheim

المؤلفـون :
نينو غالاتي(3-4) Nino Galetti
كارستن غرابو Karsten Grabow (الجزء الأول، والجزء الثاني بالاشتراك مع منفراد أغيتن ورودلف اورتس وراينهارد فيليغ، والفصلان 1.3 و2.3 بالاشتراك مع متياس شافر)
دفيد يونتان غرونفالد (2.4) David Jonathan Grunwald
كريستينه هانري–هوتماخر (3.3) Christine Henry-Huthmacher
تيم كالفايت وكريستوفر باكمان، (1.4) و(3.4) إلى (7.4) Tim Kallweit, Christopher Beckmann
باتريك كالر وانيكا فيرتس (5.3) Patrick Keller, Anita Wirtz
هلموت رايفالد (6.3) Helmut Reifeld
فولفغانغ شتوك (8.4) Wolfgang Stock

المستشارون الأخصائيـون :
كريستوفر باكمان Christopher Beckmann
أ.د. هانس يورغن كوسترس Prof. Dr. Hanns Jürgen Küsters
فرانك شبانغلر Frank Spengler
أ.د. هانس يواخيم فين Prof. Dr. Hans-Joachim Veen
أ.د. بارنهارد فوغل، رئيس حكومة (إقليمية) سابقا، Prof. Dr. Bernhard Vogel Ministerpräsident a.D.
كلاوس فايغلت Klaus Weigelt
www.kas.de

جميع الحقوق المتعلقة بهذا العمل بكامل أجزائه محفوظة ؛ ويحجر التصرف فيه بأي شكل كان دون موافقة مؤسّسة كونراد أديناور. وهو ما ينطبق بالخصوص على عمليات النسخ والترجمة والتصوير والتخزين والتصرف فيه بواسطة أنظمة الكترونية.
© مؤسّسة كونراد أديناور، تونس 2013
© Konrad-Adenauer-Stiftung e.V., Tunisie, 2013

طبع بمساعدة مالية من جمهورية ألمانيا الإتحادية
طبع : سنباكت – تونس
ISBN 978-9973-797-12-4

المحتـوى

التمهيد 7

1 – تاريخ تطوّر الديمقـراطية المسيحيّة في أوروبـا 9

1.1 – نظرية الديمقـراطية المسيحية وسياسيّة فـترة ما بين الحربين العالميتين 18

2.1 – الديمقـراطية المسيحيّة منذ 1945 21

2 – الديمقـراطية المسيحيّة : ما المقصود بها ؟ 37

3 – سياسة الديمقراطية المسيحيّة في الحاضر : حقول سياسيّة مختارة 50

1.3 – السّياسة الاقـتصاديّة 50

2.3 – السّياسة الاجتماعيّة 55

3.3 – السّياسة الأسـريّة 60

4.3 – السّياسة البيئيّة 65

5.3 – السّياسة الخارجية والأمنية 70

6.3 – التضامن الـدّولي والتعاون في مجال التنمية 74

4 – شخصيات أوروبية بارزة محسوبة على الديمقراطية المسيحية 79

1.4 – كونراد أديناور Konrad Adenauer 79

2.4 – لودفيج ايرهارد Ludwig Erhard 84

3.4 – ألسيدى دي غاسباري Alcide De Gasperi 90

4.4 – روبار شومان Robert Schuman 93

5.4 – هالموت كول Helmut Kohl 97

6.4 – فـيلفـريد مارتـنس Wilfried Martens 102

7.4 – جون كلود يونكـر Jean-Claude Juncker 104

8.4 – أنجيلا ميركل Angela Merkel 107

5 – المصادر والمراجع 113

المؤلـفون والمساعدون 117

تمهيد

تلعب الأحزاب الدّيمقراطية المسيحيّة منذ عشرات السّنين دوراً مؤثراً في سياسة العديد من البلدان الأوروبية وفي تكريس الوحدة الأوروبّية التي عملت هذه السّياسة على انبعاثها وشاركت بنجاح في تحقيقها. وبالنسبة إلى مؤسّسة كونراد أديناور التي تحمل منذ سنة 1964 إسم أول مستشاري جمهورية ألمانيا الاتحادية فإن قيم الديمقراطية المسيحية والقيم التي نادى بها هذا الأخير تمثل في ذات الحين مسؤولية والتزاماً. إن المثل الأعلى الذي يحدّد وجهة عملنا هو المفهوم المسيحي للإنسان كمخلوق إلهي فيما يتمتع به من تساو في القيمة وتميّز شخصيته وكرامته وما يتصف به أيضا من نقصان. وانطلاقا من هذا المبدأ تسعى مؤسّسة كونراد أديناور في ألمانيا وأوروبا وكافة أرجاء العالم إلى دعم الديمقراطية التحرّرية وإلى التأسيس لمبادئ دولة القانون واقتصاد السّوق الاجتماعي. إن مبادئنا هي الحرّية والعدالة والتضامن.

إن التعاون الدولي لا يتمثل في "تصدير" أفكار جاهزة عن الديمقراطية التحرّرية واقتصاد السّوق الاجتماعي إلى البلدان التي تربطنا بها شراكة. بل إن الهدف من الالتزام الدّولي لمؤسّسة كونراد أديناور يكمن بالخصوص في المساهمة مع شركائنا وعلى عين المكان في تطوير وتثبيت الديمقراطية وقيمها الأساسيّة ومناهج عملها ومؤسّساتها. قيم الديمقراطية المسيحية من ناحية والمقاربات السّياسية الملموسة والمبنية على أساس هذه القيم من ناحية أخرى كلاهما يمثل التوجّهات العامّة لصنع سياسة تحمل معان ودلالات. ويمكن اعتبار اقتصاد السّوق الاجتماعي مثالاً يحتذى لتجاوز النتائج الوخيمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والمساهمة في تحقيق التنمية المستديمة في البلدان التي تجمعنا بها مشاريع شراكة عملية.

يعطي هذا الكتيّب لمحة عن قيم الديمقراطية المسيحيّة وعن تاريخها والمواقف الديمقراطية المسيحيّة في بعض الميادين السّياسية المختارة. كما أنه يقدم

في الختام عروضا مقتبسة من السّيرة الذاتية لشخصيّات أوروبيّة هامّة محسوبة على الديمقراطية المسيحية. وهو بالأساس نتاج عمل مشترك بين العديد من الأقسام الرئيسية ضمن مؤسّسة كونراد أديناور. ويجدر به بشكل خاص أن يكون في المتناول في فروع المؤسّسة بالخارج لإثراء مشاريعها الدولية بأفكار الديمقراطية المسيحية وقيمها والمقاربات السّياسية التي جاءت بها.

ولا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بالشكر إلى كلّ الزملاء العاملين في مؤسّسة كونراد أديناور، نساء ورجالا، لمساهمتهم في إنجاح هذا العمل. كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور هانس يواخيم فين Hans-Joachim Veen مدير البحوث السّابق للمؤسّسة والمدير الحالي لمؤسّسة أيترسبارج بمدينة فايمار، وإلى الأستاذ الدكتور فولفغانغ شتوك Wolfgang Stock، الرئيس المدير العام لوكالة الاستشارات الإعلامية والعلاقات العامة (كونفينست Convincet GmbH)، على ما تفضلا بتقديمه من مساعدة.

د. غرهارد فالرس Dr. Gerhard Wahlers
الأمين العام المساعد لمؤسّسة كونراد أديناور

I - تطوّر الديمقراطية المسيحيّة في أوروبا عبر التاريخ[1]

تُعدّ الديمقراطية المسيحية أولا وقبل كل شيء ظاهرة أصيلة القارة الأوروبيّة[2]. وقد نشأت كردّ فعل على الثورة الفرنسية لسنة 1789 وعلى الحركة التحرّرية التي انطلقت من فرنسا والتوجّه الذي نادى بمدنية الحياة السياسية والاجتماعية في أوروبا (العلمانية). واستعمل مصطلح "الديمقراطية المسيحية" لأول مرّة سنة 1791 من قبل لاموريت أسقف ليون Lamourette von Lyon، خلال جلسة تشريعية عامة، لكن في معنى ديني بحت في بداية الأمر. وكان المقصود منه تصوّرا نموذجيا مثاليا للكنيسة الأصيلة الديمقراطية، ثمّ وقع توسيع استعماله ليشمل التنظيم الكنسي. وكان المفهوم يهدف إلى إقامة هياكل ديمقراطية وإلى إزالة النظام الترتيبي الهرمي. وفي الفترة المتراوحة بين 1830 و1848 اكتسب مصطلح الديمقراطية المسيحية ملامح اجتماعية وسياسية. وكان أنصاره أول الأمر كاثوليكيين راموا ربط الصلة بين موقف الكنيسة والواقع السّياسي. أما فيما يخصّ المسيحيين البروتستانت فإن مسألة تطوير وتسويغ سياسة مسيحيّة لم تطرح إلاّ بعد سنة 1945، بعد مبادرات متردّدة في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد كانت لهم مقاربتهم الخاصّة بهم لمفهوم الديمقراطية المسيحية، بحكم موقفهم المغاير من الأخلاقيات الاجتماعية وبسبب العلاقة المتينة بين العرش والكنيسة في الدّول ذات الحكم الملكي. وكان مرجعهم في ذلك انتربولوجيا لاهوتية بدلا من الحق الطبيعي. هذا بالإضافة إلى أن درجة ارتباطهم بالنشاط الجمعياتي

---

1 يستند هذا الفصل الى نصّ لـرودلف اورتس: Rudolf Uertz (2004). وقام بإعداده لهذا الكتيب بصفة شاملة كارستن غرابو: (Carsten Grabow). ويتقدم المؤلفون بالشكر على المساعدة ليانين دورنبوش (Yanine Dornbusch)، طالبة "الدراسات الأوروبية" بجامعة ماسترخت، التي أجرت في شهر جويلية 2009 تربّصا لدى مؤسّسة كونراد أديناور ضمن الفريق المعتني بشؤون أمريكا اللاتينية.

2 انظر فيما يتعلق بتاريخ نشأة الديمقراطية المسيحية في أمريكا اللاتينية المراجع التالية، على سبيل المثال : Caldera (1977/2002 ; Jung (1983) ; Hennig & Weigelt (1997).

والحزبي كانت دون ما كانت عليه في الكاثوليكية. فلقد ظلّت المواقف المحافظة والدينية الخيرية والاجتماعية المسيحية مهيمنة مسيطرة في البروتستانتية. كما أن الصراع بين الكنيسة والدولة الذي طبع العمل الحزبي لاحقا لم يكن موجودا في البلدان الأوروبية ذات الطابع البروتستانتي (لاسيما في البلدان الاسكندينافية وفي بريطانيا). فقد شهدت الدانمرك وبريطانيا منذ القرن السّابع عشر محاولة لترسيخ التعليم المدرسي فرضا إجباريا عامّا تحت رعاية الدّولة عوضا عن الكنيسة. وكان الوضع هنالك ملائما بحكم عدم وجود صراعات، بما أن كنيسة الدولة اللوترية والأنجليكانية كان معترف بكليهما كشريك للدولة على قدم المساواة. لذا فإن المسيحيين البروتستانت شكلوا في البلاد المذكورة بالأحرى تحالفات مع المحافظين في مواجهتهم السياسية للقوى الليبرالية وعكفوا على الذود عن النظام الملكي.

هذا وقد تمّت بلورة فكرة الديمقراطية المسيحية لأول مرّة من قبل اللاهوتي الفرنسي روبار لاماني Robert Lammenais ونصيريه شارل دي مونتالمبار Charles de Montalembertوهنري دومينيك لاكوردار Henri Dominique Lacordaire. وكان مرجعهم في ذلك الحركة الدستورية البلجيكية لسنة 1830 التي قادها ليبراليون وكاثوليك ("فكرة الاتحاد") رافعين شعارات تنادي بفصل الكنيسة عن الدولة وبحرية العقيدة والمعتقد وحرية التدريس والصحافة والعمل الجمعياتي. إلا أن ربط الصلة بين الديمقراطية والمسيحية ظل قائما على تصوّرات لاهوتية تقليدية، و لم يقع تطوير برنامج سياسي شامل. وقد تمثل استحقاق لاماني في كونه استشف باكرا الأهمية المتنامية للشعب، باعتباره عنصرا فاعلا (سيادة الشعب)، ولشأن "المسألة الاجتماعية"، بوصفهما عاملين حاسمين في النظام الاجتماعي والسّياسي للقرن التاسع عشر.

وفي حين ظهرت الدولة الحديثة في بلدان القارة الأوروبية على أنها "ثورة على الإله والدين" وعلى السّلطة المطلقة "المقدّسة" التي استمرّت على مدى

القرون، رأى لامناي أن الدّين والديمقراطية ليسا متناقضين من حيث المبدأ بل إنهما يشكلان قطبين متداخلين. كما أنه استوعب الحرية والعدالة والمساواة على أنها عناصر لاهوتية ذات مفهوم ديني أخلاقي مغاير لليبرالية الفردانية. وكان لامناي يتطلع بالنظر إلى المستقبل إلى تحالف بين القوى الليبرالية المسيحية وبين الليبرالية العلمانية الفردانية، وهو ما لم يتحقق إلى الآن ويستبعد أن يتحقق عن قريب.

في سنة 1862 عرض أسقف مدينة ماينس Mainz، البارون فيلهلم إيمانويل فون كاتلير von Ketteler، في كتابه "الحرّية والسّلطة والكنيسة"[3] الأساس النظري لموقف الكاثوليك من سلطة الدولة ومن العلاقة بين الكنيسة والدولة والممارسة السّياسية للكاثوليك وتمثيل حقوقهم في النظام الدستوري. وقد دافع عن النظام الدستوري ونصح الكاثوليك باستخدام كلّ الإمكانيات السّياسية والبرلمانية والتواصلية المتاحة لغاية المصلحة الكاثوليكية (وسائل الإعلام مثلا). أما عمليا فقد وقف كاتلير على أرضية المبادئ المعتدلة لـدولة القانون الليبرالية، متصديا لحكم الإطلاق ودولة البوليس، معارضا إياهما بـ "دولة القانون الحقيقية" القائمة على "الحرية والحكم الذاتي". ومن مطالبه الأخرى نذكر : ضمان حماية الحقوق من قبل الدولة والتفريق المناسب بين نظام الدولة ونظام الحقّ الخاص ونظام للمحكمة الإدارية ومحكمة عليا لـ "الرايخ" (الامبراطورية الألمانية) وسلك قضاة مستقل. ومن هنا فإن الأساس الجوهري لدولة القانون يتمثل في نظامها التشريعي و"معايير عادلة يقاس عليها وقانون عادل تصدر وفقه الأحكام". غير أنه فشل في فرض مطالبته المتمثلة في إرساء الحرية الكنسية كحق أساسي في صلب دستور الامبراطورية الألمانية لسنة 1871. ومع ذلك فإن كاتلير يمثل الكاثوليكية الليبرالية في الأنظمة الدستورية. وفي ذات الحين اعتبر الرائد لحركة إصلاح اجتماعي مسيحي. وقد حددت كتاباته إلى أواخر القرن التاسع عشر

3 Wilhelm Emmanuel Freiherr von Ketteler : *Freiheit, Autorität und Kirche*.

الخطوط الفكرية الأساسية للكاثوليكية السّياسية، كما وردت على لسان الأعضاء الكاثوليك في كتل مجلس النواب بفرانكفورت [خلال ثورة] 1848/1849.

لقد بدأ تأسيس أحزاب مسيحية بأوروبا منذ سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وكانت الأسباب متصلة من ناحية بالقوة المتنامية للطبقة البرجوازية المتوسّطة وفلسفتها السّياسة القائمة على المذهب الليبرالي، وبالثورة الصناعية والظواهر والمستجدات الاجتماعية التي رافقتها، من ناحية أخرى.

هذا و لم تكتف الليبرالية برفع مطالب سياسية ثورية، كتلك المنادية بدولة قومية ديمقراطية مدنية وإرساء حق الانتخاب العام (للرجال) وتعزيز البرلمانات وتأسيس أحزاب سياسية. بل إن الفئات المجتمعية التي كانت وراءها صارت أيضا – إلى حد ما بالتعاون مع قوى محافظة – تنافس الكنيسة أكثر فأكثر في مسائل التعليم والتربية. ففي ألمانيا، مثلا، أصبح الكاثوليك على إثر توحيد الدولة سنة 1871 في موقع الأقلّية. ولكي يفرضوا أنفسهم حيال سيطرة الأرستقراطية البروسية، البروتستانتية المذهب في معظمها والملتفة حول مستشار "الرايخ" بسمارك Otto von Bismarck – الذي عمل على دحر سلطة الكنيسة الكاثوليكية – بادر نواب كاثوليك في الفترة 1869/1870 بتأسيس حزب الوسط (Zentrum-Partei). وبينما كانت سياسة المستشار الألماني متجهة نحو إرساء نظام سياسي أكثر مركزية في ألمانيا، كان حزب الوسط يدعم فكرة النظام الفيدرالي وإيلاء الولايات الفيدرالية مزيدا من الاستقلالية الذاتية. غير أن السّبب الرئيسي للصّراع مع الحكومة ومع شقّ المحافظين البروسيين، ومع القوى السّياسية الليبرالية النزعة بالخصوص، كان منجرّا عن محاولات المستشار الألماني الرامية إلى دحر نفوذ الكنيسة الكاثوليكية في الأمور المدرسية والتعليمية وإلى إقامة قطاع تعليمي حكومي، وبالتالي علماني، يظل حكرا للدولة. و لم تكن الكنيسة الكاثوليكية الرّسمية الوحيدة التي طالبت على نقيض ذلك باستقلالية المؤسّسات الكنسية (الكاثوليكية)، بل ساندتها وعاضدتها في ذلك أيضا، وبالأخص، المنظمات

غير الكنسية في الأوساط الكاثوليكية بألمانيا. وطالب حزب الوسط بالإبقاء على المدارس الدينية وعلى السّلطة الرّوحية المشرفة على المدارس، وهكذا فقد فرضت بروسيا البروتستانتية على الكاثوليك في ألمانيا – وعلى رأسهم حزب الوسط كحركة سياسية – "صراعا ثقافيا"[4] (طرد طائفة اليسوعيين؛ تحديد الرّعاية الدّينية من خلال منع خطب وعظية ومواكب الزيّاح ؛ إلغاء العمل بالتشريع الكنائسي فيما يتصل بالزواج الخ). بيد أن هذا أدى في نهاية المطاف إلى تنامي قوة الكاثوليكية السّياسية في ألمانيا وإلى توطيد حزب الوسط، المؤسّس عام 1870، على الصّعيد الألماني.

وإلى جانب النزاع السياسي الثقافي مع الأحزاب الليبرالية (والمحافظة، إلى حد ما) فإن تأسيس أحزاب مسيحية يعود أيضا إلى تداعيات الثورة الصناعية وإلى انشغال الكنيسة الكاثوليكية بوضع العمال. وقد صاحبت الثورة الصناعية مضاعفات من بينها تضخم عدد سكان المدن واستفحال البؤس الاجتماعي وتردي أوضاع فئات عريضة من المجتمع. وأمام تدهور الوضعية الاجتماعية للعمّال بادرت حركات كاثوليكية اجتماعية – إلى جانب منظمات أخرى ذات توجه اشتراكي – بالتكفل بأمرهم. وتبعا للتعاليم المسيحية الخيرية والتضامنية – مساعدة الغير والإدماج الاجتماعي – كانت الحركات الكاثوليكية الاجتماعية تطمح إلى حلّ "المسألة الاجتماعية" عبر مكافحة أخلاقية لليبرالية السّياسية والاقتصادية. وقد لقيت هذه المساعي الإدماجية، والتوجّه نحو أفكار تنظيمية مرتبطة بالفئات الحرفية، في القطاع الجمعياتي الكاثوليكي وفي الحركة النقابية المسيحية صدى ملموسا، كما أنها أثرت لاحقا وبشكل حاسم في التشريع الاجتماعي لدول القارّة الأوروبية.

[4] [وهو الفصل المعروف في عهد بسمارك بـ*Kulturkampf* والمتمثل في صراعه العنيف مع الكنيسة الكاثوليكية، في الفترة بين 1871-1887، بغية تجريدها من سلطات تقليدية تعد من مشمولات الدولة العلمانية – **المترجم**]

معلومات إضافية :

الديمقراطية المسيحية والتعاليم الاجتماعية للبابا ليو الثالث عشر Leo XIII.

اكتست أفكار البابا ليو الثالث عشر (1878-1903) وإصداراته حول السّياسة والمجتمع أهميّة بالغة بالنسبة إلى الديمقراطية المسيحية، ليس على المستوى النظري وتحديد البرامج فحسب، بل وحتى فيما يرتبط بالسّياسة الحزبية والسّياسة الاجتماعية.

فلقد أخرج ليو الثالث عشر الكنيسة الكاثوليكية من موقفها التقييدي والزجري الذي كرسه أسلافه في الماضي (بيوس التاسع في منشوره Syllabus errorum من سنة 1864،على سبيل المثال) تجاه الليبرالية وتجاه أي شكل من أشكال الفكر الاجتماعي والسّياسي الحديث، وبذلك تسنى للكنيسة وأخلاقياتها الاجتماعية بعض الانفتاح الحذر على مسائل مستحدثة. وقد طالب هذا البابا في مناشيره البابوية المتعلقة بالدولة (بداية من 1881) الكاثوليك في فرنسا وفي البلدان التي استتب فيها النظام الجمهوري الاعتراف بهذا النظام. بيد أنه توخى موقفا محايدا إزاء مسألة الشكل الذي تتخذه الدولة (ما يعرف بفرضية الحياد تجاه الدولة). كما أنه أعرب في ذات الحين عن استيائه من أنشطة وحركات للكاثوليك من شأنها (بالضرورة) أن تدعم الديمقراطية وتطيح بالأنظمة الملكية القائمة. غير أن الاعتراف بالنظام الجمهوري من قبل البابا أدّى من حيث المبدأ إلى ربط موقف الكنيسة من شكل الدولة والحكومة بالإمكانيات والتطورات الحاصلة على مستوى دولة الدستور والقانون. وفي سنة 1891 أصدر ليو الثالث عشر من خلال منشوره البابوي الموسوم بـ "ريروم نوفاروم" Rerum novarum : حول مسألة العمال" (1891) أول خطاب دوري للكنيسة الكاثوليكية

ذي مضمون اجتماعي. وقد أيّد من خلاله، علاوة على المطالبة بالعدالة في الأجور وبتدخل أقوى للدولة في الدورة الاقتصادية، حق العمال في التكتل والتحالف. وأقر الخطاب بأن حماية العمّال وحدها لا تفي بالحاجة وحث بالتالي على تكوين منظمات عماليّة مسايرة للعصر. وحيال مبدأ عدم التدخل (ما عرف بدولة "حارس الليل") أكد المنشور على واجب الدولة في دعم الصالح العام. ومن هنا يمكن القول أن المنشور البابوي "ريروم نوفاروم" شكّل تحوّلا كبيرا في البرامج الاجتماعية للحركة الاجتماعية المسيحية (تصوّرات لحلّ ما عرف بالمسألة الاجتماعية أو مسألة التصنيع والعمال). ولئن لم يحث المنشور البابوي رأسا على تأسيس حركات أو أحزاب سياسية لفرض المطالب الأخلاقية الاجتماعية فإن النزوع إلى ذلك تأتى تباعا من التحرّكات التضامنية التي طالب بها الكاثوليك. وإلى جانب الدولة والكنيسة تطرق الخطاب الدوري أيضا إلى التفاعل التضامني بين المشغلين والعاملين بوصفهم من أكثر العوامل تأثيرا في إيجاد حلّ للمسألة الاجتماعية. وبذلك يمكن القول أنه ترتبت على هذه الوثيقة الاجتماعية نزعات ديمقراطية ملحة في السّياسة والسّياسة الاجتماعية حتى وإن جاءت بطريقة غير مباشرة.

وعلى إثر هذا الخطاب الدوري البابوي تكوّنت في بلجيكا وألمانيا والنمسا وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وفي العديد من بلدان وسط أوروبا وشرقها حلقات وجماعات دراسية كثيرة بهدف بلورة تصوّرات سياسية اجتماعية مبنية على المناشير البابوية الاجتماعية والعمل في هذا الاتجاه. وبطبيعة الحال نحت هذه الجماعات – وكانت من بينها كتيلات برلمانية – منحى سياسيّا أو سياسيا حزبيا.

بيد أن البابا ليو أبى أن تترك هذه التطورات لحالها بل، ولدواع كنسية وسياسية كنسية، حرص على مراقبة التطورات السّياسية الحزبية والجمعياتية

وحصر الأنشطة الديمقراطية المسيحية في المجالات الاجتماعية والخيرية فحسب. وفي المنشور البابوي الموسوم بـ "غرافيس دي كوموني *Graves de communi* : حول الديمقراطية المسيحية" (1901)، حيث أخذت وثيقة بابوية لأول مرة موقفا من الديمقراطية المسيحية، رفض البابا ليو الثالث عشر الديمقراطية المسيحية كحركة سياسية وطالب بالامتناع الكلّي "عن كل ما من شأنه أن يضفي على مسمى الديمقراطية المسيحية بعدا سياسيا." وبرر ذلك بالرأي أن "قوانين الطبيعة والإنجيل يجب أن تكون مستقلة عن أي شكل من أشكال دستور دولة لأن طابعها التشريعي يترفع عن تقلّبات الحياة الإنسانية. ولكن عليها أيضا أن تتلاءم مع كل شكل من أشكال الدولة طالما أن هذه لا تتنافى مع الأخلاق الحميدة ومبادئ العدل." وبالتالي وجب على الإنسان الكاثوليكي أن يحترم حياد الكنيسة في مسألة شكل الدولة ونظام الحكم وأن يمتنع عن تفضيل شكل معين على آخر ومساندة تحقيقه. هذا وقد انحصر مفهوم البابا ليو الثالث عشر للديمقراطية المسيحية ضمن المنشور المذكور في أهداف اجتماعية محضة، دون سواها، بينما أدينت المطالبات المتصلة بالسّياسة والدولة في نفس السّياق بكامل الوضوح. ذلك أن البابا ليو الثالث عشر لمس في هذا المفهوم "نكهة خطيرة"، بما أنه يكن نزعة إلى تحقيق ديمقراطية بمعنى سيطرة الشعب، وبالتالي فهو يتناقض مع التعاليم الكاثوليكية وموقفها المحايد تجاه أشكال الدولة مهما كانت.

وفي أعقاب القرن التاسع عشر تعيّن على الأحزاب المسيحية بأوروبا، وهي في طور نشأتها، أن تفرض نفسها لا فقط حيال القوى الليبرالية والبروتستانتية المحافظة (مثلما هو الشأن في ألمانيا) وإنما وجب عليها أيضا مجابهة الفاتيكان الذي تصدّى في البداية بحزم لنشأتها ولـ "اللعبة" السّياسية الدنيوية من أجل كسب الأنصار وأصوات الناخبين والمقاعد البرلمانية والسلطة السّياسية. من ذلك

أن البابا بيوس التاسع (1846-1878) حجر، بمقتضى مرسوم أصدره سنة 1874 (*non expedit*)، على كاثوليك إيطاليا تعاطي أي نوع من النشاط السّياسي، وهو ما أدّى إلى بروز نزاع حادّ بين الكرسيّ البابوي والمؤسّسات التي تمخض عنها فيما بعد حزب الديمقراطية المسيحية (1942-1994) والحزب الشعبي الإيطالي وحزب الحركة الكاثوليكية *Azione Cattolica*. وهي تنظيمات سياسية اجتماعية غير كنسية أنشأت بهدف تحويل الكاثوليكية إلى حركة شعبية من أجل تجديد اجتماعي عادل للسّياسة والمجتمع وجعل الاشتراكية، كما تمارس على أيدي أحزاب ونقابات الحركات العمالية، تظهر عقيمة غير ذات جدوى.

وتحت الضغط الناجم عن التيار الليبرالي والثورة الصناعية من جهة وحركية تأسيس منظمات كاثوليكية غير كنسية سياسية واجتماعية الوجهة في العديد من بلدان أوروبا الغربية (بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، النمسا، سويسرا) من جهة أخرى، انتهى الأمر بالفاتيكان إلى أن غيّر موقفه المناهض لتأسيس أحزاب مسيحية. وقد لعبت دورا حاسما في هذا الصدد، من ناحية، تعاليم البابا ليو الثالث عشر في السياسة والسياسة الاجتماعية (أنظر أعلاه) ؛ ومن ناحية أخرى تمكنت الحركة الاجتماعية للمسيحية الكاثوليكية حتى نهاية القرن التاسع عشر من إقامة شبكة كثيفة من الجمعيات والتعاونيات والنقابات وحتى الأحزاب، إلى حد ما، التي وفقت في مخاطبة مسيحيين (كاثوليك) سياسيّا ودمجهم في هذه الشبكة ومنحهم "موطنا" سياسيا واجتماعيا، وبالتالي – وهو ما يعدّ في نظر الفاتيكان أمرا في غاية الأهمّية – تشكيل مشروع مضاد للأحزاب والنقابات والإيديولوجيات ذات التوجه الماركسي.

هذا وقد تطوّرت الأحزاب المسيحية في أوروبا الغربية، بأسمائها المختلفة من بلد إلى آخر (الحزب الاجتماعي المسيحي في النمسا، والحزب الكاثوليكي المحافظ في سويسرا، والديمقراطية المسيحية في إيطاليا، والحزب الشعبي الكاثوليكي في هولندا، وحزب الوسط في ألمانيا)، إلى أحزاب وسطية محكمة

التنظيم، لقيت إلى حد كبير المساندة من قسط وافر من الناخبين الكاثوليك، بصرف النظر عن أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية. فقد تمكنت الأحزاب المسيحيّة الديمقراطية من استقطاب أرباب العمل والموظفين والحرفيين وأصحاب المهن الحرّة والفلاحين والعمّال على حد السّواء، وهو ما كانت له أهمية كبرى في نجاحها اللاحق. فقد تحصّل حزب الوسط، على سبيل المثال، بداية من الانتخابات البرلمانية لسنة 1874 وبشكل منتظم على نسبة تناهز 30 بالمائة من الأصوات، مما جعله يحتلّ باستمرار ما يتراوح بين 90 و100 من مقاعد البرلمان الألماني، فأصبح يمثل قوة ثابتة في الحياة السّياسية الألمانية، على غرار الأحزاب المسيحية في البلدان الأوروبّية المجاورة.

1.1 – النظرية الديمقراطية المسيحية وسياسة فترة ما بين الحربين العالميتين

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لم يكتف البابا بينيدكت الخامس عشر Benedikt XV. (1914-1922) بإلغاء مرسوم البابا بيوس التاسع Pius IX.(نون إكسبديت : *non expedit*)، بل وافق أيضا على تأسيس حزب مسيحي بإيطاليا. وانطلاقا من الحزب الشعبي الإيطالي الذي أسّسه لويدجي ستورزو Luigi Sturzo سنة 1919 نشأ عن حركات الكاثوليكية السّياسية والاجتماعية حزب التزم بالتعاليم الاجتماعية الكاثوليكية وتحمّس لإنجاز إصلاحات ديمقراطية، كتكريس حقّ المرأة العام في الانتخاب، وأفلح في تعبئة أعضاء وناخبين من مختلف طبقات المجتمع وشرائحه.

وفيما يتعلق بالنمسا وألمانيا فقد كانت فترة ما بعد الحرب بمثابة تحوّلات جذرية في الأوضاع السّياسية، تمثلت بالخصوص، هنا وهناك، في نهاية النظام الملكي وإقامة جمهورية ديمقراطية. وكان حزب الوسط يرى في نفسه، حسب الخطوط التوجيهية العريضة التي وضعها عام 1922، "حزبا شعبيا مسيحيا مصمّما على تنفيذ مبادئ المسيحية في السّياسة والمجتمع وفي الاقتصاد والثقافة". وكانت

مهامه في مجالي التشريع والسّياسة الداخلية منبثقة عن "التمثل المسيحي للدّولة والالتزام الموروث بماهيته حزبا دستوريا". وهنا يتنزّل رفضه القاطع لأي "تغيير بالعنف للأوضاع القائمة على الدستور"، وفي نفس الحين لاستبداد الدولة بالسلطة، واعتراضه على "نفي فكرة الدولة أو إلغائها". كما عبر الحزب عن تأييده المطلق "لدولة الشعب الألمانية التي تشكلت بإرادة الشعب وفقا لمقتضيات الدستور وأحكامه. وبوصفه حاملا لسلطة الدولة يجب على الشعب أن يكون مفعما بروح المسؤولية نحو صلاحيات الدولة. لذا لا بدّ من تشريك المواطنين من مختلف الطبقات المجتمعية في المسائل العمومية بأقصى ما يكون من الإدارة الذاتية".[5]

وبعد نهاية الإمبراطورية الألمانية سعى حزب الوسط إلى تبرير النظام الديمقراطي الجمهوري من منطلق القانون الطبيعي المسيحي وثابر على المطالبة بسيادة الشعب وبالحقوق الأساسية للمواطن وتشكيل الإرادة الديمقراطية. كما تمثلت نقطة برنامجية أخرى للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا في فترة ما بين الحربين في مطمح تعويض ما ضاع من استقرار النظام المنقرض بدولة قوية، لكن دون أن تكون كليانية على الاطلاق.

هذا وقد تجلى في المنشور البابوي لبيوس التاسع الموسوم بـ "*Quadragesimo anno* : حول تنظيم المجتمع" (1931) الذي لاقى ما سبق أن لقيه منشور ريروم نوفاروم (*rerum novarum*) من صدى كبير، الحرص على التمييز بين صلاحيات الفرد والمجتمع والدولة في الحياة الجماعية وإيجاد معايير تنظيمية لتوزيع المسؤوليات. ولا ريب أن هذا المنشور البابوي، بتضمّنه مبدأ التدخل عند الضرورة فقط، قد بلور المبدأ الأخلاقي الاجتماعي والسّياسي التنظيمي، البالغ الأهمية بالنسبة إلى الحركة الديمقراطية المسيحية. وهو المبدأ الذي ساهم بعد

5 الخطوط التوجيهية العريضة لحزب "الوسط" (1922)، عن : (Mommsen (1960 : 486-489

1945 في تحديد برامج الدولة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الأحزاب المسيحية، كما تـمّ اعتماده لاحقـا في برمجة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وفي نصّ اتفاقـية ماسترخت المؤسّسة للإتحاد الأوروبي سنة 1992.

إن مبدأ التدخل عند الضرورة فقط (*Subsidiaritätsprinzip*) هو بالأساس مفهوم مناوئ لهيمنة الـدولة. وهنا يكمن لبّ الأخلاقـيات الاجتماعية المسيحية. وكما رأينا أعلاه فإن مصطلح *Subsidiarität* مشتق من اللفظة اللاتينية *subsidium* (بمعنى : إحتياطي أو بديل). وحسب مبدأ التدخل عند الضرورة فقط فإن تحقيق الحرية يشترط أولا مسؤولـية ذاتية في ممارسة الحياة. لذلك فإنه من الضروري أن تتقمص الوحدات الأصغر في المجتمع كالعائلة والجماعات أوالبلديات دور الفاعلين الحقيقيين في الحياة الاجتماعية وأن يكون بوسعها التصرّف في حياتها بمسؤولية ذاتية. وعلى هذا الأساس يتعيّن على الدولة أن تتخلى عن أخذ مهام على عاتقها بوسع الفـرد أو الجماعات الصغيرة أن تتعهدها. بحيث أن كل ما يستطيع المواطن إنجازه بنفسه، في اطار عائلي أو بالتعاضد الطوعي مع الغير، ينبغي أن يترك له. وتقف الدولة والوحدات الاجتماعية الفوقـية في البداية موقـفـا "تحفظيا احتياطيا" ولا تتدخل إلا عندما تكون الوحدة الأصغر عاجزة عن القـيام بشأنها بمسؤولية ذاتية. وهكذا يتضح أن مبدأ التدخل عند الضرورة فقط يقـترن بمبدأ الكـفاءة المسؤولة الذي يلتـقي أيضا مع فكرة النظام الفـيدرالي.

إن المنشور البابوي "*Quadragesimo anno*" يعكس في ذات الحين ازدواجية الكاثوليكية الاجتماعية والسّياسية. فرغم أن الوثيقة تبرّأت من الفاشية (الإيطالية) ورفضت الكليانية، فإنها تقـيدت بالصّمت فيما يتعلق بالسّياسة التنظيمية. وعلى غرار المنشور البابوي فقد صمتت تعالـيم الكاثوليكية في السّياسة والمجتمع في فـترة ما بين الحربين و لم تقدم الجواب عن مسألة التأمين المبدئي للحقوق الأساسية السّياسية الديمقراطية والاقـتصادية.

ورغم أن حزب الوسط في ألمانيا كان يقف بثبات على أرضية دستور دولة فايمار، معترفا بوفاء بالديمقراطية البرلمانية وداعما لتعزيز صرح الدولة الاجتماعية، فإن ذلك لم يحل دون محق الجمهوريتين الفتيّتين محقا في كل من ألمانيا والنمسا، وقد انهكهما الصراع الذي كان مستعرا بين مناصري الديمقراطية البرلمانية وأعدائها. وفي خضم المواجهة بين مناهضي الديمقراطية، من فاشيين ونازيين من جهة والشيوعيين ومؤيديهم من جهة أخرى، وقفت الأحزاب المسيحية إلى جانب الديمقراطيين ودخلت في تحالفات مع خصومها السابقين من الأحزاب الليبرالية والمحافظة. ومع ذلك لم تتمكّن من منع الفاشيين والنازيين من الاستيلاء على السلطة. وكان الحزب الشعبي الإيطالي قد تعرض منذ سنة 1926 للحلّ من قبل موسوليني، وألقي القبض على أمينه العام ألسيدى دي غاسباري Alcide De Gasperi (انظر 4.3). أمّا في ألمانيا فقد أمر وزير الدعاية النازي غوبلس Joseph Goebbels قيادة حزب الوسط "بإغلاق محلّهم" على الفور، قائلا أنه لن يقف مكتوف الأيدي تجاه ما أسماه "بتجارب" هذا الحزب في الاصلاح الاجتماعي. وما هي إلا بضعة أشهر بعد استيلاء النازيين على السلطة في ألمانيا في جانفي/يناير/كانون الثاني 1933، وبعد حلّ حزب الوسط والأحزاب الديمقراطية الأخرى والنقابات، عمدت السلطات النازية إلى عزل سياسيين مسيحيين ديمقراطيين من وظائفهم وملاحقتهم أو سجنهم، كما تمّ تحجير الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أنحاء أوروبا حيث فرض النازيون سيطرتهم. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى العديد من السّياسيين الديمقراطيين الآخرين ومناهضي النظام النازي فقد دفع أيضا سياسيون من حزب الوسط ونقابيون مسيحيون حياتهم ثمن معارضتهم للنازيين.

2.1 – الديمقراطية المسيحية منذ 1945

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أحزاب ديمقراطية مسيحية واجتماعية مسيحيّة في كل من إيطاليا ولوكسمبورغ وفرنسا والنمسا وألمانيا وبلجيكا

والنرويج. ووقع إعادة تأسيسها لاحقا في كلّ من فنلندا وسويسرا وهولندا ثمّ إسبانيا. أما الأحزاب المسيحيّة التي انبعثت من جديد في بلدان أوروبا الشرقية بعد 1945 فإنها لم تستطع مقاومة الضغط المسلط عليها من لدن الحكام الشيوعيين إلا لفترة وجيزة.

معلومات إضافية :

الديمقراطية المسيحية في الأنظمة الشيوعية : حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) في ألمانيا الشرقية (DDR)

بعد أن أعطت سلطة الحماية السوفياتية في منطقة الاحتلال الخاضعة لها، ومن خلال الأمر عدد 2 بتاريخ 10 جوان/يونيو/حزيران 1945، الإذن بتأسيس أحزاب سياسية، برز حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) بندائه التأسيسي في 26 جوان/يونيو/حزيران ببرلين، وكان هدفه بعث حركة مسيحية جامعة للمذاهب دون فرق. وكان من بين الشخصيات المؤسّسة له العديد من الذين قاوموا النظام النازي، مثل رئيسه الأول أندرياس هارمس Andreas Hermes وخلفه في المنصب ياكوب كايزر Jakob Kaiser.

إلاّ أنه تحتّم على الحزب الجديد أن يمتثل لتعليمات سلطة الحماية ومراقبتها، شأنه في ذلك شأن منافسه المدني الحزب الديمقراطي الليبرالي، بحيث لم تتوفر منذ البداية إمكانية تعاطي نشاط حزبي بحرّية. لقد جرى كل شيء في اتجاه إرساء نظام شيوعي في منطقة الاحتلال السوفياتية، أو جمهورية ألمانيا الديمقراطية، على المنوال السوفياتي، وذلك من خلال إقصاء الأحزاب الديمقراطية والسيطرة على المراكز والوظائف القيادية في الإدارة العمومية وفي المؤسّسات الاجتماعية، وكذلك من خلال التأميم الراديكالي للتجارة والصناعة والقطاع البنكي. وقد حاول السّياسيون

المدنيون في البداية فرض أنفسهم من باب المعارضة والتصدّي لهذا التوجه، مثلما صرّح به ياكوب كايزر في كلمته الشهيرة خلال المؤتمر الثاني لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي بمنطقة الاحتلال السوفياتية في شهر سبتمبر/ أيلول 1947 : "يجب علينا ولا بد لنا أن نكون السّد المنيع للماركسية الدغمائية ونزعتها الكليانية."

إلا أن السلطات السوفياتية وحزب الدولة الاشتراكي الموحد (SED) بألمانيا الشرقية ضاعفوا إبان تأسيس هذه الدولة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 1949 من إجراءاتهم الاستبدادية ضد السّياسيين الديمقراطيين مستعملين طرق التهديد والوعيد والإيقاف التعسفي والترهيب الجسدي والنفساني، لإرغام السّياسيين المدنيين على الاستسلام للأمر المقضي والرضوخ أو ترك ما لهم من وظائف والفرار إلى الغرب في كثير من الأحيان. وبهذا فقد خسر فرع الاتحاد الديمقراطي المسيحي بألمانيا الشرقية إلى غاية أكتوبر/تشرين الأول 1950 ما لا يقل عن 25 بالمائة من أعضائه، كما أجبر خلال مؤتمره السّادس في أكتوبر/تشرين الأول 1952 ببرلين على الاعتراف "غير المشروط" بحق الريادة لحزب الدولة الاشتراكي الموحد (SED).

ومنذ ذلك الحين ظلت الصّورة الخارجية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في جمهورية ألمانيا الشرقية مطبوعة بتأثير كوادر موالين لحزب الدولة الاشتراكي. وأعرب الحزب في نظامه الأساسي عن "ولاء للاشتراكية" وعزم على "التعاضد المبني على الثقة مع حزب الطبقة الشغيلة". وقد أدى هذا الاستعداد، المفروض بطبيعة الحال، للإذعان والانصياع حيال الحزب الاشتراكي الموحد SED ودوره القيادي في "الكتلة الموحدة" (Einheitsblock) إلى تشبيه أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي عامة بـ"عازفي الناي" (Blockflöten – أي ذوي الدور المهمش). إلا أنه لابد هنا من التفريق بين النخبة القيادية للحزب من جهة والأعضاء العاديين من جهة أخرى.

فالكثير من المسيحيين في دولة ألمانيا الشرقية كانوا يرون في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المنفذ الوحيد لتلافي الضغط المباشر المسلط من الحزب الاشتراكي الموحّد SED.

وهكذا تواصلت طيلة الخمسينيات والستينيات معارضة فئات عريضة من قاعدة فرع الاتحاد الديمقراطي المسيحي الشرقي تجاه الحزب الاشتراكي الموحد وأيضا تجاه انصياع قيادة حزبهم له وتأقلمهم معه. من ذلك أن نقدا شديد اللهجة صدر من صفوف هؤلاء الأعضاء حيال أحداث خطيرة حسّاسة في تاريخ دولة ألمانيا الشرقية، مثل الانتفاضة الشعبية في جوان/يونيو/حزيران 1953 أو إقامة جدار برلين سنة 1961 أو التدخل العسكري السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا سنة 1968 أو إعلان حالة الطوارئ في بولونيا عام 1981.

هذا وقد انطوى الفرع الشرقي للاتحاد الديمقراطي المسيحي على طاقة معارضة، ضمنية كامنة، شرعت تستفيق رويدا رويدا منذ منتصف الثمانينيات، على خلفية التوجّه نحو سياسة "الشفافية" و"التجديد" في الإتحاد السوفياتي، والحركات الإصلاحية في بولونيا والمجر، وكذلك من جراء أنشطة ما عرف بـ "حركة السّلام المستقلة" في ألمانيا الشرقية. وقد تحوّلت "رسالة فايمار" التي توجّه بها أربعة من أعضاء حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي – وجميعهم مسيحيون مؤمنون منتمون إلى الكنيسة البروتستانتية – في العاشر من سبتمبر/أيلول 1989 إلى قيادة حزبهم، إلى قطب جامع للمطالبة القاعدية الواسعة بالإصلاح والتغيير. وفي الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني 1989 أضطر رئيس الحزب جيرالد غوتينغ Gerald Götting أمام ضغط المنادين بالإصلاح إلى الاستقالة من منصبه الذي احتفظ به دون انقطاع منذ 1966. وفي نفس الشهر المذكور قام الاتحاد الديمقراطي المسيحي بحذف اعترافه بالدور القيادي للحزب الاشتراكي الموحد من نظامه الأساسي واستقال عن "الكتلة الديمقراطية المركزية" التي

كانت تحت هيمنة حزب SED. ثم تقدم خلال مؤتمر حزبي استثنائي، انعقد ببرلين في 15 و16 ديسمبر/كانون الأول 1989، بصفته حزبا متجدّدا من حيث الأشخاص والبرمجة والتنظيم. كما أنه اعترف بنصيبه من المسؤولية في ما شهدته ألمانيا الشرقية من زيغ وتطوّرات خاطئة سلبية، وتبرّأ من الاشتراكية، كما عبر عن تأييده لمبدأ ديمقراطية الدّولة والأحزاب وتبنّى مبدأ اقتصاد السّوق الاجتماعي ووحدة الوطن الألماني.

وفي انتخابات مجلس الشعب (برلمان ألمانيا الشرقية) في 18 مارس/آذار 1990 تمكن الاتحاد الديمقراطي المسيحي ضمن الكتلة الانتخابية "التحالف من أجل ألمانيا" من تحقيق فوز باهر بحصوله على نسبة 40,6 بالمائة من الأصوات، واعتلى رئيسه لوتار دي مازيار Lothar de Maizière منصب الوزير الأوّل. ومن خلال اعتماد عملة واحدة واقتصاد واحد ونظام اجتماعي واحد، ومن خلال الاتفاق حول الوحدة ومعاهدة 4+2 قاد دي مازيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى الاندماج مع جمهورية ألمانيا الاتحادية طبقا للمادة 23 من القانون الأساسي وبالتالي إلى الوحدة الألمانية التي تحققت يوم الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 1990. وقبل يومين فقط تمّ خلال مؤتمر حزبي بهامبورغ توحيد فرعي الاتحاد الديمقراطي المسيحي الغربي والشرقي ليغدو حزبا ألمانيا شاملا.

لقد كان للتجارب التي عاشتها أوروبا الغربية في ظلّ الأنظمة الكليانية، أي أنظمة الحكم النازية والشيوعية، دور حاسم في صعود الديمقراطية المسيحيّة. فلقد أدّت هذه التجارب في نهاية المطاف إلى تبنّي الديمقراطية بشكل غير محدود، بما في ذلك من قبل الفاتيكان. وهكذا فإن دستور القساوسة، المعروف بـ *Gaudium et Spes* (1965)، المنبثق عن المجمع الفاتيكاني الثاني (1962-1965)، ينصّ بكل وضوح على أن الديمقراطية القائمة على الحرّية ودولة القانون

والفصل بين السّلطات تمثل شكل الحكم الذي يتيح، بحكم ذاته، أفضل الشروط والمقومات لتأمين الحقوق الأساسيّة والسّياسية للأشخاص وضمان الصّالح العام. كما تشدّد الوثيقة على حقّ حرّية التجمّع وتأسيس الجمعيات والتعبير عن الرأي، إلى جانب حق الانتماء إلى ديانة، سواء على المستوى الخاص أو العام. وأقرّت الوثيقة بتعبير جلي بأن "يترك اختيار الحكام لإرادة المواطنين أنفسهم" (فاتيكان 1965 ،الباب الرابع، ولاسيما النقاط 73-75 ؛ الاستشهاد مستمد من النقطة 74).

ولم تسفر التجارب المتصلة بالدكتاتورية وخطر عودتها، باعتبارها مسببات فشل الديمقراطية في ثلاثينيات القرن العشرين، ومطمح المشاركة السّياسية للمواطنين، عن اعتراف الفاتيكان صراحة بالديمقراطية وفضلها فحسب، بل إنها دعّمت أيضا بشكل حاسم فكرة بعث حزب "شعبي" ديمقراطي، أي نمط حزب يجمع شمل ممثلين عن كافة المهن ومختلف فئات المجتمع وفي نفس الحين كل المذاهب الدينية. وانتهت فكرة اتحاد ديمقراطي مسيحي، يتجاوز تناقضات مزمنة قديمة، إلى صياغة فعلية كبرنامج في تأليف بين نظام ليبرالي للسّوق والمنافسة، من ناحية، ونظام اجتماعي، من ناحية أخرى (وهذا ما عرف في ألمانيا الاتحادية باقتصاد السّوق الاجتماعي)[6]. أمّا تنظيميا

6 لم تربط الكنيسة البروتستانتية إلا في مطلع الستينيات بتقاليد المناشير البابوية الاجتماعية. وقدّمت سنة 1962 أوّل مذكرة تحت عنوان "الملكية الخاصة والمسؤولية الاجتماعية"، تبعتها في الأثناء مذكرات أخرى. وبذلك تمّ تجديد وتعميق الحوار المعموري بين المذهبين وكذلك الحوار بين الكنيسة البروتستانتية والسياسة، لاسيما مع الديمقراطيين المسيحيين. وقد بلغ هذا التطور ذروته الأولى من خلال المنشور البابوي الاجتماعي الموسوم بـ Centesimus Annus ومن خلال مذكرة الكنيسة البروتستانتية الألمانية "الصالح العام والاستفادة الشخصية – الممارسة الاقتصادية في كنف المسؤولية تجاه المستقبل"، وكلاهما نشر سنة 1991، أي في ذكرى مئوية المنشور البابوي Rerum Novarum، وكلاهما ذو صلة ضيقة بمفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي. ثمّ جاء بعد ذلك سنة 1998 أوّل "خطاب مشترك للكنيستين "حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي"، ويعدّ ذلك مثالا على التعاون المعموري بين المذهبين لما له من تأثير كبير على الجدل السياسي (أنظر في هذا الصدد : Weigelt 1991و 1994).

فقد تحققت فكرة الوحدة لدى حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU أيضا في انشاء حلقة عمل بروتستانتية مشتركة بين حزبي CDU وCSU (الاتحاد الاجتماعي المسيحي)[7] سنة 1952 من قبل الرئيس السّابق للبرلمان الألماني، هارمان اهلرس Hermann Ehlers. وكان الغرض من تكوين هذه الهيئة يكمن منذ البداية في كسب البروتستانت لأهداف الحزبين المذكورين وللمشاركة في أعمال هذا أو ذاك منهما (دون افتراض العضوية فيهما)، ثم أيضا في خلق قاعدة خاصّة بشؤونهم في صلب الحزبين ذوي الأغلبية الكاثوليكية، بالإضافة إلى الرغبة في توسيع العلاقة بالكنائس البروتستانتية وتوطيد التعاون المبني على الثقة بين المذهبين داخل حزبي CDU وCSU.

أما فيما يتعلق بالأسس المعيارية المحدّدة للبرمجة السياسية للديمقراطية المسيحية فهي مبنية على مبادئ الأخلاقيات والثقافة/الحضارة الغربية المسيحية. هذا وتشدد برامج الديمقراطية المسيحية بعد 1945 بكل جلاء – أكثر مما شهدت فترة ما بين الحربين – على المبادئ المسيحيّة المركزة على الشخصية البشرية: مسؤولية الفرد وحقوقه غير القابلة للمساومة، التي تقف عند حدها سلطة الدولة، والحقّ الفردي في الحرّية السياسية والاقتصادية والدينية. وقد ترتب تزايد التشديد على فكرة الحرّية بعد 1945 والإيمان المطلق بحقوق الإنسان وبعدم الإخلال بها وبمبادئها على التجارب السلبية التي رافقت النازية والشيوعية والفاشية وغيرها من الأنظمة السلطوية الشمولية. وهكذا فقد شكلت الأفكار المسيحية الليبرالية قوّة مضادّة لمشاريع تطويع الفرد وتحقيره باسم الشعب أو الحزب أو الأمة أو الطبقة الاجتماعية أو ما شابه ذلك من الإيديولوجيات الشمولية.

7 *Evangelischer Arbeitskreis* (EAK)

معلومـات إضافيــة :

الـديمقراطيـة المسيحيـة في أمريكـا اللاتينيـة

تعود أصول الديمقراطية المسيحية في أمريكا اللاتينية إلى ظهور منظمات طلابية كاثوليكية في ثلاثينيات القرن العشرين تحت تأثير تعاليم الأخلاقيات الاجتماعية الكاثوليكية والمناشير البابوية ذات البعد الاجتماعي. وترتبط الحركات الاجتماعية المسيحية وما انجر عنها لاحقا من أحزاب اجتماعية مسيحية ارتباطا متينا باسمي الرئيسين اللاحقين لدولتي الشيلي وفنزويلا: ادواردو فراي مونتالفا Eduardo Frei Montalva (1911–1982) ورافاييل كالديرا رودرغاز Rafael Caldera Rodriguez (1916–2009). وقد مهدت أحداث رئيسية لتأسيس الأحزاب الأولى منها، أهمها مؤتمر حركة الطلاب الكاثوليك المنعقد بروما في الفترة بين 1933/1934 والأزمة الاقتصادية العالمية في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين .

وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، ونظرا إلى السّياسة الاقتصادية الليبرالية لحزب المحافظين في الشيلي، الذي كان يمثل بالخصوص مصالح كبار المالكين العقاريين، انشطرت المنظمة الشبابية لحزب المحافظين. وقد نشطت أول الأمر تحت اسم "الكتائب القومية" *Falange Nacional* قبل أن تتحول إلى حزب سياسي بداية من 1938، متبنية بالأساس أفكارا خيرية إنسانية واجتماعية مسيحية وساعية الى تحسين الوضع الاجتماعي لفقراء الحال. وبعد حوالي 20 سنة (1957) انبثق عن "الكتائب" الحزب الديمقراطي المسيحي بالشيلي الذي انتخب على رأسه ادواردو فراي سنة 1964 فكان أول رئيس ديمقراطي مسيحي بأمريكا اللاتينية.

أما في فنزويلا فقد تشكل، بقيادة رافاييل كالديرا سنة 1945، ما يعرف بـ "لجنة التنظيم السّياسي الانتخابي المستقل" *Comité de Organizacion*

(COPEI) *Politico Electoral Independiente* التي انبثقت هي الأخرى عن حركة الشباب الجامعي الكاثوليكي للإصلاح الاجتماعي والتي تسمت بعد مرور ثلاث سنوات *Comité Organization Politica Electoral* (مع الاحتفاظ بنفس الاختصار : COPEI). وفي الفترة المتراوحة من منتصف الخمسينيات إلى مطلع الستينيات من القرن العشرين تبع تأسيس أحزاب أخرى ديمقراطية مسيحية في بلدان أخرى كالبيرو وبوليفيا والسلفادور وباراغواي وباناما وجمهورية الدومينيك وأورغواي وكوستاريكا وكولومبيا. وبلغت الديمقراطية المسيحية بأمريكا اللاتينية ذروتها في غرة ديسمبر/كانون الأول 1968 بفوز رافاييل كالديرا برئاسة دولة فنزويلا فأصبح ثاني ديمقراطي مسيحي يعتلي سدّة حكم دولة بأمريكا اللاتينية.

أمّا من حيث البرامج فقد تجندت الأحزاب الديمقراطية المسيحية بالمقام الأول للتوازن الاجتماعي بتقليص الفوارق الاجتماعية المفرطة وإصلاح المنظومة التربوية والقطاع الزراعي وبعث نظام اقتصادي متنوع يفسح المجال، إلى جانب أملاك الدولة، لتعاضديات ومؤسّسات اقتصادية متوسطة ويعطيها قيمة متميزة (أنظر مثلا : Klaus Weigelt : *Una comparacion de los programas del PDC chileno y de la CDU alemana*. Santiago de Chile, 2008). وقد تمّ في فترة رئاسة كل من ادواردو فراي ورافاييل كالديرا تأميم أجزاء كبيرة من قطاعات صناعية حسّاسة، كصناعة النحاس وإنتاج النفط. ومثلت مفاهيم الديمقراطية والحرّية والعدالة والتضامن (ومماانفكت تمثل) مبادئ توجيهية تتصدّر برامج الأحزاب الديمقراطية المسيحية بأمريكا اللاتينية.

بيد أنه، ونظرا إلى سياستها الديمقراطية والمتجهة نحو إقامة توازن اجتماعي، فقد كانت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أمريكا اللاتينية عرضة لـ"حرب على جبهتين". فكثيرا ما كانت القوى اليمينية (الجيش وكبار المالكين العقاريين وأرباب الصناعة ومنظمات الأعراف وحتى المحافظين إلى حد ما)

ترى فيها أعداء لنظام الحكم، ناعتة أعضاءها بالرومانسيين الاجتماعيين أو، وعلى الإجمال، بـ"الشيوعيين" فتحشرهم إذن في شقّ اليسار. وبدوره اعتاد هذا الشقّ أن يعيب عليهم قلة "اندفاعهم الثوري"، معتبرا إياهم بالأحرى سندا للنظام الحاكم وبالتالي للنخب المناوئة للديمقراطية. زد على ذلك ما كانت جلّ الأحزاب الديمقراطية المسيحية تلاقيه من عناء في تأمين قاعدة متينة من الأنصار الأوفياء. فبالرغم من الجهود العملية والبرمجية التي كانت تبذلها الأحزاب ذات التوجّه الإصلاحي الاجتماعي، وبالرغم مما سُجّل من نموّ اقتصادي ملحوظ، كاد ينعدم بروز طبقة متوسّطة تمتاز بالاستقرار وتنخرط في النشاط السّياسي. ثمّ إن بعض الأحزاب الديمقراطية المسيحية، كحزب COPEI في فنزويلا، اهترأت وأنهكت في ممارستها الحكم من حيث الأشخاص والمضمون، أو أنها، على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية بنيكاراغوا، أخفقت في مهمتها، إما بفعل ذاتها أو بسبب ظروف العمل العويصة في البلاد.

هذا وقد لقيت جلّ الأحزاب الديمقراطية المسيحية نفسها في تسعينيات القرن الماضي عرضة لضغط قوي – باستثناء حزب الديمقراطية المسيحية (PDC) في الشيلي وحزب العمل القومي (PAN) في المكسيك الذي لم يسمح له، بحكم قانون الأحزاب المعمول به هناك، بالاتصاف المباشر بنعت "ديمقراطي مسيحي"، رغم أن برامجه تجمع بين عناصر اجتماعية مسيحية وأخرى ذات وجهة محافظة وليبرالية، ورغم تبنّيه الصريح لمبدأ اقتصاد السّوق الاجتماعي كنموذج يحتذى للسّياسة الاقتصادية، ورغم انتمائه إلى مجموعة الأحزاب المسيحية الديمقراطية بأمريكا اللاتينية (ODCA) من جهة، والمنظمة العالمية للأحزاب الديمقراطية المسيحية (IDC) من جهة أخرى. وعلاوة على اخفاقات هذه الاحزاب في الحكم وعلى تقادم قياداتها وخللها التنظيمي والاستراتيجي، فقد زاد الطين بلة – على غرار ما هو الحال بأوروبا – أن فقدت القيم السّياسية المبنية على التمثل المسيحي للإنسان الكثير من طاقتها

على التعبئة الحزبية والتحريك السّياسي، وذلك في سياق ما عرفته أمريكا اللاتينية، كغيرها من بقاع العالم، من مسارات التحديث الاجتماعي والعلمنة والتفرد. وقد انجرّ عن كل هذا أن أصبحت أحزاب ديمقراطية مسيحية عدّة، كانت بالأمس قويّة، تفتقد اليوم للقدرة على العمل السّياسي الفعّال.

بيد أنه يتعيّن النظر الى تقلّص أهمّية الأحزاب الديمقراطية المسيحيّة أيضا في سياق التدهور الذي تشهده الأحزاب عامّة، وليس في أمريكا اللاتينية فحسب. ومن أهم الأسباب فقدان ما كانت تتمتع به الأحزاب من احتكار حصري لصنع الإرادة السّياسية، ودور وسائل الإعلام كبديل للإدلاء بالرأي واستقاء الخبر، والنزعة المتنامية إلى التشخّص، وتراجع شأن البرامج وقلة ثقة المواطنين في كفاءة السّياسة والسّياسيين بإيجاد الحلول. وقد عجّلت تطورات، تعود مسؤوليتها إلى الأحزاب الديمقراطية المسيحية ذاتها منذ تسعينيات القرن العشرين، في تراجع هذه الأهمية، منها مثلا اشكاليات مرتبطة بالهوية في حكومات ائتلافية، وفقدان المصداقية تجاه أهل القيادة والتقاعس في تجديد البرامج وتحيينها وعرقلة مساع لتحديث الأحزاب بسبب مصالح شخصية أو فئوية قوية وإهمال تعزيز الحزب بهياكل فرعيّة تغطي كامل أنحاء البلاد وتشمل أوساطا اجتماعية تتعدى مجرد الطبقة المتوسّطة. هذا بالإضافة إلى أن الديمقراطيين المسيحيين غالبا ما يُقرَنون بكل ما يُنعت في أمريكا اللاتينية "بالليبرالية الجديدة".

وقد عكس هذا التحرّر في برامج الديمقراطية المسيحيّة تفرقة بيّنة بين مجال مسؤولية الإنسان المسيحيّ والمواطن في حيز الأسرة والسّياسة والمجتمع، من جهة، و بين المهام والمصالح اللاهوتية الكنسية من جهة أخرى. وعلى أساس هذا التمييز تيسّرت للديمقراطية المسيحية مخاطبة مواطنين وناخبين من غير المسيحيين أو ذوي الارتباط الكنائسي. وهكذا فقد كان التداخل المذهبي وفكرة الحزب

الشعبي الشامل والشخصانيّة في المسيحية من أهمّ أسباب النجاح في أن أضحت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في مختلف البلدان الغربية قادرة على الفوز بالأغلبية واستلام المسؤولية الحكومية. ويعني هذا أيضا حصول فصل على مستوى المهام وتوزيعها بين الكنائس والجمعيات والحركات الكنسية، من ناحية، والأحزاب الديمقراطية المسيحية من ناحية أخرى.

ومن البديهي أن لقي كل من الفكر السّياسي حسب مبادئ الديمقراطية المسيحية والتمثل المسيحي للإنسان والأخلاقيات الاجتماعية المسيحية وقعا ملموسا في دساتير نظام ما بعد الحرب [العالمية الثانية]. أما السّؤال عما هو الوجود المسيحي والمسؤولية المسيحية في الواقع الملموس فلا جواب عنه إلاّ من خلال ما يمليه الضمير الشخصي على انفراد. ومن شأن علم اللاهوت والأخلاقيات المسيحية والكنائس، ومن واجبها أيضا، أن تمد بتوجيهات وإشارات دالة. إلا أن المبادئ المكوّنة لمفهوم المسؤولية في المسيحية لا تتفق مع الإيفاء بتعليمات محدّدة وإرشادات ملموسة من قبل رجال الدين والكنيسة.

لقد كان للأفكار الصّادرة عن البلدان الانجلوساكسونية في العقود الأخيرة والقائلة بمسؤولية الفرد إزاء محيطه (*Kommunitarismus*) تأثير ذو بال على الحوارات حول برامج الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا. فانطلاقا من نزعات اجتماعية معاصرة، كاندثار الفكر القائم على الارتباط بالمجموعة واضمحلال فئات مجتمعية وتقهقر الحماس المبني على روح المواطنة، رمت هذه الأفكار – من باب التصدي التصحيحي لما تشهده مجتمعات عصرية من نزعة تفرّد مشطة – إلى إعادة إحياء عقلية التضامن والتكافل مع المجموعة والعمل في صالحها. وهكذا فإن هذا المذهب (*Kommunitarismus*)، بأفكاره القائلة بالمجموعة ودعوته الى تعزيز المبادرات التطوعية والصّادرة عن روح المواطنة، يتفق مع مبادئ الفكر الديمقراطي المسيحي والمسيحي الاجتماعي. إذ لا يمكن – من منظور التاريخ والتاريخ الفكري – فصل البعد المسيحي عن التطورات

التي تشهدها الكنيسة والمجتمع والسّياسة، بما أن العقيدة المسيحية تلقّن دائما عبر الثقافة أيضا. وبالتالي فإن الأسس الإنسانية للحضارة الأوروبية، المتأصّلة في اليهودية والفلسفة الإغريقية والشرع الروماني، وفي المسيحية وعصر النهضة وفلسفة عصر التنوير، لم تتطوّر بمقتضى مناوأة عدائية تجاه المسيحية بل بناء على جدال حقيقي معها.

إن التحدي المرفوع حاليا في وجه الأحزاب الديمقراطية المسيحية يتمثل بالدرجة الأولى، وفي ظل تزايد النزعة العلمانية وانحلال متنام لأوساط اجتماعية، في تقديم عروض وطروحات سياسية وحلول تعتمد على التوجّه القيمي المسيحي، وفي ذات الحين في إيجاد أجوبة عن مشاكل عاجلة في الحياة اليومية السياسية لأغلبية الناخبات والناخبين. وبأي حال فإن التمثل المسيحي للإنسان، وما يترتّب عليه من قيم جوهرية، كالحرّية والتضامن والتدخل عند الحاجة والعدالة والتوجّه إلى الصّالح العام، كلها تشكل قاعدة فكريّة واسعة لكل الناس – بما فيهم غير المؤمنين بعقيدة – للمشاركة الفعّالة في السّياسة والمجتمع والثقافة.

معلـومات اضافيــة :

تكتـلات حزبيــة عالميــة

توجد حاليا منظمتان عالميتان تنضوي تحتهما أحزاب ديمقراطية مسيحية وأحزاب مدنية محافظة وأخرى اجتماعية مسيحية محسوبة على الوسط السياسي (اليميني) : من جهة المنظمة العالمية للأحزاب الديمقراطية المسيحية التي تأسست عام 1961 بسنتياغو دي شيلي (*Centrist Democrat International - Internationale Démocrate-Chrétienne*, CDI-IDC) ومقرها في بروكسل، ومن جهة أخرى الاتحاد الديمقراطي العالمي (IDU- *International Democrat Union*) الذي تمّ بعثه سنة 1983 بلندن، ومقره في

أوسلو. وقد ترأس منظمة CDI-IDC كل من الرئيس الأسبق للمكسيك فيسنته فوكس كويسادا (Vicente Fox Quesada) والرئيس السّابق للبرلمان الايطالي بير فردناندو كازيني (Pier Ferdinando Casini). وتقلد مهام الأمين العام الاسباني انتونيو لوبيز ايستوريز (Antonio Lopez-Isturiz). ويتزعم اتحاد IDU رئيس الوزراء الأسترالي السّابق جون هاوارد (John Howard).

هذا وتتفرع كلتا المنظمتين إلى أربعة فروع جهوية فيما يتعلق بمنظمة CDI-IDC وإلى ثلاثة فروع بالنسبة إلى اتحاد IDU. وهي بالنسبة إلى الأولى وفي افريقيا : المنظمة العالمية الافريقية (CDI- *International Africa*)، وتعد حاليا عشرة أحزاب أعضاء؛ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي منظمة (CDI-*Asia-Pacific*)، وتضم حاليا 14 حزبا؛ وفي القارة الأمريكية نجد المنظمة الديمقراطية المسيحية بأمريكا (*Organization Democrata Cristana America*) وينتمي إليها 35 حزبا ؛ وفي أوروبا "الحزب الشعبي الأوروبي" (EVP) الذي يضم حاليا 48 حزبا كاملي العضوية وستة أعضاء بالشراكة، فضلا عن 18 حزبا بصفة ملاحظ.

أمّا المنظمات الجهوية للإتحاد الديمقراطي العالمي (IDU) فهي بالنسبة إلى إفريقيا "إتحاد الديمقراطيين بإفريقيا" (DUA) ويشمل 14 حزبا عضوا؛ وبالنسبة إلى القارة الأمريكية فهناك "إتحاد الأحزاب الأمريكية اللاتينية" (UPLA) ويعدّ 19 حزبا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادي نجد "إتحاد الديمقراطيين في آسيا والمحيط الهادي" (APDU) وينتمي إليه حاليا 14 حزبا. أمّا الفرع الأوروبي فقد تمثل الى غاية أكتوبر 2002 في "الاتحاد الديمقراطي الأوروبي" (EDU)، الذي انصهر في الأثناء بتمامه في "الحزب الشعبي الأوروبي" (EVP).

وتكمن الأهداف العليا لكلتا المنظمتين العالميتين في دعم العمل المشترك بين الأحزاب الديمقراطية الوسطية، المتقاربة من حيث البرامج، وفي دفع التعاون الجهوي. وبناء على ما حققه مسار التوحيد الأوروبي من تقدم ملحوظ فإن هذا المرام بلغ لدى "الحزب الشعبي الأوروبي" (EVP) أشواطا

تتجاوز بكثير ما حصل للبقية. ولا يقتصر هذا الحزب الذي تأسّس سنة 1976 في لوكسمبورغ على أن يكون مجرّد تكتل لأحزاب ديمقراطية مسيحية وأخرى اجتماعية ومدنية محافظة من مختلف بلدان أوروبا، بل إنه حزب أوروبيّ يملك برنامجا خاصا به وهياكل ذاتية ونظم عمل شرعية ديمقراطيا.

ويرأس حزب EVP منذ 1990 الوزير الأول البلجيكي الأسبق فلفريد مارتنس : Wilfried Martens (إنظر 4-6). أمّا الهيئة العليا لأخذ القرار فهي المؤتمر الذي يلتئم مرّة كل سنتين على الأقل بقرار من الهيئة المديرة، وذلك لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس وأمين المال والأمين العام (وهؤلاء يشكلون، بالإضافة الى رئيس كتلة الحزب بالبرلمان الأوروبي، الهيئة القيادية للحزب)، وللتصويت على الخطوط السّياسية العريضة وعلى البرنامج الحزبي وما يقتضيه الحال من تغيير في النظام الأساسي.

وتندرج العضوية في الحزب الشعبي الأوروبي في أربعة أصناف : أعضاء كاملون وأعضاء شركاء وأعضاء ملاحظون وأعضاء مستقلون. ويجوز أن يكون الأعضاء الكاملون أحزابا ديمقراطية مسيحية، أو قريبة منها، من بلدان الاتحاد الأوروبي، إذا كان لها تنظيم في هذه البلدان وتبنّت برنامج الحزب (EVP) واعترفت بنظامه الأساسي (كما هو منصوص بالمادّة 4أ). أمّا الأعضاء الشركاء فبوسعهم أن يصبحوا أحزابا إن هم انتموا إلى بلد تقدّم بطلب العضوية في الاتحاد الأوروبي وتوفرت فيهم شروط الانخراط الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي. وتتمتع الأحزاب ذات العضوية بالشراكة بنفس الحقوق التي تتمتع بها الأحزاب ذات العضوية الكاملة، باستثناء حق المشاركة في أخذ القرار فيما يتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبّي وهيكلته ومنظومته المؤسّساتية (أنظر المادّة 13ج). وأمّا صفة الملاحظ فإنها في متناول أحزاب من بلدان الاتحاد الأوروبي ومن دول تقدمت بطلب العضوية فيه، ثم أيضا من دول وقّعت على اتفاقية 1999 لدعم الاستقرار

ببلدان جنوب شرق أوروبا. وللأحزاب التي لها صفة ملاحظ الحق في المشاركة في اجتماعات الحزب الشعبي الأوروبّي. كما تقع دعوة رؤسائها وأمنائها العامين إلى حضور جلسات هيئات الحزب بوصفهم ضيوفا دون الحقّ في التصويت، وهو ما ينطبق أيضا على الوفود المدعوّة إلى مؤتمرات الحزب الشعبي الأوروبيّ. أمّا الأعضاء المستقلون فمن الجائز أن يكونوا أشخاصا مساندين بشكل متميّز للحزب الشعبي الأوروبيّ، شريطة أن يكونوا منتمين إلى أحد الأحزاب الأعضاء، ويحق لهم التصويت في أجهزة حزب EVP إذا كانوا نوّابا بالبرلمان الأوروبي. وفي المجمل ليس هناك حاليا سوى 130 شخصا تنطبق عليهم هذه الصّفة.

ومن بين الأحزاب الأوروبية فإن الحزب الشعبي الأوروبيّ EVP يشكل بجمعياته السّبع الكيان الجمعياتي الأكثر تنوّعا، وهي : الجمعية الأوروبية للسّياسة البلدية والجهوية (EKRPV)، الإتحاد الأوروبيّ للشغالين الديمقراطيّين المسيحيّين (EUCDA)، الجمعية الأوروبية للطبقة الوسطى والاقتصاد (EMWV)، الإتحاد الأوروبي للمسنّين (ESU)، الجمعية النسائية للحزب الشعبي الأوروبي، الطلبة الأوروبيون الديمقراطيون (EDS) ومنظمة الشباب (YEPP). و بهذه الجمعيات التي توحي إلى حدّ كبير بجمعيات حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني، يسعى الحزب الشعبي الأوروبي إلى أداء دوره كحزب جماهيري شامل بأتم معنى الكلمة، مؤهل لتعبئة فئات اجتماعية شتى وقدير على التعديل والموازنة بين مصالح متباينة.

وفي البرلمان الأوروبي المنبثق عن انتخابات 2009 يوفر الحزب الشعبي الأوروبي EVP بنسبة 265 نائبا من أصل 736 أكبر الكتل البرلمانية. ويرأس هذه الكتلة جوزيف دول (Joseph Daul) من الحزب الفرنسي "الاتحاد لأجل حركة شعبية" (UMP).

المصدر : مقال لأصحاب العمل، باعتماد معطيات مستمدة من : Gehlen (2005)

2 - الديمقراطية المسيحيّة : ما المقصود بها ؟

الديمقراطية المسيحية حركة سياسية تشكلت بداية من منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا (بلجيكا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنمسا وسويسرا). وتعود جذورها التنظيمية إلى جمعيات كاثوليكية اعتنت بالثقافة والعمل التطوّعي وبالعمّال وانبثقت عنها أحزاب سياسيّة (انظر الفصل الثاني). وقد نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بالخصوص أحزاب ديمقراطية مسيحية جماهيرية سعت في معظمها إلى استقطاب أعضاء من كافة فئات المجتمع، بصرف النظر عن انتماءاتهم العقائدية والاجتماعية. وقد كان لتكوين إتحاد سياسيّ يضم مسيحيين من كلا المذهبين، الكاثوليكي والبروتستانتي (فضلا عن أعضاء من البرجوازية الليبرالية ومن المحافظين) من قبل المستشار الألماني الأول ورئيس الحزب الديمقراطي المسيحي كونراد أديناور دور بارز في النجاح المستمر للديمقراطية المسيحية بألمانيا. ومنذ عقود أصبحت الأحزاب الديمقراطية المسيحية تؤثر بشكل حاسم في سياسة العديد من البلدان الأوروبية وفي عملية توحيد أوروبا التي كان للديمقراطية المسيحية دور كبير في بعثها وفي نجاح صيرورتها.

هذا وتكمن الأسس الفكرية والسّياسية للديمقراطية المسيحية في البعد الأخلاقي والاجتماعي للكنائس المسيحية وفي التقاليد الليبرالية لفكر التنوير وفي رعاية القيم والروابط وأنماط العيش المدنية، لاسيما في ما يتعلق بالأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأصغر. **أما المثال الذي يحتذى للديمقراطية المسيحية فهو التمثل المسيحي للإنسان.** وهو ينطلق من الماهية المميزة لكل فرد والكرامة الثابتة لكل شخص. وبحسب التمثل المسيحي للإنسان فإن هذا الأخير لا ينظر له على أنه ممثل لطبقة اجتماعية معينة – كما هو الحال في الماركسية مثلاً – بل إنه يعدّ فريداً من نوعه ولا يجوز التصرّف فيه. وعلى نقيض الإيديولوجيات الكليانية فإن التمثل المسيحي للإنسان لا يرنو إلى بعث "إنسان جديد" بل إنه يقبل كل إنسان

على حاله، بوجوه قوّته وضعفه وبمحدوديته. غير أن كرامة الفرد التي لا يمكن المساس بها لا تعني أيضاً تفردا مطلقا لا محدودا، بل إن التصوّر المسيحي للإنسان يؤكد على ثنائية طبيعته: فالإنسان فرد ذو حقوق لا يمكن التفويت فيها، كما أنه كائن اجتماعي لا يحقق ذاته إلا من خلال التعايش مع غيره من البشر. وانطلاقا من هذا التمثل للإنسان تستخلص الديمقراطية المسيحية حق الفرد في المشاركة الفاعلة في العمل السّياسي والاجتماعي، بالتساوي مع الغير وبمنتهى المسؤولية.

معلومات إضافية :

الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية

تشكل الأخلاقيات الاجتماعية الكاثوليكية ونظيرتها البروتستانتية من حيث التاريخ الفكري النواة للأخلاقيات الاجتماعية المسيحية. وقد تطوّر كلاهما خلال القرن التاسع عشر كردّ فعل على التحوّلات التي شهدتها المجتمعات في عصر التصنيع (ولئن تأخرت صياغة الفكر الاجتماعي الصارم فبسبب الوضع السّياسي فيما بين 1917 و1989). وقبل ذلك كان علم الأخلاق مهتما بالدّرجة الأولى بتدبّر أي المواقف والأفعال الصّادرة عن الإنسان الفرد (الأخلاقيات الفردية) يجوز اعتبارها "حسنة" وما هي الدولة التي يحق نعتها بـ "الرشيدة" (الأخلاقيات السياسية). ومع التغيير الذي طرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر أصبح من الضروري التركيز على أخلاقيات التعايش بين أفراد المجتمع الصناعي ومكوّناته (الأخلاقيات الشخصية وبالتالي الأخلاقيات أو التعاليم الاجتماعية).

وقد نشأت التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية على خلفية التفاعل والتجادل مع "المسألة الاجتماعية" والنظريات الاقتصادية المتنافسة فيما بينها، الليبرالية منها والاشتراكية، لحلّ هذه المسألة. وقد حدّدت بنسبة فائقة من خلال المنشورين البابويين الصادرين عن كل من البابا ليو الثالث عشر (*Rerum Novarum*,1891) والبابا بيوس الحادي عشر (*Quadragesimo Anno*, 1931).

وفي حين كانت الليبرالية تنتظر من حرّية الأسواق استتباب "رخاء الأمم"، كانت الاشتراكية، ثم وبالأخص الشيوعية من بعدها، مقتنعة كل الاقتناع بضرورة الصّراع الطبقي، الذي من شأنه أن يؤدّي مع مرور التاريخ ومن خلال "دكتاتورية الطبقة العاملة" إلى مجتمع عديم الطبقية. وقد انتقد البابا ليو الثالث عشر في المنشور البابوي (1891) Rerum Novarum بحدة المجتمع الطبقي الرأسمالي السّائد آنذاك. غير أن النظرية الليبرالية لم تكن هنا مرفوضة من حيث المبدأ، وإنما البرنامج الذي جاء به الاشتراكيون، باعتبار أنه بعيد كل البعد عن تقديم الحلول المناسبة، كما أنه يضرّ بالطبقات العاملة نفسها. وقد طالب ليو الثالث عشر في اعتراضه على الليبرالية بعدالة في الأجور بما من شأنه أن يخفف من حدة مبدأ السّوق الحرّة المحض. كما دعا أيضا إلى حرّية العمّال في تكوين تحالفات (حرّية العمل النقابي) باعتبار ذلك حقا طبيعيا، كما طالب بسياسة اجتماعية حكومية تراعي مصالح العمّال. وقد رأى بذلك إمكانية ربط الحرّية، كقيمة أساسية، ومؤسّسة السّوق، المتصلة بها، بفكرة العدالة الاجتماعية، بما ينجرّ عنه استتباب توازن بينها يقوم عليه النظام الاقتصادي.

أما الأخلاقيات الاجتماعية البروتستانتية التي تستند بالأساس إلى أعمال اللاهوتيين الكساندر فون اتينجن[8] وأدولف فون هارناك[9] وارنست ترولتش[10] فقد ركزت، الى جانب اهتمامها بالمسائل الاجتماعية (إنشاء مؤسّسات خيرية لمساعدة الفقراء والإصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الاجتماعي للعمال)، على قضايا متصلة بالقيم الأخلاقية والعلاقات بين الأشخاص والمسؤولية – سواء مسؤولية الفرد تجاه نفسه والمجتمع أو المسؤولية

8 Alexander von Oettingen : *Die Moralstatistik und die christliche Sittenlehre*, 1867

9 Adolf von Harnack, *Das Wesen des Christentums*, 1900

10 Ernst Troeltsch, *Die Soziallehren der christlichen Kirchen und Gruppen*, 1912.

الجماعية. فليست هناك، من وجهة نظرها، مسؤولية المشغَل فقط، بل أيضا مسؤولية المؤسّسات المشغلة ؛ كما لا توجد مسؤولية العالم فحسب بل أيضا مسؤولية العِلم. وينطبق هذا أيضا على مسؤولية رجل السّياسَة والسّياسة ككل. وانطلاقا من النقد الموجه إلى الأوضاع الاجتماعية السّائدة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حاولت أخلاقيات المذهب البروتستانتي استنباط مقاييس أخلاقية لنظام المجتمع الحديث. وكان للعلاقة المتوتّرة بين الوضع القانوني، المتصل بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية، مثلا، و بين ما نجم عن ذلك من مسؤولية الإنسان المحدّدة دور من الأهمية بمكان.

تتمثل نواة الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية في المفهوم المعبر عنه بـ *Subsidiarität* : أي التعويل على الذات أولا قبل التدخل الخارجي عند الاقتضاء[11]. وهو مصطلح لاتيني الأصل (*subsidium* = رصيد احتياطي، بديل). ومن هنا يمكن فهم الفكرة الأساسية للتدخل عند الضرورة فقط : أي أنّه على الوحدات أو المكونات الاجتماعية الصغرى كالأسرة أو الجماعات المحلية والجهوية أن تكون العناصر الفاعلة الحقيقية في الحياة الاجتماعية، وأن يكون بوسعها ترتيب عيشها بمقتضى مسؤوليتها. أما الدولة أو الأطراف الاجتماعية الفوقية فينبغي أن تبقى أولا في وضع "تحفظي احتياطي" ولا تتدخل عمليا إلا إذا عجزت الوحدات الصغرى عن ضمان عيشها بمسؤولية ذاتية. وبالتالي فإن وظيفة الدولة حيال الوحدات الاجتماعية الصغرى تقتصر على توفير المساعدة والخدمات. وبهذا يتضح ان مبدأ "التدخل عند الضرورة فقط" ينطوي على عنصرين مكونين : "المبادرة الخاصة قبل المبادرة الحكومية" و"الحلول الصغرى قبل الحلول الكبرى". وتوجد الصياغة "الكلاسيكية" لمبدأ "التدخل عند الضرورة فقط" في منشور البابا بيوس الحادي عشر لسنة 1931، حيث يقول : "[...] كما أنه لا يجوز مصادرة ما حققه الفرد بمبادرته

11 [عرب المصطلح أيضا بعبارة "المساعدة الذاتية أولا" – المترجم].

الخاصة وبعرق جبينه فإنه بالمثل ليس من العدل أن نستولي على انجازات الجماعات الصغرى والدنيا لكي تنتفع بها بقية المجموعة ومن كان في أعلاها."

بتصرف عن : Roos (2005) ,Honecker (2006) und Sieben ,Keocke (2010 : 16-17)

وانطلاقا من الإيمان بكرامة كل إنسان وحرّيته، ومن القناعة بأن الإنسان فاعل ناشط يتحلى بضمير ومسؤولية وبملكة الحكم والتمييز، أقرت الديمقراطية المسيحية التوجهات السياسية الأساسية والأهداف التالية :

أولا : الاعتراف بالديمقراطية التحرّرية المكرِّسة لدولة القانون باعتبارها النظام السّياسي الوحيد الذي يتسنى في حيزه تحقيق مبادئ الديمقراطية المسيحية. وفي إطار الجدال مع الاشتراكيين والشيوعيين، بالأخص، مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كان هذا يعني أيضا تحقيق تحوّل اجتماعي وسياسي من خلال الاصلاح وإدخال التحسينات (تطوير الدستور مثلا) بشكل تدريجي وليس من خلال تغييرات ثورية راديكالية.

ثانيا : حق الفرد المضمون قانونيا، وفي كنف الحرية والمسؤولية نحو ذاته وغيره، في السّعي إلى تحقيق الذات والسّعادة سياسيا واقتصاديا، وهو ما تنعكس فيه مبادئ الليبرالية ودولة القانون والأخلاقيات الاجتماعية المسيحية.

ثالثا : الاستعداد لتحمّل – لكن كذلك لتقاسم – المسؤولية التي تؤْثر اللامركزية السّياسية والمسؤولية الذاتية على الوصاية المركزية والسلطوية، وهو ما ينبلج عنه مبدأ "التدخل عند الضرورة فقط" (انظر الجزء الثاني).

رابعا : التضامن مع ضعاف الحال وفقا للوصية الإلهية الداعية إلى حب الغير وعملا بضرورة توظيف العقل السّياسي، وهو ما يعكس أيضا الأهداف الخيرية

للأخلاقيات الاجتماعية المسيحية، مثل الوصية الداعية إلى تحمّل المسؤولية تجاه ضعاف الحال وكلّ المحتاجين إلى معونة .

كل هذه التوجهات السياسية الجوهرية وهذه التطلعات مازالت قائمة نافذة إلى الآن. ذلك أن الأحزاب المسيحية الديمقراطية المعاصرة مازالت تربط أفكار الليبرالية بأفكار المحافظة القيمية والتعاليم الاجتماعية المسيحيّة. **أما قيمها الأساسية فهي : الحرّية والعدالة والتضامن.** وهي تنطبق على الممارسة السّياسية والنظام الاقتصادي ومجال الحياة الاجتماعية على حدّ السّواء.

وتتحقق **الحرّية**، في الحقل السّياسي، من خلال حقوق أساسيّة مضمونة دستوريا وغير قابلة للتفويت (الحقوق الوضعية المتعلقة بالحرّيات) مثل حرّية العقيدة وحرّية الادلاء بالرّأي وحرّية الصّحافة وحرّية التجمّع وحرّية تأسيس الجمعيات، أو حقّ التصويت والترشح للانتخابات. وفي المجال الاقتصادي تتحقق الحرّية من خلال حقّ الملكية وحقّ تطوير الشخصية وحرّية مزاولة المهنة وحرّية التنقل واختيار مكان الإقامة. ولكن لوجوب ألا تضرّ حرّية الواحد بحرّية الآخر، فإنها تخضع لمحدّدات قانونية (حقوق الحرّية السّلبية وتقييد السلطة السياسية بالقوانين) تمنع المسّ من الحرّية الفردية ومن حقوق أساسيّة أخرى، مثل كرامة الإنسان أو الحق في تطوير الشخصية. ويعدّ هذا التصوّر للحرّية ليبراليا في المعنى الكلاسيكي للكلمة، ويتماشى أيضا مع مبادئ دولة القانون الليبرالية. كما أنه يفسّر سبب تمسّك الأحزاب المسيحيّة الديمقراطية بنظام اقتصاد السّوق ولكن مع الالتزام بالتوازن الاجتماعي.

أما **العدالة** كقيمة أساسية فقوامها في مفهوم الديمقراطية المسيحية تساوي جميع الناس في ما حباهم به الإله من كرامة، من جهة، ومساواتهم أمام القانون من جهة أخرى. فالعدالة في دولة القانون الليبرالية تعني "نفس الحقوق للجميع"، وتعني أيضا أن القانون لا يفضل أحدا ولا يقهر أحدا بسبب عقيدته أو وظيفته

أو نسبه، أو لأي سبب آخر. وفي مجال الحياة الاقتصادية وفيما يتعلّق بالسّياسة الاجتماعية فإن تصوّر الديمقراطية المسيحية لمفهوم العدالة يختلف بصفة جليّة عن غيره، لاسيما عن تصوّرات الاشتراكيين والشيوعيين وحتى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. فالعدالة في مفهوم الديمقراطية المسيحية لا تتمثل في إعادة توزيع الممتلكات والإيرادات بصفة راديكالية و بهدف القضاء على التوزيع غير العادل، بل تتمثل في العدالة في التوزيع وفي التوازن الاجتماعي دون اللجوء العشوائي إلى إزالة الفوارق، وخاصة ترسيخ عدالة ومساواة في توفر الفرص والحظوظ. ومن هذا المنطلق يجب إعطاء كلّ إنسان الفرصة لتطوير شخصيته بما يتماشى مع تطلعاته وقدراته. وعلى هذا الأساس فإن الديمقراطية المسيحية تقدّم الإطار القانوني السّياسي المناسب (من خلال دولة القانون الليبرالية) والتصوّر لنظام اقتصادي اجتماعي (اقتصاد السّوق الاجتماعي) وتطرح في مجالي التكوين المدرسي والمهني وفي السّياسة الأسرية مقاربات من شأنها أن تراعى وتقبل بحسب توافقها مع التطلعات والقدرات الفرديّة.

يمثل اقتصاد السّوق الاجتماعي النموذج السّياسي الاقتصادي والاجتماعي للديمقراطية المسيحية[12]. ويكمن في هذا المفهوم ربط فعلي بين القيمتين الأساسيتين : "الحرية" و"العدالة". هذا وقد تمّ تطوير هذا النموذج إبّان نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل خبراء ألمان في الاقتصاد الوطني وبالأخص منهم فالتير أويكن Walter Eucken وألفراد مولر أرماك Alfred Müller-Armack (الذي ترأس في وقت لاحق مؤسّسة كونراد أديناور)، بالاشتراك مع عالم القانون فرانتس بوهم Franz Böhm. أما تطبيقه في الواقع فيعود الفضل فيه

12 ينطبق هذا المفهوم الاقتصادي والاجتماعي بالأخص و بشكل مميز على الديمقراطية المسيحية في ألمانيا. أما في بلدان أخرى فإن الديمقراطيين المسيحيين يتبعون أهدافا مشابهة ولكن بمسميات أخرى، منها مثلا: "الرأسمالية الاجتماعية" (هولندا) و "دولة الرفاه التضامنية " (النمسا).

إلى وزير الاقتصاد السّابق لودفيج ارهارد Ludwig Erhard الذي أصبح فيما بعد المستشار الفيدرالي لألمانيا الاتحاديّة ورئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU.

ويستمّد من الحرية كقيمة أساسية توجّه واضح نحو نظام اقتصاد السّوق يقوم على الملكية الخاصة وعلى حرّية الممارسة الاقتصادية والتنافس الحر. ونظرا إلى أن الهدف الأول لاقتصاد السّوق، أي تزويد السكان على أحسن وجه بما يحتاجون إليه من السّلع والخدمات، لا يتحقق فقط من خلال مؤسّسة السّوق الحرّة غير المنظمة، التي قد تتسبّب أحيانا في مضاعفات وتداعيات غير مرغوب فيها اجتماعيا (كالأزمات الاقتصادية والبطالة)، فإن الدّولة تقوم، من خلال مفهوم اقتصاد السّوق الاجتماعي، بوضع شروط اطارية قانونية تكتنف عمليات السّوق. وإلى جانب القوانين الداعمة للتنافس الحرّ، بتأمين ضمان حرّية الممارسة الحرفيّة وحرّية التعاقد، على سبيل المثال، وبفرض المراقبة على الاحتكار والتجميع الاحتكاري، وكذلك بإمكانية التدخل الظرفي للدولة في صورة حصول اضطرابات خطيرة على النموّ الاقتصادي بشكل عام (كالأزمات الاقتصادية العالميّة)؛ بهذا فإن اقتصاد السّوق الاجتماعي يحقق هدفا ثانيا من خلال إرساء ظروف عمل إنسانية. ويتجلّى تحقيق هذه الأهداف على أرض الواقع من خلال منع عمل الأطفال والعمل الإجباري ومن خلال تنظيم فترات العمل الأسبوعية أو من خلال قوانين الوقاية من الطرد التعسّفي (وهي مختلفة من بلد إلى آخر). كما أن حرّية التنظيم لدى العمّال وحقّ النقابات في التفاوض حول الأجور وظروف العمل (استقلالية التفاوض حول الأجور) متجذرة في مفهوم اقتصاد السّوق الاجتماعي.

وفي إطار هذا المفهوم الاقتصادي، الذي لا يمثل من وجهة نظر مؤسّسيه نظاما اقتصاديا فحسب، بل أيضا قيمة أخلاقية، فإن الديمقراطية المسيحية تؤكّد على مبدأ **تقيد الملكية الخاصة بالالتزام الاجتماعي**. فالملكية الخاصّة والمبادرة الخاصّة

والتصرّف في عوامل الإنتاج من ناحية، وتحمل المسؤولية والمخاطر المرتبطة بذلك، من ناحية أخرى، كله منجرّ عن الحرّية كقيمة أساسيّة وما يترتب عليها من حق الفرد في تطوير شخصيته بحرية. ومع ذلك تؤكد الديمقراطية المسيحيّة على أن الملكية ملزِمة، أي أن عليها أن تثمر فائدة للعموم وليس لصالح صاحبها فحسب. وهكذا نجد في ألمانيا أن حماية الملكية الخاصّة والالتزام الاجتماعي المناط بها مكرسان في الدّستور الألماني (القانون الأساسي، المادّة 14، الفقرة الثانية)، وكلاهما يعدّ من الثوابت المعلنة في برامج الديمقراطية المسيحية (CDU 2007 : 49).

أما فيما يتعلق **بالتضامن**، تلك القيمة الأساسية الأخرى، فهو يمثل أولا وقبل كل شيء موقفا إنسانيا عاما مستمدا من فكرة الإنسانية وحب الغير، كما أنه يلزم "القوي" بمساعدة "الضعيف". ويطبق التضامن في اقتصاد السّوق الاجتماعي في حالة وجود أشخاص أصبحوا (بصفة مؤقتة أو قارّة) غير قادرين على الانخراط في سوق الشغل. وهو ما ينطبق بالمقام الأول على المرضى والحوامل والمسنين والعاطلين عن العمل. ولكي تتمكن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها على صعيد السّياسة الاجتماعية (وغير ذلك من المهام المناطة بعهدتها، كضمان الأمن الداخلي والخارجي والتعليم وتطوير البنية التحتيّة)، فإنها تقوم بسنّ ضرائب على الأجور وأداءات أخرى بحسب الموارد. ومن هنا يستمدّ دافعو الضرائب والعاملون الحقّ في الرعاية الاجتماعية، إما بصفة وقتية كما هو الحال عند المرض أو البطالة، وإما بشكل دائم مثلما هو الحال بالنسبة إلى منح التقاعد. ولا يكمن المضمون الديمقراطي المسيحي في هذا التوجه الاجتماعي لاقتصاد السوق الاجتماعي في الأهداف (التضامن مع ضعاف الحال والقضاء على الفقر والإقصاء عن الحياة الاقتصادية) بقدر ما يتمثل في تعليله وتبريره وفي الوسائل المستخدمة (انظر 3–2). وخلافا لمقاربات اقتصادية واجتماعية أخرى تشدّد السياسة الاجتماعية في الديمقراطية المسيحية من ناحية على مبدأ كرامة الفرد

وواجب احترامها، بصرف النظر عن الدخل والوضعية في الحياة العمليّة (دون اعتبار إن كان الشخص صاحب شغل أو بطالا، معوقا أو متقاعدا). كما أنها تؤكد من ناحية أخرى على ضرورة ألا يكون التعويل كله على هذا البعد التضامني الذي توفره الدّولة من خلال منظومات التأمين الاجتماعي التي تنشئها لمواجهة مخاطر الحياة، بل، وإلى جانب ذلك، على ضرورة قيام رعاية وتأمين على الصعيد الخاص حيال تقلبات الحياة. كما تؤكد السّياسة الاجتماعية للديمقراطية المسيحيّة على أن الانتفاع بالخدمات الاجتماعية العمومية تلزم بالمسؤولية الذاتية والمبادرة الشخصيّة.

إن **السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الديمقراطية المسيحية** تدعم الدور المحفز الفعّال للدولة، ولكنها في المقابل تقف ضد "سيطرتها المطلقة". ويتلخص شعارها في ذلك في القول: على الدولة أن تتدخل بقدر ما يقتضيه الحال (مثلا لوضع الإطار السياسي المنظم لاقتصاد السوق أو للتأمين التضامني على مخاطر الحياة)، ولكن أيضا ألا تتدخل قدر المستطاع. فخلافا للمقاربات السياسية والاجتماعية التي يطرحها الاشتراكيون أو الاشتراكيون الديمقراطيون فإن الدولة في المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي المسيحي تعمد إلى إحالة العديد من الخدمات والمهام العمومية إلى وحدات صغرى مستقلة عنها. وهو ما يتلاءم مع فكرة" التدخل عند الضرورة فقط"، المتمثلة في تخلي الدولة عن تكفل بعض المهام عند وجود أفراد أو جماعات صغرى قادرة على القيام بها.

للديمقراطية المسيحية **علاقة خاصة بالكنائس المسيحية**، ولكنها ليست "ذراعها السّياسي". فالديمقراطية المسيحية تحرص على ضرورة الفصل بين الدولة والكنيسة، رغم أن الديمقراطية المسيحية تشارك الكنائس نفس القيم. من ذلك التمثل المسيحي للإنسان والإيمان بكرامة الإنسان لدى كل فرد واحترام الحرية والمسؤولية وحماية حياة الجنين والمحافظة على الخليقة والتأكيد الشديد على دور الأسرة ومكانتها باعتبارها أصغر وحدة اجتماعية. هذا وتُعتبر الكنائس سلطات

توجيهية على الصعيد الخلقي والأخلاقي ومجالات لتنمية روح المواطنة والحثّ على الصّالح العام. وتتجلى هذه العلاقة الوطيدة بالكنائس في البلدان ذات التوجّه الديمقراطيّ المسيحيّ أيضا في حرص الأحزاب الديمقراطية المسيحية على ضرورة تدريس الديانة المسيحية في المدارس العمومية كمادة نظامية. كما أن الدولة في العديد من هذه البلدان ترفع ضرائب لصالح الكنيسة (الدانمرك وألمانيا وإيطاليا والنمسا وسويسرا والسّويد وإسبانيا). وأخيرا فإن الديمقراطية المسيحية تتكفل بالمحافظة على الرّموز والشعارات المسيحيّة ومراعاة أيام العطل المسيحيّة، مع إملاء بقيّة الأديان الأخرى ما ينبغي ويليق من التسامح والاحترام.

منذ سنة 1945 واظبت الأحزاب الديمقراطية المسيحية على المساهمة بصفة فعلية في سياسة العديد من البلدان الأوروبية الغربية وعلى المستوى الأوروبي أيضا. ونراها اليوم إلى حد ما تضطلع بمسؤولية الحكم (إما على انفراد أو في شكل ائتلاف) في عدد من البلدان الأوروبية مثل بلجيكيا وألمانيا ولوكسمبورج والمجر وسلوفاكيا. ويعود الفضل في النجاحات المتواصلة للديمقراطية المسيحية إلى قدرتها الفائقة على استيعاب توجهات وأفكار سياسية مختلفة ودمجها، مما جعلها تحتل الوسط من المشهد السياسي وتمثله أحسن تمثيل. ولئن التزمت الديمقراطية المسيحية مبدئيا بالتوجه نحو اقتصاد السّوق فإنها لا تؤيد ليبرالية مطلقة للسوق. فهي تمارس السياسة على أساس التمثل المسيحي للإنسان وتشدّد في ذات الحين على استحالة استنباط برنامج عملي مضبوط من العقيدة المسيحية، وبالتالي فهي ليست ذراع الكنائس الممتد في المجال السّياسي. إذ بقدر ما هي ليبرالية بقدر ما هي مقتنعة أكثر من غيرها من الأحزاب بأن الحرية الفردية في دولة القانون لابد أن توضع لها حدود وقيود لتأمين نظام سياسيّ مستقر والمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي. إنها متسامحة تجاه الأديان الأخرى ومنفتحة على العالم وحريصة على سياسة جوار سلمية وعلى مواصلة سياسة الاندماج الأوروبي. لكنها أيضا تشدد على توثيق الارتباط بالوطن وعلى أهمية الهوية الوطنية والجهوية وعلى الرموز

والقيم الوطنية (في ألمانيا لاسيما منها الدستور والقيم المسيحية والثقافة الألمانية). كما أنها لا تؤيّد تعايشا غير منتظم لثقافات متعددة مختلفة.

لقد كانت السياسة الديمقراطية المسيحية لزمن طويل على اتفاق مع القيم والتطلعات السياسية للأغلبية من سكان بلدان أوروبية غربية. وبذلك تطوّرت الأحزاب الديمقراطية المسيحية لتصبح أحزابا شعبية وسطية، قوية من حيث عدد أعضائها ومتنوعة اجتماعيا وذات فاعلية ونفاذ سياسيا، وهو ما جعل وجودها، لسنوات طويلة وإلى الآن، ضروريا لا غنى عنه في تشكيل الحكومات في الدول الأوروبية. إلا أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا تواجه هي أيضا تحدّيات جديدة ؛ فهي من ناحية تعاني من ظاهرة تقلّص الولاء التقليدي للناخبات وللناخبين تجاه الأحزاب ومن تراجع قدرتها على الاستقطاب والتعبئة، وكذلك من النزعة السائدة حاليا في المجتمع نحو التفرد وعدم التضامن مع الغير. ففي المدن الكبرى على وجه الخصوص تجد الأحزاب الديمقراطية المسيحية صعوبات متنامية في حشد أغلبيات، في حين لم تزل المناطق الريفية، بكثرة المسيحيين المتدينين فيها وبفلاحيها وأصحاب وحدات الإنتاج الوسطى، تشكل قلاعها الحصينة. ومن ناحية أخرى نجد أن الدولة الاجتماعية التي ساهمت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في إرسائها قد بلغت الحد الذي لم تعد فيه قادرة على مواجهة كل المشاكل الناجمة عن التطور السكاني وعن مستجدات العولمة وتداعياتها.

من هنا أصبحت الأحزاب الديمقراطية المسيحية مطالبة بتقديم أجوبة مناسبة وعرض حلول من حيث المضامين والبرامج والاستراتيجيات والتنظيم، ولكن دون التفريط في مبادئها الأساسية وفي مصداقيتها. ويكون ذلك في مجال السّياسة الاجتماعية مثلا من خلال البحث عن أنصار جدد من بين سكان المدن الكبرى المنسوبين إلى الطبقة الوسطى (كفاءات متخصصة من ذوي الدّخل المعتبر)، ومن خلال البحث عن حلفاء ائتلافيين جدد على أساس تقاسم القيم أو عن سبيل التحاور مع أتباع ديانات ومذاهب مغايرة، مع ضرورة مراعاة القيم

المسيحية، لكن بالتنصيص على القناعات المتقاسمة، في مجال الأسرة على سبيل المثال. أما من حيث السّياسة الحزبية فإن الأحزاب المسيحية الديمقراطية تحاول تمكين أنصارها من المشاركة في الحياة الداخلية للأحزاب وذلك عبر صيغ جديدة ذات جاذبية: مثلا من خلال النشاط في الحياة الحزبية المحلية أو من خلال تكريس الديمقراطية المباشرة، مثلما هو الحال في مناقشة البرامج الحزبية والتصويت عليها واختيار المرشحين، أو الانفتاح، على المستوى المحلي، على غير الأعضاء وإدراج صيغة العضوية الظرفية. وفيما يتعلق بالسّياسة الاقتصادية فهناك اليوم تركيز كبير على ضرورة تنظيم الأسواق العالمية والوطنية بصفة تجعلها في مأمن من خطر وشوك انهيار اقتصادات قوميّة بأكملها – مثلما حدث من جراء أزمة 2008/2009 المالية والاقتصادية – وهو ما قد يترتّب عليه تشكيك في النظام الاقتصادي القائم مبدئيا على اقتصاد السّوق. هذا مع وجوب تفادي التضييق الشديد على المجال السّانح للمبادرة الخاصة في الاقتصاد. ويعدّ التشكيل السّياسي لاقتصاد السّوق الاجتماعي في ظروف العولمة – إلى جانب السّعي إلى كسب ثقة فئات جديدة من الأنصار، مع المحافظة على القيم الأساسيّة ودون التفريط في الفئات التقليدية – من أبرز التحدّيات التي يتعيّن على الأحزاب الديمقراطية المسيحية أن تواجهها اليوم.

3 - السّياسة الديمقراطيّة المسيحيّة في الحاضر : حقول سياسيّة مختارة

1.3 – السّياسة الاقتصادية

إن النموذج المحتذى في السّياسة الاقتصادية بالنسبة إلى الديمقراطية المسيحية هو اقتصاد السّوق الاجتماعي، حتى إذا اختلف المفهوم في التسمية من بلد إلى آخر (أنظر الهامش رقم 5). وسرّ هذا النظام الذي أثبت تفوقه أنه يحكم الوصل بين مبادئ اقتصاد السّوق وبين انجازات سياسة اجتماعية تهدف إلى خلق توازن اجتماعي. وليس اقتصاد السّوق الاجتماعي بمجرّد نظام اقتصادي فحسب وإنما أيضا انموذج مجتمع حصل حوله في العديد من الديمقراطيات الأوروبية الغربية، لاسيما في ألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والنمسا، وفاق أساسي[13]. وفي اقتصاد السّوق الاجتماعي تؤلف قيم الحرّية والمسؤولية والتنافس والتضامن وحدة متماسكة متكاملة.

وعن إيمان الديمقراطية المسيحية بالحرّية الفردية وقناعتها بحق الإنسان في تحقيق ذاته بحرّية (تعاليم المسيحيّة الخاصة بالحقّ الطبيعي)، تولد اعتراف الديمقراطيين المسيحيين بالمبادرة الحرّة في الممارسة الاقتصادية على أساس الملكية الخاصة الملزمة اجتماعيا والتنافس الانتاجي النزيه ودعمهم لها. وفي المنشور الموسوم بـ "الخطوط التوجيهية المتعلقة بالرفاه والعدالة الاجتماعية والاقتصاد المستديم"، الصادر عن مؤسّسة كونراد أديناور، يرد ما يلي : "التنافس هو

[13] منذ زمن لم يعد هذا المفهوم محل شك، على الأقل لدى الأحزاب الديمقراطية والمنظمات القريبة منها (النقابات)، على عكس الأحزاب (ما بعد) الشيوعية أو الفاشية الجديدة. وهكذا يرد في البرنامج الأساسي لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU الألماني من باب المنطق "أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو النظام الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية التحرّرية" (CDU 2007 : 48).

المحرّك لنشاط اقتصادي مستديم، فهو يحث على الفعالية والتطوّر ويدعم العمل المسؤول ويمنع انفراد قوّة من ميزان قوى سوق بالسيطرة" (مؤسّسة كونراد أديناور 4:2009).

غير أن التمثل المسيحي للإنسان يشدّد أيضا على أن للإنسان ضميرا ومسؤولية اجتماعية وعلى أن المجتمع يتعهّد بمسؤولية اجتماعية تجاه ضعاف الحال من أفراده. لذلك نجد أن الديمقراطية المسيحية ليست ملتزمة بالتضامن والتكافل فحسب، بل إن هذا يشكل الهدف من نظامها الاقتصادي والاجتماعي، أي اقتصاد السّوق الاجتماعي.

إن **النموذج الاقتصادي لاقتصاد السّوق الاجتماعي** هو ما يعرف بـ **"المالك – المقاول/رجل الأعمال"** الذي يملك عوامل إنتاج (رأس مال، آلات، مصانع، أراض زراعية) – أو أنه يملك على الأقل حرية التصرّف فيها – ويوظفها لإنتاج بضائع أو خدمات يعرضها في السّوق للبيع بما يعود بالرّبح. ومن هامش الرّبح المكتسب يستفيد "المالك–المقاول" لضمان عيشه وعيش أسرته وفي ذات الحين لتجديد الدفع الاستثماري في الدّورة الاقتصادية، وذلك مثلا من خلال خلق مواطن شغل أو اقتناء آلات أو مصانع جديدة. وبكامل ثروتهم يأخذ "المالكون–المقاولون" على عاتقهم مسؤولية ما يتخذون من قرارات تتعلق بمشاريعهم. بهذا تتسم هذه القرارات بالاستدامة وطول المدى فتساهم في استقرار النموّ الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن الدولة في هذا النظام بالأخصّ وجود الشروط الإطارية السّانحة لكي يمارس المالك–المقاول نشاطه، أي أنها تضبط قواعد التنافس وتحمي حرّية الممارسة المهنية وإبرام العقود، كما توفر المقوّمات المادّية لتبادل السّلع والخدمات في الأسواق المعنية، مثلا من خلال الاستثمارات العمومية في مجال الطرقات وشبكات الاتصال.

في اطار اقتصاد السّوق الاجتماعي يكتسي دعم المؤسّسات التي يديرها أصحابها بأنفسهم أهميّة قصوى (دعم وحدات الانتاج الوسطى). إن هذه المؤسّسات الاقتصادية الوسطى[14] تعد بمثابة "القلب النابض" في اقتصاد السّوق الاجتماعي، وقد رأى المستشار الألماني الأول، كونراد أديناور، في الطبقة الوسطى "الطبقة التي تحمل الدولة". فوحدات الانتاج الوسطى توفر للعدد الأكبر من الأشخاص القادرين على العمل فرص العمل (في ألمانيا نجد حوالي ثلاثة أرباع الشغالين يعملون في مؤسّسات اقتصادية وسطى)، كما أنها تعطي القسط الأوفر من فرص التكوين المهني للنشء، وتساهم بحوالي النصف من إجمالي الناتج المحلي. لذلك فإن دعم المؤسّسات الوسطى في اقتصاد السّوق الاجتماعي يعني أن الدولة تسعى إلى توظيف نظام ضرائبي مبسّط وعادل قدر المستطاع[15]، يترك للمقاولين في هذا القطاع مجالا كافيا للاستثمار وإحداث مواطن شغل جديدة، وإلى التقليص من العقبات البيروقراطية أقصى ما يكون، أو إزالتها، وإلى مراعاة المؤسّسات الوسطى وأخذها بعين الاعتبار في عمليات

14 تعرف المفوضية الأوروبية المؤسّسات الوسطى كونها وحدات انتاج يديرها أصحابها وتشغل حتى 250 شخصا ولا يتعدّى حجم معاملاتها السنوية 50 مليون يورو.

15 رغم كل الاختلاف في الأنظمة الضرائبية في بلدان أوروبا الغربية فإن الأمر الثابت فيها كلها هو أن الضرائب على المؤسسات الاقتصادية في البلدان التي تحكمها أحزاب دمقراطية مسيحية مبدئيا أقل منها في البلدان التي حكمتها طيلة عشرات السنين أو ما زالت تحكمها أحزاب اشتراكية دمقراطية. فنرى الضريبة على الوحدات الاقتصادية تصل في ألمانيا في المعدل إلى 15% وفي سويسرا إلى 20% وفي لوكسمبورغ 22,9% وفي هولندا كما في النمسا 25%. وهي نسب دون ما هي عليه في البلدان الاسكندينافية ذات الحكم الاشتراكي الديمقراطي، حيث تصل فيها النسبة الضريبية إلى 28% في المعدل. وبالمثل فإن نسبة الضريبة على الأعمال الحرفية وعلى الدخل أعلى في هذه البلدان. إلا إن دولة الرفاه في اسكندينافيا تموّل الخدمات والتحويلات في مجال التأمين الاجتماعي بالأساس من الإيرادات الضريبية، في حين أن البلدان التي تسيرها أحزاب دمقراطية مسيحية تعتمد بالدرجة الأولى على منظومات التأمين الاجتماعي المبنية على مساهمات المنخرطين فيها. وينعكس هنا أيضاً مبدأ التدخل عند الضرورة فقط أو التأمين الاجتماعي المبني على تكافل أهل الحرفة، حيث لا تنفرد الدولة بتمويل الخدمات العمومية بل تشاركها فيه أطراف أخرى بمسؤولية ذاتية (في ألمانيا مثلاً في إطار ما يعرف "بالإدارة الذاتية").

إسناد المناقصات العمومية وتمكينها من القروض منخفضة الفائض، المسخرة لباعثي المشاريع.

وتقدم الأحزاب الديمقراطية المسيحية أيضا دعما عمليا فعالا للاقتصاد، وذلك مثلا باعتمادها سياسة صناعية وهيكلية جهوية تفي بالحاجة، كفيلة بالحفز على بعث المناطق الصّناعية وبترجيح كفة مناطق تشكو سلبيات وضعف تنمية، وبتأمين قدرة المنتجين المحليين على المنافسة. ومن سبل تطبيق سياسة اقتصادية من هذا القبيل، وعلى سبيل المثال، الاستثمار العمومي في مجال طرقات النقل، والتكفل بضمانات حكومية محدودة الأجل لفائدة مستثمرين خواص، وإزالة قيود قانونية أو تقديم الدعم المالي لصالح تكنولوجيات تساهم في النمو وتلك التي تراعي البيئة، وهي الآن في ازدياد. بيد أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية تقف مبدئيا موقفا متشككا من تدخّلات فعليّة تقوم بها الدولة، باعتبار أن من شأن ذلك أن يثقل كاهل خزينة الدولة وغالبا ما يعرقل التطوّر الاقتصادي في القطاع الخاص، كما أنه لا يخلو، على العموم، من جانب محافظ يؤدي إلى الإبقاء على الهياكل القائمة.

غير أن حدود التعدية بين الدعم الفعلي للاقتصاد والتدخل بما يبقي على الهياكل القائمة غير واضحة المراسم. لذا فإن السّياسة الاقتصادية للأحزاب الديمقراطية المسيحية تجد نفسها أحيانا في تجاذب بين ترجيحات مبدئية وقيود تمليها السياسة، وهو ما يتضح من مثال منح الدعم المركزة على قطاعات اقتصادية محددة. فمن جهة عملت أحزاب ديمقراطية مسيحية على إلغاء الدّعم الموجه إلى قطاعات صناعية لم تعد مربحة (كقطاع المناجم)، ومن جهة أخرى استمرّت قطاعات اقتصادية أخرى، لاسيّما قطاع الزراعة، تحظى بالدّعم بتأييد هذه الأحزاب. ولئن صحّت إجازة هذا الى حدّ كبير بحجّة المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين من أهل الوطن، فإن للأسباب التكتيكية المتصلة بالانتخابات وكسب الأصوات دورا معتبرا في هذا الصّدد.

ومع ذلك فإن السّياسة المالية للأحزاب الديمقراطية المسيحية تتميز عن تلك التي تتبناها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو الأحزاب الاشتراكية بالانضباط في التصرّف في الميزانية (سياسة مالية تقييدية). فبينما يؤيد الاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون دورا أكبر للدولة[16]، حتى على حساب عجز هيكلي في الميزانية، نرى السّياسة المالية للأحزاب الديمقراطية المسيحية حريصة من حيث المبدأ على المحافظة على الاتزان في موازين الدولة. وهو توجّه نابع، من جهة، من مفهوم الديمقراطية المسيحية للتسيير الحكومي والاقتصادي ("تدخل الدولة بقدر ما تقتضيه الحاجة وبأقل نسبة ممكنة")، ومن جهة أخرى من اليقين أنه لا يجب تحميل الموارد الصّادرة عن رؤوس الأموال والعمل ما لا طاقة لها به، لكي يفسح المجال للاستهلاك الشخصي وإعادة التمويل في الدورة الاقتصادية (الاستثمار في القطاع الخاص)[17].

16 يتضح الفرق بين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب الديمقراطية المسيحية في السّياسة الاقتصادية من خلال نظرة إلى حصّة الدولة (نصيبها من النفقات المتعلقة بالمردود الاقتصادي الوطني) أو نسبة التشغيل في القطاع العام (الإدارة العمومية والتأمين الاجتماعي وقطاع الصّحة والشرطة ومهن التعليم). وبشكل مبسط فأن حصّة الدولة في بلدان أوروبا الغربية التي تداولت عليها طويلا أحزاب ديمقراطية مسيحية لم تتعد 50% (في ألمانيا مثلاً 45%)، بينما نجدها في البلدان المسيرة من أحزاب اشتراكية ديمقراطية تجاوزت عتبة الخمسين بالمائة (في السويد مثلا 55%). أما نسبة التشغيل في القطاع العام فتبلغ في البلدان ذات الطابع الاشتراكي الديمقراطي 20% في المعدل، بينما هي في البلدان المحسوبة على الديمقراطية المسيحية تقف في حدود 10% في المعدل. ويستخلص من هذا أن لبلوغ ناتج محلي إجمالي عال، أي تحقيق نمو ورخاء، ولخلق مواطن شغل فإن الديمقراطية المسيحية تعوّل بالدرجة الأولى على نظام اقتصادي واجتماعي يقوم بالأساس على الاقتصاد الخاص.

17 حتى أثناء الأزمة التي عرفتها الأسواق المالية والاقتصادية في 2009/2008 والتي اضطرت فيها السّياسة إلى التدخل بإجراءات تهدف إلى استقرار الأسواق وإلى التخفيف من حدّة الانعكاسات السلبية، كان هناك اختلاف في المقاربات بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب المحسوبة على يسار وسط المشهد السياسي. فبينما لم تنفك هذه الأخيرة تطالب بتدخل الدولة لتحريك الدورة الاقتصادية وتقديم ضمانات حكومية للمؤسّسات التي تمرّ بأزمة، توخت الأحزاب الديمقراطية المسيحية تمشيا اتسم مبدئيا بأكثر تحفظ وفضلت إيجاد مستثمرين خواص وتحفيزهم، كما يستبان من مثال شركة "أوبل" للسيارات أو المساعي المبذولة لإنقاذ قطاع الصناعات البحرية المتضررة.

2.3 – السّياسة الاجتماعيّة

تعتبر السّياسة الاجتماعية وسيلة لتحقيق عدالة اجتماعية أو توازن اجتماعي. فهي تشمل كافة الاجراءات التي تتخذها الدّولة بغية ضمان دخل أساسي للمواطن وعيش جدير بكرامة الإنسان في حالات المرض أو العجز المبكر عن العمل (بسبب حادث أو إعاقة ما)، أو في حالة وفاة عائل الأسرة الرئيسي، أو عند الشيخوخة أو البطالة. كما تعدّ السّياسة الاجتماعية للدولة من مشمولاتها دعم الحياة العائلية (أنظر 3–3)، وبناء المساكن في القطاع العمومي ومساعدة الشباب وذوي الاحتياجات. ونظرا إلى انعدام المساواة بين الناس، إمّا بحكم انتمائهم إلى فئات اجتماعية مختلفة أو من جراء وضعهم السّكني أو مستواهم التعليمي أو مدى تمكنهم من التعلم والتكوين، من ناحية، ونظرا إلى المخاطر على العيش التي تخفيها السّوق (سوق الشغل) من ناحية أخرى، فإن وجود سياسة اجتماعية حكومية يصبح ضروريا لتحسين الأوضاع المعيشية للمحتاجين ولمواجهة مخاطر السّوق. إلا أن الاختلاف كبير في تعريف مفهوم "العدالة الاجتماعية" حتى في الدّول والمجتمعات المتقاربة المتشابهة، كبلدان الاتحاد الأوروبي أو البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OECD). وهناك أيضا تباين واضح في تبرير السّياسة الاجتماعية وفي اختيار الوسائل الموظفة لتحقيق التوازن الاجتماعي، وكذلك في حجم الإجراءات الحكومية، بحسب رؤى الحياة والأهداف السّياسية الاجتماعية المنشودة.

فمن جانب الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية يقوم تسويغ السّياسة الاجتماعية للدّولة على تصوّرها المادّي للعدالة الاجتماعية. وعلى هذا الأساس يعتبر أنه من واجب أصحاب الممتلكات أو الدّخل الرفيع أن

يعطوا مما يكسبون. أمّا عديمو الثروة أو ذوو الدخل الضئيل فيحقّ لهم الحصول على "خدمات اجتماعية" والانتفاع بها. وهكذا وبتطبيق مبدأ إعادة توزيع الممتلكات والإيرادات "من أعلى إلى تحت" حاولت الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية (أو هي ما زالت تحاول) تقليص الفوارق الاجتماعية بين الناس. وتستأثر الدولة في هذا السّياق بالدّور المركزي، إذ أنها تجمع الموارد بفضل جهازها الضريبي وتقوم بإدارتها وتحيل ما يعرف بالخدمات التحويلية على مستحقيها، بعد سابق ضبط هويتهم وجدولتهم. ومن مؤشرات دولة الرفاه على النمط الاشتراكي الديمقراطي النسب الضريبية المرتفعة على الممتلكات والإيرادات (من ذلك أن نسبة الضريبة على الدخل قد تبلغ 70%) ومحصول ضريبي سنوي ضخم وحيّز بالغ الاتساع للعاملين بالوظيفة العمومية، لاسيما على مستوى الجهاز البيروقراطي المكلف بإدارة موارد السّياسة الاجتماعية وصرفها على مستحقيها.

إلا أن هذا المفهوم "الأبوي" الصبغة للدولة وتطبيقه في السّياسة الاجتماعية، على نحو يوحي بـ "آلة إعادة توزيع"، لم يلبث أن اصطدم في منتصف تسعينيات القرن العشرين بمحدودية موارد تمويله. إنه كرس المطالبة بالانتفاع بالخدمات الاجتماعية كحق مشروع وشجع على التهاون والتراخي، كما أنه أدّى إلى ارتفاع النسب الضريبية وإلى تضييق المبادرة في القطاع الاقتصادي الخاصّ وإلى الحفز على تهريب رؤوس الأموال. وبينما استمرت أحزاب اشتراكية في بعض البلدان متشبثة بهذا النموذج، ودّعت معظم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية منذ منتصف التسعينيات هذا النظام الشامل والبيروقراطي لدولة الرفاه على النمط التقليدي. وترافق هذا إلى حدّ ما بصراعات حادّة بين الأجنحة الحزبية، لاسيما بين شقّي التقليديين والتجديديين، كما كلف الأحزاب

المعنية تداعيات بلغت أحيانا حدّ التدهور والانقسام واضمحلال الهوية أو الاستقالات الجماعيّة.[18]

أما الأحزاب الديمقراطية المسيحية فإنها على نقيض ذلك تبرّر الانجازات والخدمات المرتبطة بسياستها الاجتماعية بضرورة وقاية كرامة الإنسان كفرد التي يستوجب صونها مهما كانت وضعيته على مستوى سوق الشغل. وخلافا للاشتراكية الديمقراطية التقليدية فإن الديمقراطية المسيحية لم ولن تضع في يوم من الأيام تسوية الفوارق الاجتماعية في صميم سياستها الاجتماعية، بل إنها تصبو إلى مساعدة من احتاج إلى مساعدة دون قدرة على التعويل على الذات للقيام بأمره وأمر ذويه بصفة ظرفية وذلك تمشّيا مع مبدأ التضامن والتكافل، المنصوص عليه في الأخلاقيات الاجتماعية المسيحيّة، ومع مفهوم الديمقراطية المسيحية لمبدأ "التدخل عند الضرورة فحسب" الذي يرمي إلى تمكين الإنسان، دائما من جديد، من التقرير بنفسه فيما يهمّه وجعله قدر المستطاع مستقلا عن المساعدة الحكومية القارة وعن الارتباط الضيق بها (أي في حالة قصور).

وفي مجال التأمين الاجتماعي الذي يشمل في معظم بلدان أوروبا الغربية التأمين على المرض وتوفير العناية والتقاعد والبطالة والذي يمنح كل المساهمين فيه

18 "الطريق الثالثة" لحزب العمل البريطاني بقيادة توني بلير، و"أجندا 2010 (Agenda 2010) (للحزب الاشتراكي الديمقراطي بقيادة غيرهارد شرودر، والإصلاحات المتعلقة بسياسة الضرائب والتشغيل والسّياسة الاجتماعية التي أقرّها حزب العمال الهولندي بقيادة ويم كرك، وإلى حد ما أيضا تلك التي جاء بها حزب العمال السويدي مع غوران بيرسون – كلّها أمثلة على أن بعض الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية حادت عن المسالك المعتادة وحققت من خلال مقاربات جديدة، لكنها تكاد تكون غريبة عما اعتاد عليه المنهج الاشتراكي الديمقراطي، نموا ظرفيا مؤقتا في مجالي الاقتصاد والتشغيل. وتمثل توجّهها الإصلاحي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالخصوص في مزيج يجمع بين التخفيض في الضرائب لدعم الاستثمار الخاص والاستهلاك الداخلي والتقليص في الخدمات الاجتماعية، مع الترفيع من شروط الحصول عليها (حسب شعار : "ادعم وطالب"). غير أن الأحزاب المذكورة دفعت ثمنا باهظا مقابل هذا التغيير للوجهة، بما أن الانصار التقليديين لم يبدوا تحمّسا واستعدادا لمساندة التوجه الجديد.

الحق الشرعي في الاستفادة مما ينطوي عليه من خدمات فإن الأحزاب الديمقراطية المسيحية لا تعتمد (اليوم كما بالأمس) أولا وقبل كل شيء، على غرار الاشتراكية الديمقراطية التقليدية (لاسيما في البلدان الاسكندينافية)، على منظومات إعادة التوزيع التي تتكلف الدولة بإدارتها وتموّل على حساب الضرائب. بل إنها تعوّل على نظام التأمين الاجتماعي الذي يساهم في تمويله كلّ من العامل والمشغّل على حدّ السواء والذي لا تثقل إدارة شؤونه كاهل الدولة وإنما يجري ذلك بصفة ذاتية. وهنا أيضا تلمس المبادئ الديمقراطية المسيحية القائلة بالمسؤولية الفردية واللامركزية والتدخل عند الضرورة فحسب. وعندما شهد نظام المساهمة المشتركة مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي أزمة بسبب ظروف التحوّل الديموغرافي وتنامي العولمة والضغط المتزايد للتكلفة على الاقتصاد الوطني كانت الأحزاب الديمقراطية المسيحيّة مرّة أخرى، والتزاما بقناعاتها حول المسؤولية الفردية، سبّاقة لإدراج فكرة التأمين الإضافي الخاص والمؤسّساتي (لاسيما في مجالي التأمين على المرض والتقاعد)، ولكن دون التخلّي عن البعد التضامني الأساسي الكامن في اقتصاد السّوق الاجتماعي.

ورغم الاتفاق المبدئي بين الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية في السّياسة الاجتماعية ومقوماتها الأساسية توجد أيضا فوارق في التفاصيل تصبّ في السّؤال حول نجاعة سياسة اجتماعية تتكفل بها الدولة، سواء بالكامل أو بالنصف. ففي مجال سياسة التشغيل وسوق الشغل استخدم الديمقراطيون المسيحيون في كل من ألمانيا والنمسا لفترة طويلة الموارد من مساهمات المنخرطين في سبيل ما يسمّى "بسياسة سوق الشغل السّلبية"، أي لتغطية حاجة العاطلين عن العمل والتقاعد السّابق للأوان، وذلك، في ما يهم الغرض الأخير، بهدف "تطهير" سوق الشغل. وفي المقابل نجد في هولندا توجها نحو إجراءات "فاعلة" و"مفعّلة"، كإعطاء الأولوية للتكوين المهنيّ والتكوِين المستمرّ أو إعادة تكوين العاطلين (المسنين)، وذلك بطريقة يتضاهى فيها الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون الديمقراطيون. ويُهدف بذلك بالخصوص إعادة دمج الشغالين

المسنين في سوق الشغل، ولكن أيضا الاستفادة من تجاربهم المهنية ومن كفاءاتهم الاجتماعية، دون احتساب أن الشغالين، مهما كان عمرهم، يساهمون من خلال دفع الضرائب ومعاليم الانخراط في تمويل منظومات التأمين الاجتماعي. ومن منظور اقتصادي شامل فلا شكّ أن تفعيلهم، أي إعطاءهم فرصة في سوق الشغل بدلا من الاكتفاء بخصّهم بالعناية، هو الحلّ الأفضل. وفي الأثناء اعتمدت معظم الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية هذه المقاربة التفعيلية، على الأقل من حيث المبدأ، ولكن ليس فقط لأسباب متعلقة بنجاعة الاقتصاد الشامل، بل أيضا لأنها تسمح بتحقيق مبادئ ديمقراطية مسيحية، كحقّ الفرد في ممارسة حياة كريمة، ذاتية المسؤولية، في كنف الحرية وليس في تقيّد بالتحويلات الاجتماعية ؛ وكذلك لأنها تؤهّل للتعويل على الذات وتحفز على التضامن والتكافل.

"العمل (المهني) هو ليس كل شيء، ولكن بدون العمل، وخاصة بدون دخل، فإن كل شيء يصبح لا شيء" : هكذا تقول حكمة قديمة مستوحاة من سياسة سوق الشغل. إن أهداف السّياسة الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية المسيحية تكمن في تمكين الناس من ممارسة النشاط بحرّية في السّوق، بصفة "مالك – مقاول" على مستوى وحدات الانتاج الوسطى مثلا، وفي حماية آليات السّوق عبر المراقبة والتشريع الإطاري، أو في تمكين الناس، عبر مشاركتهم في سوق الشغل، وبإرساء ظروف عمل إنسانية ونظم تأمين اجتماعي قارّة، من العيش في حرّية وفي أمن اجتماعي، ومن تحمّل المسؤولية تجاه الذات والمجتمع. وبوصفه وصلا بين نظام اقتصادي تحرّري ونظام اجتماعي تضامني فإن اقتصاد السّوق الاجتماعي هو ذلك المفهوم المجتمعي الذي يطمح الى تحقيق الأهداف المذكورة. ويكفي أن نلقي نظرة على تاريخ تطوّر الديمقراطية المسيحية في أوروبا لنتأكد أن ذلك – ورغم كل التقلبات الدورية والانتكاسات الظرفية التي يكاد يستحيل تفاديها في التسيير السّياسي للأسواق – قد تحقق بتحقيق نصيب وافر من النتائج المتميزة.

3.3 – سياسة الأسرة

تتكفل سّياسة الأسرة بوضع الشروط الإطارية العامّة على الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من أجل ازدهار الأسرة بأقصى ما يكون. وهي بذلك تحاول التوفيق بين ضمان حرّية الأسرة والعدالة الاجتماعية، كما يتعيّن عليها اثبات الاستمرارية والائتمان. وقد جاء في الدستور الألماني التنصيص على مؤسّستي الزواج والأسرة باعتبار أن كلتيهما تحظى "بحماية نظام الدولة بصفة خاصة" (القانون الأساسي، المادة 6 [١]). هذا وقد تمّ تثبيت السّياسة الأسرية بعد الحرب العالمية الثانية كسياسة "عرضية"[19].

تتولى الأسر تقديم خدمات جوهرية، وبالتالي لا غنى عنها، تطبع الأشخاص وتشكل المجتمع في ذات الحين. ومن مشمولاتها تأمين تعاقب الأجيال وأداء وظائف تربويّة وتعليمية محورية، علاوة على تغطية المستلزمات الضرورية في حياة أفراد الأسرة وتعزيز التضامن بين الأجيال. إنه لمن الأهميّة بمكان في السّياسة الأسرية، باعتبارها سياسة اجتماعية، أن تكون العلاقة الزوجية وعلاقة الأبوين بالأبناء متلائمة قدر الإمكان مع هياكل النظام الاجتماعي القائم. وليس من قبيل الصدف أن يتضمن قانون مساعدة الأطفال والشباب في ألمانيا، مثلا، إمكانية تقديم النصح للأولياء فيما يهم العلاقة الزوجية وبما يساهم في تعايش مبني على الشراكة داخل الأسرة.

لقد تحوّل موضوع الأسرة والسّياسة الأسرية في ألمانيا خلال السّنوات الأخيرة من مجال سياسي هامشي إلى محور اهتمام في مجال السّياسة. وبالمثل فإن السّياسة الأسرية الحالية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي تساير التغيرات

19 [Querschnittspolitik أي أن العديد من آليات هذه السياسة ترتبط ارتباطا وثيقا بميادين سياسية أخرى – المترجم]

التي يشهدها المجتمع وتتفاعل معها. فالتحوّل السّكاني العميق والتغيّرات على مستوى البنية الأسرية وتحوّر مفهومها، وكذلك التصوّرات الثقافية والإثنية المختلفة حول نمط الحياة العائلية، كل هذا يضع سياسة الأسرة أمام تحدّيات جديدة.

من وجهة نظر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني CDU تتموقع العائلة هناك حيث يتحمّل أولياء مسؤولية أبنائهم ويضطلع أبناء بمسؤولية تجاه أوليائهم. فهي إذن مسؤولية شاملة جامعة للأجيال. ويمثل الزواج نموذج الديمقراطية المسيحية المحتذى لتعايش جامع بين الرّجل والمرأة. إلا أن الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU يحترم أيضا اختيار أناس آخرين في تحقيق مشروعهم الحياتي وفق أنماط مغايرة.

ومن خلال مفهومه للأسرة يتميز حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU عن غيره من الأحزاب بالتشديد بشكل واضح على أن كلفة تربية الأطفال وتعليمهم مناطة بعهدة الوالدين، وبالتمسّك بمبدأ "التدخل عند الحاجة فقط". وتعني الأسرة بالنسبة إلى معظم الناس الأمان والحماية والطمأنينة. وهي عادة ما تكون المكان الأول الذي يمارس فيه الأطفال التعايش والارتباط وكلّ ما ينجم عن ذلك من قيم كحبّ الغير والتضامن. وفي كنف الأسرة يدرك النشء، بالممارسة والاختبار، ما هو ضروري لا غنى عنه لضمان تماسك المجتمع ككلّ.

وبحسب المفهوم الديمقراطي المسيحي فإن الانجازات المتصلة بسياسة الأسرة ليست من مشمولات الدولة دون سواها، بل هي تعود إلى كيان جماعي متعدّد الأطراف، يشمل مسؤولية حكومية وكنسية وأخرى من القطاع الخاص، تتولى كلها تقديم عروض ومساهمات عملية تسعى بها إلى الاستجابة لضروريات الحياة العائلية في تنوّعها. فالسّياسة الأسرية تنعكس أيضا في المنظومات المحيطة بها المعنية بتقديم المساعدة وتأمين الرّعاية وتكملة ما ينبغي إكماله، وهي تشمل

إجراءات القطاع العمومي والأنشطة التي تتكفل بها أطراف حرّة وجمعيات ومبادرات خاصة.

الأسرة هي أيضا المكان الذي تنشأ فيه وتمارس قيم مجتمعنا الأساسية. لذلك فإن سياسة الأسرة تتسم في ذات الحين بكونها دائما سياسة مستقبلية. ونظرا إلى ما شهدته مؤسّسة الأسرة في العقود الأخيرة من تحوّلات جذريّة في ظروفها الاجتماعية، بادر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU بمواجهة الوضع بسياسة أسرية مستديمة تأخذ الحاجيات المتغيرة للعائلات بعين الاعتبار وتحرص على تحسين الظروف الاطارية، بغية التمكين من حياة عائلية ملائمة. كما تمّ خلال السنوات الأخيرة مراجعة الاجراءات المترتبة عن سياسة الأسرة وتطويرها وإدراج ضوابط تنظيمية جديدة، وذلك بهدف المزيد من النجاعة والفعالية.

لقد كانت السّياسة الأسرية حتى الآن تفهم على أنها جزء من السّياسة الاجتماعية للدولة. وقد سارت هذه السّياسة على مدى خمسة عقود بمقتضى النظرية الثلاثية القائلة بأنه 1) على الدولة 2) أن تدفع مزيدا من المال 3) لكافة العائلات – وذلك بالتساوي قدر الإمكان. لقد كان هذا الفهم السّائد في السّياسة الأسرية يمثل عنصرا مكوّنا لمنطق مشترك حول الدولة الاجتماعية، عظيم من حيث الحجم المالي، لكنه ضئيل الاعتبار والتثمين من قبل الفاعلين الرئيسيين فيه. ونظرا إلى التحوّلات الخطيرة المصاحبة للتطور السكاني وللتغيّر في عالم الشغل والتباين الثقافي والحضاري في مفهوم الأسرة، فضلا عن المتطلبات المتنامية في مجالي التعليم والتربية، فقد أصبح من الضرّوري اعتماد سياسة أسرية جديدة موجّهة نحو المستقبل.

ولا غرو أن يتحمس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU بالذات، وهو المصرّ على المحافظة على القيم التقليدية والمؤيد لصنع تحوّل ينبني على أساس القيم، لسياسة أسرية مستديمة تدعم كيان الأسرة. وما يراه هذا الحزب

سياسة أسرية مستديمة يتمثل في الصّيغة **ثلاثية الركائز** المتكوّنة من **التحويلات المالية وسياسة التصرف في الوقت**[20] **وتطوير البنية التحتية**. وقد تمّ خلال السّنوات الأخيرة تعزيز هذه المجالات الثلاثة، فإلى جانب الرّفع في قيمة المنحة للأطفال مع مطلع سنة 2007 وقع إقرار منحة للوالدين، باعتبارها ركيزة هامة في صلب سياسة أسرية حديثة ومستديمة[21]. وبفضلها تتاح على إثر ولادة طفل "فترة إعفاء (أو إجازة)"، ضرورية لانطلاقة طيبة في الحياة المشتركة مع فرد الأسرة الجديد. وقد جاءت منحة الوالدين هذه لتحل مكان منحة التربية، سارية المفعول في السّابق، علما وأن هذه الأخيرة كانت تخصّص في الغالب إلى العائلات ذات الدخل الضعيف، أي بنسبة دخل سّنوي خام في حدود 30.000 يورو. وبفضل منحة الوالدين الجديدة صارت سياسة الأسرة تنسحب على جميع العائلات.

وهناك ركيزة أخرى تقوم عليها السّياسة المستديمة للأسرة، تتمثل في عنصر الزمن، باعتبار أن العائلات تحتاج إلى حيز من الزمن تسخره لبعضها البعض. ويعدّ انتفاء ما يلزم من وقت للعناية بالأطفال من أهم الأسباب في تهميش العائلة وإهمال الأطفال، ومما يؤول بكثير من العائلات إلى الاخفاق والفشل. ولقد

20 [Zeitpolitik : "ميدان بحث حديث النشأة بألمانيا، ترتب عن التحولات في البنية الاجتماعية وتغير ظروف العيش وما انجر عن ذلك من تضارب في التصرف في الوقت لدى مختلف مكونات المجتمع. ومن هنا الحاجة إلى البحث عن سبل توافق للتعديل بين مصالح مختلفة." – **المترجم**]

21 يقع تسديد منحة الأطفال بغض النظر عن الدخل، وهي مدرجة حسب عدد الأطفال في العائلة الواحدة : بالنسبة إلى الطفل الأول والطفل الثاني تكون شهريا في حدود 184 يورو على الواحد، وبالنسبة إلى الطفل الثالث فتصل إلى 190 يورو. أما بالنسبة إلى الطفل الرابع وما يليه فهي في حدود 215 يورو شهريا. وتسند منحة مبدئيا إلى كل الأطفال حتى سن الثامنة عشرة، و حتى سن الخامسة والعشرين إذا استمرّ الأطفال في طور التعليم والتكوين، وإلى سنّ الواحدة والعشرين بالنسبة إلى "الأطفال" العاطلين عن العمل. أمّا منحة الوالدين فإنها تقدر بـ 67% من الدخل الشهري الصافي، على أن لا تفوت مقدار 1800 يورو ولا تقلّ عن 300 يورو. ويحصل الوالدان اللذان ليست لهما مهنة على المقدار الأدنى علاوة على الدخل العائلي الجاري. وتدفع منحة الوالدين لكل من الأب والأم لمدة أقصاها 14 شهرا، وبوسعهما تقاسم الفترة الزمنية فيما بينهما كما شاءا.

تغيرت تركيبات التوقيت وزادت التحدّيات التي تواجهها العائلات فداحة وتنوّعا. كما أنّ ما اعتبر إلى الآن "ظروف العمل العادية"، بتوقيت عمل محدّد مضبوط، أخذ يفقد من "عاديته" وصارت أوقات العمل تتميز أكثر فأكثر باللين والمرونة. زد على ذلك أن الخدمات الداعمة للعائلات لم تعد اليوم مكيفة على مجتمع الخدمات المرن ولا تستجيب المدارس وحضانات الأطفال للضغوطات المهنية المسلطة بشكل متنام على الأمهات إلا بما قلّ. ثم أن مقتضيات رعاية المسنين المتنامية صارت أيضا تتطلب احتساب رصيد من الزمن للانقطاع عن العمل طيلة فترة معينة والتفرغ لرعاية قريب مسنّ داخل البيت. ويسري العمل في هذا الصدّد بالترتيبات المصادق عليها سنة 2007 والقاضية بحق الأقارب القائمين برعاية مسنّ في الإعفاء من العمل طيلة ستة أشهر دون أجر مع إمكانية استعادة نفس الشغل عقب ذلك (فترة الرّعاية).

إن العمل على وضع مخطط للتصرّف في عنصر الزمن بما يتناسب مع حاجيات الأسرة لمسعى دقيق متعدّد المستويات، إذ أنه يرتبط بالتركيبة الزمنية برمّتها في الاقتصاد والمجتمع والإدارة. وإلى جانب العمل بتوقيت جزئي لدواع عائلية ودعم العمل المهني في المنزل، وما إلى ذلك من الآليات، يعدّ الوقت المخصّص للوالدين، باعتباره من مكونات منحة الوالدين، عنصرا أساسيا في سياسة التصرف في الوقت الملائمة للأسرة.[22]

أمّا الركيزة الثالثة لسياسة الأسرة المستديمة فتتمثل في البنية التحتية، حيث يحتل تطوير الإحاطة بالأطفال خلال النهار مكانة محورية في الملاءمة بين العائلة

22 تحدّد فترة تفرغ الوالدين بأجل أقصاه 14 شهرا بعد ولادة الطفل، تحصل خلالها الأسرة على منحة الوالدين التي من شأنها أن تساعد الأسر على ضمان استقلالية اقتصادية. وبوسع الوالدين تقسيم فترة التفرغ فيما بينهما، ولا يحق لأحد الطرفين على انفراد الاستفادة من الفترة المذكورة إلا طيلة 12 شهرا، يضاف إليها شهران إذا شارك الزوج في العناية بالطفل خلال تلك الفترة (ما يسمى بـ "أشهر الآباء"). وفي حالة انفراد أحد الوالدين بالعناية، لغياب الزوج أو الزوجة، تحق له المنحة الأبوية لمدة 14 شهرا كاملة.

والمهنة وكذلك في تحسين ظروف تعليم الأطفال في سنّ مبكرة. هذا ويهدف القانون الداعم للأطفال الذي دخل حيّز التنفيذ في شهر ديسمبر/كانون الأول من سنة 2008 إلى توفير مكان حضانة لكل طفل من ثلاثة أطفال دون الثالثة من العمر، وذلك حتى سنة 2013 وفي كامل أنحاء البلاد. ومن الأماكن المزمع إحداثها في هذا السّياق سيخصص الثلث للحضانة خلال النهار. كما يضمن هذا القانون أيضا أن يكون لكل طفل استكمل الواحدة من عمره الحق في التمتع بالحضانة في إحدى مؤسّسات الحضانة النهارية أو العناية به خلال النهار، وذلك ابتداء من سنة 2013. ذلك أن التعليم والدّعم في سنّ الطفولة المبكر يعطيان فرصا متكافئة للجميع ويدعمان المؤهّلات الاجتماعية. لذا فإنّ مؤسّسات العناية بالصغار تعتبر نفسها عن حقّ مؤسّسات تعليمية في الآن ذاته.

من انجازات الركيزة الثالثة، بعنوان "البنية التحتية"، هناك أيضا منشأة تمخضت عنها سياسة الأسرة للديمقراطية المسيحية بتسمية "دور الأجيال (المتعددة)". وقد أنجزت منها إلى حدّ الساعة في كامل التراب الألماني خمسمائة وحدة تخول التلاقي لمواطنين من مختلف الأجيال وتجديد فرص التعايش والاشتراك في تعاطي أنشطة. وينحو البرنامج العملي المتعلق بـ "دور الأجيال" منحى جديدا من حيث المضمون والمنهج ؛ فهو يخلق شبكة جوار من خلال خدمات ذات صلة بالعائلات وشاملة لمختلف الشرائح العمرية. كما أنه يسلك طرقا غير مطروقة لإرساء شبكة تواصل على مستوى الاقتصاد المحلّي ويدعم تبادل الخبرة والكفاءة في اطار يجمع بين موظفين قارين وناشطين متطوّعين. وبهذا تسعى سياسة الأسرة للديمقراطية المسيحية الى مواجهة التحوّلات السّكانية.

4.3 – السّياسة البيئية

إن النموذج الذي تقتدي به السّياسة البيئية للديمقراطية المسيحية هو المحافظة على الخليقة، والإنسان جزء منها وله مسؤولية تجاه الطبيعة والبيئة.

وحتى يكون في مستوى هذه المسؤولية لا بدّ من اتباع سياسة تبقي على الأسس الطبيعية للحياة وتحفظها. وجيلنا اليوم مطالب بالمحافظة على عالم ينبغي تركه سليما للأجيال القادمة. فمن حقّ خلفنا أن نترك لهم بيئة سليمة وموطنا يطيب فيه العيش. لذلك لا يجوز أن ننقص من حظوظهم في الحياة بسبب نمط عيشنا اليوم. ومبدأ الاستدامة على علاقة بالفكر المسيحي والفكر المحافظ وعنصر من العناصر الثابتة في سياسة الديمقراطية المسيحية، بينما تتنزل المحافظة على الأسس الطبيعية للحياة منزلة جزء لا يتجزأ من الحرّية المسؤولة، فمن يتسبّب اليوم في هدم الأسس الطبيعية للحياة فإنه يجني على التضامن بين الأجيال المتعاقبة.

ولئن حظيت البلدان المصنعة بالرّخاء والرفاه على مدى عشرات السنين فقد تحقّق ذلك على حساب الطبيعة أيضا. وببروز المضار البيئية بشكل أوضح في سبعينيات القرن العشرين بادر حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU سنة 1978 بجعل المحافظة على الأسس الطبيعية للحياة هدفا من أهداف برنامجه المبدئي. وعلى إثر تولّي هالموت كول Helmut Kohl رئاسة الحكومة الفيدرالية سنة 1982 غدت حماية البيئة مجالا عمليا ذا مكانة في سياسة الحكومة الألمانية. وقد تمّ خلال الفترة التي قضاها كول مستشارا لألمانيا تأسيس وزارة فيدرالية للبيئة واعتماد مبدأ الاقتصاد الدّوري والعمل به وتثبيت سياسة حماية المناخ والسّهر على تنفيذها.

إن الأسلوب التبذيري المسرف في التصرّف في الموارد الطبيعية الذي انتهجته البلدان المصنعة في المجال الاقتصادي والاستهلاك لا يمكن أن يكون معيارا يقاس عليه لتوخي تنمية مستديمة. لذا ينبغي على البلدان المصنعة أن تغيّر نمط حياتها لتصبح قدوة تحتذى لدول أخرى تعيش حاليا حركية تنموية حثيثة وحيث يطمح الناس فيها بشكل متزايد إلى الحظوة بنصيب من الرخاء.

1.4.3 – حماية البيئة عبر استخدام التكنولوجيا

لا شك أن تغيير نمط العيش بتكلف التقشف لن يلقى في المجتمع سوى ما قلّ من القبول، وبالتالي سوى ما قلّ من النجاح. وبعكس ذلك فإن سياسة بيئية مستقبلية الوجهة تجعل هدفا لها توظيف التطوّر التقني وما ينجم عنه من ابتكارات والاستفادة بها للتخفيض من الأعباء البيئية وتقليص مضارها.

ومن هنا صار استخدام تكنولوجيات أكثر ملاءمة للبيئة وحفظا للموارد الطبيعية، والعمل على تطويرها، من الركائز الثابتة في السّياسة البيئية للديمقراطية المسيحية. إن للإنسان القدرة وعليه الواجب أن يتعامل بمسؤولية أخلاقية مع ما هو في مستطاعه تقنيا. وفي قدرته هذه دليل من دلائل عظمة كينونته كمخلوق من لدن الإله. إن بيد الإنسان الكفاءة لتطوير إنجازات تقنية يتيسر بفضلها تلبية متطلبات وحاجيات اجتماعية وبيئية. وينسحب هذا بالمثل على قطاع النقل والمواصلات، بما أن الحراك من الضروريات الأساسية في المجتمعات الحديثة وشرط لتحقيق تطوّر اقتصادي ورخاء واسع النطاق. ويتسنّى التخفيض من التأثير السّلبي على البيئة من خلال تبجيل محرّكات ذات نسبة ضئيلة من المواد الضارة وفرض إجراءات للتحكم في حركة النقل وترشيدها بما يخول تلافي التنقلات غير الضرورية وتوطيد كيان النقل العمومي. وبالمثل فبالإمكان تنفيذ حماية المناخ عبر توظيف أكثر فعالية ورشاد للطاقة وباستعمال الطاقات المتجدّدة.

2.4.3 – السّياسة البيئية في اقتصاد السّوق الاجتماعي

تمثل المحافظة على الطبيعة تحدّيا بارزا للسّياسة التنظيمية في اقتصاد السّوق الاجتماعي، حيث أن المبدأين الرئيسيين في هذا النظام الاقتصادي، أي الحرّية والمسؤولية، ينسحبان أيضا على مجال حماية البيئة. ذلك أن السّياسة البيئية المسايرة للتمثل المسيحي للإنسان تجمع بين إرادة الفرد للعمل والإنجاز وقدرته على هذا بحرصه على الحماية المستديمة للبيئة.

وتتمثل مهمّة الدولة في تنظيم قطاع حماية البيئة وتقنينه بوضع ضوابط وتحديدات اطارية وسنّ تشريعات إلزام وحضر، بما من شأنه أن يضمن الحفاظ على الأسس الطبيعية للحياة. ومن الجائز في هذا الصّدد أن تكون عناصر تنظيمية مرتبطة باقتصاد السّوق آلات ملائمة للسّياسة البيئية؛ ومن هذه العناصر نذكر برامج الدّعم الهادفة والحوافز الضريبية والتسويغات والتراخيص والتسويّات لتحديد المسؤولية أو الالتزامات الشخصية.

إن التطبيق الحازم لمبدأ الوقاية ومبدأ تحميل المتسبّب المسؤولية يندرجان ضمن المقومّات الأساسية في السّياسة البيئية للديمقراطية المسيحية. والهدف المرجو هو ألا تحصل الأضرار البيئية أساسا، بل أن يستحيل حدوثها إن أمكن، وإلا فأن ينحسر الضرر إلى الكمّ الأدنى. أمّا إذا حصل ضرر فعلى المتسبب فيه أن يتكفل بإزالته والتعويض عما لحق بالبيئة من سوء.

ليست هناك مفارقة بين التطوّر الاقتصادي وحماية البيئة. كما أن مكافحة الفقر ممكنة عبر النموّ الاقتصادي. لذا فإن النموّ الاقتصادي بمراعاة مبدأ الاستدامة ومقتضيات حماية البيئة لأمر مرجوّ يُبتغى.

3.4.3 – البعد الاجتماعي والمجتمعي للسّياسة البيئية

إنه لمن واجب السّياسة أن تذكي عبر التعليم والتنوير وعي الفرد بمسؤوليته حيال البيئة التي يعيش فيها. ويستشف من مبدأ "التدخل عند الضرورة فقط" أن السّياسة البيئية في الديمقراطية المسيحية تحرص على التشريك الفاعل للمجتمع المدني في تثبيت دعائم التنمية المستديمة. وتشكل النشاطات المنبثقة عن مبادرات المواطنين والجمعيات الناشطة في مجال البيئة إثراء معتبرا للعمل في مجال البيئة وفي تطبيق السّياسة البيئية.

وفي ذات الحين فإن السّياسة البيئية لكفيلة بأن تحفز على انخراط المواطنين في المسارات السّياسية والمشاركة فيها، وبالتالي على تكريس المسار الديمقراطي.

أما الحركات المدنية التي شهدتها أوروبا الوسطى والشرقية والتي فتحت الطريق للتحوّل الديمقراطي في الفترة 1990/1989 فإنها انبثقت إلى حدّ كبير عن مبادرات من أجل حماية البيئة، وقد عمدت باطراد إلى شفع مطالبها البيئية بمناشدة إصلاحات سياسية.

معلومات اضافية :

مواقف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU الحالية من السّياسة البيئية

في صائفة 2008 أقرت الهيئة القيادية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU جملة من المبادئ تخصّ السّياسة المناخية والبيئية وحماية المستهلك. وقد انطوت الورقة الصادرة على المطالب التالية :

– على ألمانيا أن تغطّي أكثر من نصف احتياجاتها للطاقة بفضل الطاقات المتجدّدة.

– تخفيض مجمل انبعاث ثاني أكسيد الكربون في ألمانيا بنسبة 40% مقارنة بسنة 1990.

– إلزام حركة الطيران الأوروبي بالنسب المقررة فيما يتعلق بالإفرازات الضارة.

– تعويض المحطات القديمة لتوليد الكهرباء بالفحم بمنشآت عصرية.

– مواصلة الاعتماد على الطاقة النووية لتوليد الطاقة.

– التقليص من التأثير السلبي على البيئة الناجم عن حركة المرور، وذلك من خلال اعتماد ضريبة على السّيارات تحدّد بحسب نسب افرازاتها لثاني

أكسيد الكربون، ومن خلال منظومات إشارات ضوئية ذكية تُجنّب الازدحام والتعطيل في حركة المرور، وكذلك من خلال التشجيع على التحسين التقنيّ الملائم للمحرّكات.

– الزيادة في مردودية الطاقة عبر إعادة تأهيل المباني وتحديث منشآت التدفئة والبناء الملائم للبيئة.

– تكثيف العمل بالاقتصاد الدوري لتلافي كثرة الفضلات.

4.4.3 – البعد السّياسي الخارجي والتنموي في السّياسة البيئية

إن الأعباء والأضرار البيئية لا تقف عند حدّ بلد أو جهة بل إنها تتجاوز الحدود وتتعداها. لقد صار من البديهي أكثر فأكثر أن البشر في كافة أرجاء المعمورة يعيشون، وهم يسعون إلى المحافظة على الأسس الطبيعية للحياة، في صلب مجموعة مشتركة في مواجهة خطر. لذا فلا بدّ من التعاون المكثف المتين على مستوى دولي شامل. وتعطي السّياسة الدّولية التي تنتهجها منظمة الأمم المتحدة لحماية المناخ مثالا على ذلك.

ومن الضروري أن تتضافر جهود كافة البلدان، الغنية منها والفقيرة، لاتخاذ إجراءات مشتركة من أجل حماية البيئة على مستوى الكون. فالوقاية البيئية على المستوى الكوني والسّيطرة على مشاكل تنمويّة يعدّان أمرين متماسكين لا ينفصلان. إن سياسة حماية البيئة بمثابة إسهام في سبيل العدالة الشاملة عالميا وعنصر مكوّن بالغ الأهمّية في السّياسة الخارجية والتنموية، فلا سبيل إلى نمو اقتصادي يقوم على دعامة بيئية إلا بفضل شراكة دولية.

5.3 – السّياسة الخارجية والأمنية :

من المسلمات في الفكر الديمقراطي المسيحي أن تأمين السّلام والحرّية في العالم يشكل هدفا رئيسيا للسّياسة الخارجية. وتتمثل ركائز السّياسة الخارجية

للديمقراطية المسيحية في مزيد دفع الاندماج الأوروبي وتعميقه وتعزيز العلاقات عبر الأطلسي وإيجاد الحلول لمختلف القضايا العالمية العاجلة. وفي هذا السّياق تشكل قيم مشتركة، كالحرّية والديمقراطية ودولة القانون، ركائز جوهرية في مزاولة السّياسة الخارجية.

وإبان نهاية الحرب العالمية الثانية اضطلع رجال ينتمون إلى الديمقراطية المسيحية بدور حاسم ومؤثر في عملية توحيد أوروبا. وكان المستشار الألماني كونراد أديناور وحكومة ألمانيا الاتحادية بمثابة القوة الدافعة إلى تحقيق وحدة أوروبية فوق وطنية. وقد أسفرت السّياسة الحازمة لجمهورية ألمانيا الاتحاديّة من أجل الاندماج مع الغرب والجهود التي بذلها أديناور لدفع المداولات حول تكريس الوحدة الأوروبّية، وبعد تأسيس "المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ" (EGKS)، عن إقامة "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (السّوق الأوروبية المشتركة EWG) و"المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية" (EURATOM)، اللتين دخلتا حيز التطبيق بمقتضى اتفاقيات روما بتاريخ غرة جانفي/يناير/كانون الثاني 1958 (انظر 1.4).

وفي سبعينيات القرن العشرين، وبعد تولّيه منصب المستشار الفيدرالي مع مطلع الثمانينيات، أعطى هلموت كول، بالاشتراك مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران، دفعا جديدا فعالا لتعميق الوحدة الأوروبية. من ذلك مثلا مناداته بوضع دستور أوروبي. وقد كان على وعي بالأهمية البالغة في أن يتنزل مسار توحيد ألمانيا في سياق تعزيز الاندماج الأوروبي. واعترافا بمزاياه في هذا الصدّد أسندت إليه صفة "مواطن أوروبا الشرفي" (أنظر 5.4).

وفي وقت تنامت فيه تحدّيات العولمة غدا الاتحاد الأوروبي عنصرا مكونا أساسيا في السّياسة الخارجية للديمقراطية المسيحية. فالإتحاد الأوروبي لا يُقرَن بالسّلام والرّخاء والنموّ فحسب، بل إنه يضمن أيضا لمواطنيه المزيد من الحرّية والأمن الداخلي والخارجي. كما أن القيم المشتركة تستجيب إلى حدّ كبير للتصوّر

البديهي للسّياسة الخارجية في الديمقراطية المسيحية، وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان أن يُحرص على حد السّواء على مراعاة مبدأ "التدخل عند الضرورة فقط" وتحديد الصلاحيات بشكل واضح بين كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والجهات والبلديات.

علاوة على ذلك فإن السّياسة الخارجية للديمقراطية المسيحية تدعم وجود سياسة دفاعية أوروبية تسمح للإتحاد الأوروبي بالتصرف في قوّة عسكرية خاصة به. ومثلما سبق أن أقرت به مبادئ اتفاقيات روما فإن الاندماج الأوروبي عملية ديناميكية متواصلة بغية مزيد التعميق والتوسيع. إلا أن القرار في شأن التوسيع [الجغرافي] يتطلب دائما دراسة وتقييما دقيقا وموضوعيا. ومن هنا تمّت الموافقة على منح تركيا صفة "الشريك المتميز" عوضا عن منحها العضويّة الكاملة في الإتحاد الأوروبي، باعتبار أن ذلك أفضل الآليات للتمكن من ضمان تطوّر ديمقراطي ونموّ اقتصادي في تركيا وفقا لمبادئ دولة القانون.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لشريك لألمانيا لا يستغنى عنه وحليف استراتيجي بالغ الأهمية. وتكمن أهميّة العلاقات عبر الأطلسي في تقاسم القيم التحرّرية والديمقراطية، ثم أيضا في جانب جوهري آخر قوامه الحرص المشترك على استتباب الأمن في العالم والحفظ عليه. ولا يمثل تعزيز الاندماج الأوروبي بأيّ حال نقيضا يتضارب مع الشراكة عبر الأطلسي، بل إن الديمقراطية المسيحية ترى في الاثنين أهم ركائز سياستها الخارجية. فالهوية الأوروبية لا تقتضي حيادا عن الولايات المتحدة الأمريكية، بل تريد شراكة مبنية على الثقة المتبادلة. وعلى هذا الأساس فإن الحلف الأطلسي (الناتو) يمتاز بكونه أداة ضرورية لفرض مصالح مشتركة على مستوى السّياسة الأمنية. إنه همزة الوصل المركزية للشراكة عبر الأطلسي.

إلى جانب هذا "الارتباط الثنائي بالغرب"، أي الوحدة الأوروبية والشراكة عبر الأطلسي، يشكل التمثّل المسيحي للإنسان ركنا آخر من أركان السّياسة

الخارجية للديمقراطية المسيحية. فمنه تنحدر وتشتق طائفة من المواقف السّياسية الخارجية، تمتّ بصلة، على سبيل المثال، إلى سياسة حقوق الإنسان والسّياسة البيئية والتنموية (أنظر كذلك 4.3 و6.3). فمن منظور الديمقراطية المسيحية يتنزّل تطبيق حقوق الإنسان عالميا منزلة شرط أساسي لتثبيت الحرّية والعدالة والسّلام في العالم، مما يجعل منه قاعدة أخلاقية جوهرية لممارسة السّياسة الخارجية. لذلك فإنه من الضرّوري توفير الشروط الاطارية الحكومية والسّياسية والاجتماعية لتوطيد حقوق الإنسان عالميا – من خلال حوارات ثنائية حول مسائل تهم دولة القانون وإجراءات لدعم المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية.

وبالمثل فإن حماية البيئة، بمعنى المحافظة على الخليقة، هي الأخرى شأن جوهري في سياسة الديمقراطية المسيحية ما انفك في سياق العولمة يكسب مزيد الأهمّية على صعيد السّياسة الخارجية. فتغير المناخ وتلوث الهواء لا يعبآن بالحدود الجغرافية بين الدّول ؛ كما أنه ليس بوسع أي دولة مكافحة هذا أو ذاك على انفراد، بل يقتضي الحال أن تتضافر الجهود جماعيا على المستوى الدّولي. وهو ما ينطبق أيضا على ألمانيا بحكم المخاطر والتهديدات الأمنية المتنوعة التي قد تنجم عن تدمير البيئة في بقاع ومناطق مهما كانت نائية.

ولنفس الأسباب يكتسي التعاون الدولي في مجال التنمية، القائم على الشعور بالمسؤولية تجاه الغير من بني البشر، أهميّة بارزة في إطار النشاطات التي تقوم بها الديمقراطية المسيحية في الخارج. إن المجتمع الدولي مطالب بأن يأخذ على عاتقه دعم الحركيات الاقتصادية في الدّول النامية وتوفير فرص سانحة نزيهة في المجال التجاري وتوطيد الأمن الاجتماعي وقانونية الدولة. إن التعاون الدولي في مجال التنمية يخدم أيضا مصالح ألمانيا. فهو اليوم من الاستراتجيات الضرورية الأكيدة لاستتباب الاستقرار في المناطق المتأزمة، كما أنه جزء لا يتجزأ من المفهوم الموسع للأمن – ما يعبّر عنه "بالأمن المتشابك". فالمخاطر العالمية والمتشابكة لا تتسنى مكافحتها بنجاعة ونجاح إلا من خلال تحرّك جماعي مندمج؛ ومن هنا

تتأكد ضرورة الشراكات الاستراتجية والسّياسية والاقتصادية المدعومة والمدفوعة بفضل المساعدات التنموية.

وينطبق هذا أيضا على القضايا الأمنية الراهنة، أي مكافحة الإرهاب الدولي، الناجم في الأغلب عن الحركات الإسلامية المتشدّدة. إن التسامح إزاء الثقافات والأديان الأخرى، والاحترام المتبادل، مبدءان مرتبطان بالعقيدة المسيحية لا ينفصلان عنها. وعلى هذا الأساس يندرج الهدف الرامي الى تعايش سلمي مع العالم الإسلامي؛ إلا أن المأرب مهدّد إلى درجة كبيرة بالإرهاب والنزعة الأصولية. لذا يتحتم التصدّي لكل أشكال الإرهاب والتطرف العنفي ومكافحتها بحزم. وكما يستخلص من مثال أفغانستان فإن السّيطرة على هذه التحدّيات بنجاح تفترض ليس فقط التوظيف المنسق لوسائل عسكرية ومدنية بل أيضا الكثير من التروّي والقدرة على التكيّف والمثابرة. إنه ليس بوسع سياسة ديمقراطية مسيحية تهدف إلى استتباب السّلام والحرّية في العالم، وليس حريّ بها، أن تتنصّل من مثل هذه المهام المعقدة، وبالتالي فهي بحاجة إلى التعاون المكثف مع حلفائها وفي ذات الحين إلى قيادة سياسيّة جريئة في وطنها مستعدة كامل الاستعداد للقيام بدورها وأداء مهامها.

6.3 – التضامن الدّولي والتعاون في مجال التنمية

نشأت سياسة التنمية في ألمانيا، كحقل سياسيّ مستقل بذاته، في سنة 1961 بإقامة وزارة خاصّة بها. وكان على السّياسة التنموية، من جهة، أن تتحرّر من تقاليد حركة التبشير المسيحيّة، ومن جهة أخرى أن تتموقع بذاتها إلى جانب السّياسة الخارجية وميادين سياسية أخرى. أما المبادئ التوجيهية والتوجّه إلى مقاربة ديمقراطية مسيحية متميزة الملامح في مجال السّياسة التنموية، فقد كانت وما زالت متأصّلة، من ناحية، في الالتزام الموجب بالتمثّل المسيحي للإنسان وتقاليد التعاليم الاجتماعية المسيحية، ومن ناحية

أخرى في الرّسالة السّياسية الدّاعية إلى المشاركة في وضع الشروط الإطارية لتأمين عيش يليق بكرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم، وظروف عادلة نزيهة للتبادل التجاريّ، وأمن متداخل متشابك دوليا، وسياسة شاملة في مجالي الموارد الطبيعية والمناخ.

ومن خلال الأخلاقيات الاجتماعية المسيحية يتضح وجود علاقة متينة بين الشخصانية كمبدأ مسيحي والتضامن العالمي. ومن هنا يندرج الارتباط الوثيق بين الشخص ومبدأ التدخلّ عند الضّرورة والتضامن كعنصر تأسيسي. وينصّ هذا الارتباط على :

ا) أن الانسان كشخص هو المسؤول عن تطوّره وتنميته ؛

2) أن الفعل البشري يجب أن يكون دائما مبنيّا على مبدأ التدخلّ عند الضّرورة فقط (المسؤولية الذاتية للوحدة الاجتماعية الصغرى) ؛

3) أن التضامن، باعتباره من هذا المنطلق "مساعدة لغاية المساعدة الذاتية"، يشكل الأساس الذي تقوم عليه السّياسة التنموية.

إن احترام كرامة الإنسان هو القاعدة التي ترتكز عليها السّياسة التنموية للديمقراطية المسيحية. ومن المنظور المسيحي فإن كرامة الانسان قيمة في حد ذاتها غير قابلة للمساس بها أو للتفريط فيها. فهي تؤسّس للحقّ في الحياة وفي التطلع إلى العدالة والحرّية والسّلام في العالم. وبالمثل تشكل المساواة بين كل البشر وكونية حقوق الإنسان قيمتين جوهريتين تتمخض عنهما، على السّواء، مسؤولية أخلاقية والتزام سياسي بالمشاركة عمليا. وهو ما يعني في مجال السّياسة التنموية شراكة من دون وصاية.

إن التضامن لا يقتضي المساعدة المباشرة في أوقات الشدة والاحتياج الراهن فحسب، بل أيضا التفاني الهادف إلى تحقيق تنمية مستديمة لجميع الناس

على الصّعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهو ما يستوجب جهدا يتجاوز مجرّد مجابهة العوارض الحينية، بل ينبغي مكافحة مسببات الفقر والجوع والأوبئة والأميّة ودواعيها. إلا أن تحقيق نموّ سياسيّ مستديم شامل لكل الناس لا يتم إلا بتوفر شروط اطارية ترتبط بمبادئ وقيم دولة القانون والديمقراطية واقتصاد السّوق. وفي هذا السّياق يشدّد الديمقراطيون المسيحيون بالدّرجة الأولى على أن الحكم الرّشيد يفترض جعل الفرد يعي بمسؤولية ذاتية ويتحمّلها. إنهم حريصون على دعم روح المبادرة الشخصية، علاوة على تمكين غير المالكين من فرص كسب الملك. ولا بدّ هنا من العمل بمبدأ تقرير المصير السّياسي في ظل حكم رشيد. على هذا الأساس فقط يتسنّى عيش في كنف الحرّية والرفاه والسّلام.

ولئن اعتادت الديمقراطية المسيحيّة أن ترجّح في السّياسة التنموية الجانب الخيري والإحسان إلى الغير فإن ذلك لا يشكل الحافز الوحيد. فإلى جانب اعتماد مثل هذه المعايير تتنزل السّياسة التنموية أيضا في سياق المصالح الوطنية. كما أن الفارق الايديولوجي والسّياسي بين نظامي المعسكرين الغربي والشرقي لعب طيلة الحرب الباردة دورا رفيع الشأن. أمّا اليوم فإن التحدّي يكمن في التحكم من باب العدالة الاجتماعية في تداعيات العولمة، لاسيما فيما يهمّ البلدان النامية والناشئة. إن مهام من قبيل التخفيف من ضغوطات حركات الهجرة وتحسين الوضع الأمني العالمي وحماية المناخ والبيئة ودعم التجارة في الاتجاهين وتطوير فرص التصدير، وإيجاد الصيغ الوفاقية للتعاون الدولي، لا تصبّ في المصلحة الوطنية لما يعبر عنه بالدول المانحة فحسب. ذلك أن استتباب السّلام وإضفاء العدالة على النظم الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الخليقة والتأهل لمواجهة المستقبل لسائر دول العالم، كل هذا يخدم أيضا مصلحة البلدان المستفيدة.

إن الديمقراطية المسيحية ترى في ثنائية الالتزام القيَمي والتقيّد المصلحي للسّياسة التنموية أمرا شرعيا متماسكا بالأساس لا يتجزأ. ولا سبيل إلى تسويغ

أحد العنصرين في انفصال عن الآخر بل لا بدّ من تناولهما في ارتباط ببعضهما البعض. حيث أن التوجّه القيَمي للسّياسة التنموية يساهم دوما ومجدّدا في اتقاء الانزلاق في الأنانية والتكالب على الكسب وفرض المصلحة الذاتية فوق كل الاعتبارات. وفي نفس الوقت فمن شأن تحفظات واحترازات من منطلق المصالح الوطنية أن تُحول دون حجب الرؤية عن الممكن واقعيا وعن العواقب السّياسية المحتملة وما تنجر عنها من تكاليف. إنه لهدف من أهداف سياسة تنموية على النحو الديمقراطي المسيحي أن يُتحاشى الوقوع في فخ الموازنة بين "القيم الكونية" و"المصالح الوطنية"، أو اعتبارهما لا يلتئمان ولا يتفقان. إنّ القيم لحريّة في السّياسة التنموية أيضا بأن تعطي مبادئ توجيهية كفيلة بتحديد وجهة التفكير والتنفيذ، لا على مستوى الفاعلين فرادى فحسب، بل وكذلك فيما يتعلق بالحكومات. ولا ينطبق هذا، في ألمانيا، على مستوى الاستدلال والمحاجة فحسب، بل إنه يحدد أيضا وفي ذات الحين نوعية التعاون مع الدول الشريكة على مختلف درجات نموّها.

إن التنمية كناية عن مسار شمولي يهدف بالأساس إلى تحسين ظروف العيش العامّة وتوطيد الحرّيات الفردية. وينبغي أن تُبذل الجهود التنموية الملموسة في المقام الأوّل من قبل المستهدفين بها أنفسهم. بيد أنه لا يصحّ أن تقتصر الجهود الموجهة من الخارج إلى هذه المسارات على الاقتياد بما وضعته من جانبها من أهداف داعمة فحسب، بل عليها أن تراعي أيضا وتقرأ حسابا لتقاليد المنتفعين المستهدفين، الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية والدّينية والبيئية والسّياسية التنظيمية. ولكي يتحقق هذا لا بدّ من الحوار، الذي من شأنه أن يساهم لا في تحسين التفاهم المتبادل فحسب وإنما أيضا في المساعدة على التسوية والحسم في حالة احتداد الاختلاف. ومن هنا ينبغي أن يحرص الحوار على تحديد المعايير القيَميّة، لا من طرف واحد بل بالتوافق بين الطرفين.

إن تشكيل سياسة التنمية لا يتمّ حسب معايير تقنية ونقدية وكمية فحسب. فمن وجهة نظر حزبي الاتحاد الديمقراطي المسيحي CDU والاتحاد الاجتماعي المسيحي CSU في ألمانيا فإن التسويغ السّياسي للمضمون يفترض دائما احتذاء القيم المذكورة. وتكمن مهمتها، في المعنى الضيق وبدون شك، في تمكين الناس في البلدان الأكثر فقرا، لكن أيضا في البلدان الناشئة وتلك التي تعيش تحوّلا في النظام السّياسي والاقتصادي، من عيش جدير بكرامة الإنسان في كنف الحرّية وحق تقرير المصير. ولا يتحقق هذا المسعى، من وجهة نظر الديمقراطية المسيحيّة، إلاّ باستيعابه استيعابا بشكل متسع شامل. لذا يتعيّن أن تندرج السّياسة التنموية كجزء من سياسة تنظيميّة كونية تفسح المجال أيضا لأكثر البلدان فقرا للمشاركة في وضع الشروط الاطارية العالمية وصوغها.

4 - شخصيات أوروبية بارزة محسوبة على الديمقراطية المسيحيّة

1.4 – كونراد أديناور (1876–1967) Konrad Adenauer

كونراد أديناور هو أول مستشار فيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية كما أنه تزعم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني من سنة 1950 إلى سنة 1966.

ولد كونراد أديناور يوم 5 جانفي/يناير/كانون الثاني 1876 بمدينة كولونيا في عائلة مسيحية كاثوليكية من أصحاب الوظائف الحكومية. استهل حياته المهنية في السّياسة، بعد أن أنهى دراسة الحقوق في سنة 1906 بمزاولته وظيفة نائب بلدي بمسقط رأسه، الواقع على ضفاف نهر الراين. وفي سنة 1917 انتخب كونراد أديناور رئيسا أعلى لبلدية مدينة كولونيا، وكان ينتمي إلى حزب "الوسط" المسيحي الكاثوليكي ؛ واحتفظ بمنصبه إلى سنة 1933، حيث تمكن أتباع الحركة النازية من تنحيته عنه. وقضى أديناور أعوام الديكتاتورية النازية، بعد اعتكاف قصير بدير "ماريا لاخ" وببوتسدام (بضواحي برلين)، بقرية روهندورف Rhöndorf قرب مدينة بون، إلى أن ألقت عليه الغستابو Gestapo القبض في أوت 1944 وأودعته السّجن طيلة أشهر. وبعد أن تمكنت قوات أمريكية من تحرير كولونيا والسيطرة عليها بادرت الحكومة العسكرية في مستهل ماي 1945 بتعيين كونراد أديناور من جديد رئيسا أعلى للبلدية. وفي جوان/يونيو/حزيران 1945 تولت الإدارة العسكرية البريطانية الإشراف على مقاطعة "بلاد الراين" وقررت في شهر أكتوبر الموالي إقالة أديناور عن منصبه وحجرت عليه مؤقتا ممارسة أي نشاط سياسي.

على إثر إبعاده مرة ثانية عن خطة رئيس أعلى لبلدية كولونيا تجند أديناور بكل حزم للمساهمة في تأسيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) حزبا جديدا. وقد اضطلع منذ البداية بعدّة مهام محورية داخل الحزب فكان له بذلك

الدّور الحاسم في تنظيميه الهيكلي وتحديد وجهة برنامجه. كان من أول من دعى إلى تشكيل الاتحاد الديمقراطي المسيحي حزبا "شعبيا" شاملا لكافة شرائح المجتمع والمذاهب العقائدية، أي مفتوحا للكاثوليك والبروتستانت على حد السّواء. ومنذ 1945 تزعّم أديناور الاتحاد الديمقراطي المسيحي بمقاطعة "بلاد الراين" ومنطقة الاحتلال البريطانية كما ترأس كتلة حزبه ببرلمان ولاية "نوردراين فستفالن". وفي غرة سبتمبر/أيلول 1948 تـمّ انتخابه رئيسا للمجلس البرلماني[23] فكان له بذلك دور حاسم في نشأة "القانون الأساسي"، أي دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 23 ماي/مايو/أيار 1949.

على إثر أولى الانتخابات البرلمانية الاتحادية في 14 أوت/أغسطس/آب 1949 قام أديناور بتشكيل ائتلاف حكومي متكوّن، فضلا عن حزبه، من الإتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU)، الحزب "الشقيق" بولاية بافاريا، و"الحزب الديموقراطي الحر" (FDP) الليبرالي، و"الحزب الألماني" (DP) المحافظ. وفي 15 سبتمبر/أيلول 1949 تـمّ انتخاب كونراد أديناور أول مستشار فيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية واحتفظ بهذا المنصب ومارسه طيلة ما يفوق 14 سنة. وإلى يوم استقالته، الموافق للخامس عشر من شهر أكتوبر/تشرين الأول 1963، تولى أديناور رئاسة خمس حكومات فيدرالية على التوالي. وفي ما بين مارس/آذار 1951، تاريخ تأسيس وزارة الشؤون الخارجية[24]، وجوان 1955 تكفل أديناور، إلى جانب منصب المستشار الفيدرالي، بمهام وزير الشؤون الخارجية.

---

23 [Parlamentarischer Rat : المجلس الذي عهد إليه صوغ دستور ألمانيا الغربية والمصادقة عليه. وقد سمي "القانون الأساسي" *Das Grundgesetz* حرصا من باعثيه على وسم هذا الدستور بصبغة مؤقتة طالما لم تستعد ألمانيا وحدتها. إلا أنه أبقي على هذه التسمية حتى بعد توحيد ألمانيا سنة 1990 – **المترجم**]

24 [حرمت سلط الاحتلال الغربية دولة ألمانيا الغربية في البداية من حق التصرف في السّياسة الخارجية وألغي هذا الحجر بأمر مؤرخ في 6 مارس 1951 ؛ وفي الإبان أعيد تأسيس وزارة الخارجية الألمانية (Auswärtiges Amt) وكان أديناور أول من تكفل بها قبل أن يكلف بها في جوان 1955 هاينريش فون برانتانو H.v.Brentano – **المترجم**]

في سنة 1957 تمكن حلف CDU/CSU برئاسته من الفوز في انتخابات البرلمان الاتحادي بنسبة 50,2 بالمائة، أي الأغلبية المطلقة من مجمل الأصوات المدلى. وقد تزعم أديناور حزب CDU برمته من 22 أكتوبر 1950 إلى غاية 22 مارس 1966، ثم عيّن عقب ذلك رئيسا شرفيا للحزب. واحتفظ بمنصبه نائبا بالبرلمان الفيدرالي الألماني إلى وفاته يوم 19 أفريل/أبريل/نيسان 1967.

وخلال الفترة في تاريخ جمهورية ألمانيا الاتحادية، المعروفة بـ "عهد أديناور"، والممتدّة بين 1949 و1963، اتخذت عدة قرارات مبدئية تهمّ السّياسة الداخلية والخارجية ما زالت إلى يومنا هذا تطبع وجه جمهورية ألمانيا الاتحادية وتحدّد وجهتها السّياسية. من ذلك بالخصوص، على صعيد السّياسة الداخلية، تأسيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) بوصفه حزبا "شعبيا" ديمقراطيا يتجاوز حدود المذاهب العقائدية، وفرض مبدأ "اقتصاد السّوق الاجتماعي" كنظام للسّياسة الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وما يعبر عنه بتكافؤ تحمّل الأعباء لتعويض خسائر المواطنين الألمان الذين تضرّروا من دمار الحرب وإجراءات الطرد والترحيل. وبالمثل ما زال العمل إلى اليوم بنظام منحة التقاعد المتنامية بموازاة مع ارتفاع الأجور الذي صدر عام 1957، أي زمن حكم أديناور، لضمان مستوى عيش المواطنين في طور الشيخوخة. وفي مجال السّياسة الخارجية سعى أديناور إلى استعادة السّيادة لجمهورية ألمانيا الاتحادية وتوثيق ارتباطها بمجموعة الدول الديمقراطية الغربية، وكذلك إلى تحقيق وحدة أوروبا السّياسية والاقتصادية.

من أهم دوافع أديناور إلى توخي سياسة الاندماج في صفّ الدول الغربية خشيته من التوسّع السوفياتي ومعاداته للشيوعية، ولكن كذلك قناعته الشخصية بـ "انتمائنا من حيث الأصل والفكر إلى عالم غرب أوروبا"، كما عبر مشددا في بيانه الحكومي الافتتاحي، إبان توليه رئاسة الحكومة. وبفضل توجّهه الصّريح نحو الغرب تمكن أديناور من نيل ثقة قوى الاحتلال الغربية. وبدخول معاهدات

باريس حيز التنفيذ يوم 5 ماي/مايو/أيار 1955 أحرزت ألمانيا الاتحادية على كامل سيادتها تقريبا وتمّ قبولها عضوا في الحلف الأطلسي (ناتو). ومن علامات استعادة السّيادة تأسيس الجيش الفيدرالي الذي انضوى تحت لواء حلف الناتو وصار (ومازال إلى اليوم) خاضعا لرقابة البرلمان الفيدرالي، كما تمّ إقرار الخدمة العسكرية العامّة سنة 1956.

وعلى غرار وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان كان أديناور مناصرا حازما لمشروع الوحدة الأوروبية. وفي عهده تم تأسيس كل من "المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ" (1952) و"المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (1958) و"المجموعة الأوروبية للطاقة النووية" (1958). وكان من شروط سياسة الاندماج في العالم الغربي التي التزم بها أديناور، ومن مكوناتها الثابتة، التصالح مع فرنسا، باتباع سياسة تقارب بلغت أوجها في مستهل سنة 1963 بإبرام معاهدة الصداقة الألمانية الفرنسية بين كونراد أديناور وشارل ديغول.

وإلى جانب التصالح مع فرنسا شكلت المصالحة مع الشعب اليهودي بالنسبة إلى أديناور شأنا حميما تحمّس له من صميم القلب. وما هي إلا أسابيع قليلة بعيد انتصابه رئيسا للحكومة حتى انبرى ساعيا إلى ربط الصّلة بممثلين عن اليهود، بناء على الرأي أن التعويض، على الصّعيدين الأخلاقي والمادّي، والذي لا يمكن أن يتخذ سوى صبغة رمزية، يعدّ فرضا لزوميا على الألمان وجزءا من إعادة بناء ألمانيا أخلاقيا كدولة قانون. وانطلاقا من حوار مع رئيس تحرير صحيفة أسبوعية لليهود بألمانيا[25]، صدر في نوفمبر/تشرين الثاني 1949، أقيمت بمشقة وعناء علاقة بين حكومة ألمانيا الفيدرالية وممثلين عن دولة إسرائيل. وفي شهر سبتمبر/أيلول 1952 أمضى أديناور ووزير الخارجية الإسرائيلي بلكسمبورغ

[25] وهي صحيفة *Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland*

اتفاقية أولى بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة إسرائيل حول دفع تعويضات. وبعد أن استكمل تسديد ما نصّ عليه العقد الألماني الإسرائيلي في 29 مارس/آذار 1966 سافر أديناور في شهر ماي/مايو/أيار الموالي، وقد تجاوز التسعين من عمره، إلى إسرائيل وزار بن غريون، مؤسّس الدولة، في عقر بيته الخاص. وهكذا وبفضل جهوده وتحمسه أذكى أديناور الوعي بمسؤولية الألمان الخصوصية إزاء اسرائيل، الذي استمر إلى اليوم يشكل عنصرا من عناصر السّياسة الخارجية الألمانية غير قابل للمساومة.

وبتصاعد النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي ازداد حرص أديناور على تعزيز الديمقراطية والحرّية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وتوطيد الارتباط بالغرب، باعتبار ذلك من أرقى الأولويات السّياسية. ونظرا إلى أنه كان يرى أن الظروف السّائدة آنذاك ما كانت لتتيح بديلا لسياسة الاندماج في الغرب فقد تحمّل مرغما أن تزداد مسألة انقسام ألمانيا عمقا بصفة مؤقتة. وما انفكّ أديناور يشدّد على أن استعادة الوحدة الألمانية في كنف السلام والحرّية لا تتحقق إلا عن طريق الوحدة الأوروبية وتجاوز النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهو ما يشترط بالضرورة استتباب موقف موحّد وقوي في ذات الحين، بين دول الغرب. وبانهيار جدار برلين سنة 1989 وإعادة توحيد ألمانيا سنة 1990 اتضح رشاد هذه السّياسة في شأن المسألة الألمانية وتجلت مشروعيتها التاريخية.

إن دور كونراد أديناور بوصفه المستشار الفيدرالي الأول لجمهورية ألمانيا الاتحادية لا يقتصر على أنه وضع، في كنف السّلام والرخاء، أسس التطوّر الديمقراطي لهذه الدولة الفتية، بل إن حرصه الحازم على تثبيتها في الحلف القيمي الغربي وسعيه الى التصالح والتقارب مع دول الجوار وتحقيق الوحدة الأوروبية لهي أيضا انجازات تاريخية تكتسي أهمية فائقة بشكل مستديم.

2.4 – لودفيج ارهارد (1897–1977) Ludwig Erhard

تقلد لودفيج ارهارد في ما بين 1949 و1963 مهام وزير الاقتصاد الفيدرالي وفي ما بين 1963 و1966 منصب المستشار الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، كما أنه ترأس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) خلال الفترة 1966/1967.

ولد ارهارد في الرابع من شهر فيفري/فبراير/شباط 1897 بمدينة فورت Fürth وبعد طور التعليم المدرسي وإجرائه تدريب مهني في التجارة اشتغل في متجر والده لبيع النسيج. إلا أن جرحا بليغا أصابه وهي جندي في الحرب العالمية الأولى أعاقه عن مواصلة هذا الشغل. وفي سنة 1919 باشر الدراسة في علوم الاقتصاد والسوسيولوجيا بجامعة نورنبرغ Nürnberg، قبل أن يتحوّل إلى جامعة فرنكفورت، حيث تحصّل سنة 1929 على الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ فرانتس أوبنهايمر Franz Oppenheimer.

على إثر ذلك عمل ارهارد مساعدا علميا ثم نائب مدير بمعهد المراقبة الاقتصادية على المصنوعات الألمانية بمدينة نورنبرغ. وقد تكفل فيما تكفل به في هذه الخطة بالإشراف على نشر دورية القطاع الشهرية التي كانت تهتم أيضا بمواضيع ومسائل راهنة في السّياسة الاقتصادية. وخلال الحرب العالمية الثانية ركز بحوثه على بلورة نظام اقتصادي لما بعد الحرب، مما تسبب له في مضايقات من قبل السلطات النازية، إلى أن أقيل في سنة 1942 من منصب نائب المدير للمعهد. وواصل ارهارد بحوثه بصفة مستقلة وأنهى سنة 1944 المذكرة الموسومة بـ "التمويل الحربي ودعم المديونية"[26]، التي صارت في أوساط المقاومة بمثابة الأساس النظري لمرحلة إعادة البناء.

26 *Kriegsfinanzierung und Schuldenkonsolidierung*

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ونظرا إلى نقاوة سجله السّياسي، عيّن ارهارد من قبل سلطات الاحتلال الأمريكية وزير دولة للاقتصاد بولاية بافاريا. وبعد سنتين ومن 1947 إلى 1948 سمّي على رأس "الوحدة الإدارية الخاصة : المال والقروض" التي اعتنت بصفة حاسمة بإعداد الإصلاح النقدي. وفي مارس/ آذار 1948 انتخب المجلس الاقتصادي ارهارد مديرا لتسيير مصلحة الاقتصاد لمنطقتي الاحتلال الأمريكية والبريطانية، بعد أن وقع دمجهما. وبصفته هذه مهد لوضع الأسس القانونية للتخفيف من الرّقابة الإدارية على الممارسات الاقتصادية وتحرير الأسعار. وعندما نُفذ الإصلاح النقدي، بتاريخ 20 جوان/ يونيو/حزيران 1948، في مناطق الاحتلال الغربية الثلاث، انتهز ارهارد الفرصة – دون استئذان مجلس الولايات والحكومة العسكرية – لقرن الإصلاح النقدي بإصلاح اقتصادي شامل، وذلك بإعلان المرور إلى نظام اقتصادي متحرّر من الرقابة الإدارية على الممارسات الاقتصادية ومن مراقبة الأسعار. هذا وقد أعفي ارهارد من عواقب تصرّفه الفردي، الذي كان حسب قناعته ضروريا لكنه لم يكن، شرعيا وسياسيّا، مدعوما بضمان، وذلك فبفضل موافقة الحاكم العسكري الأمريكي، لوسيوس كلاي، اللاحقة ثم المصادقة عليه من قبل مجلس الولايات مساء 21 جوان/يونيو/حزيران.

وبفضل هذه الانتصارات الأولى لسياسته الاقتصادية، التي كافح من أجلها، نال ارهارد قبيل الانتخابات البرلمانية الفيدرالية الأولى سنة 1949 شهرة فائقة بين أهل السّياسة الألمان آنذاك.

هذا وقد تمكن المستشار الفيدرالي كونراد أديناور من كسب ارهارد عضوا بحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU). وساد على الدورة الانتخابية محور سياسة ارهارد الاقتصادية، التي تشكلت وأدرجت جزءا من البرنامج الحزبي للاتحاد الديمقراطي المسيحي، باعتبارها أساسا نظريا لمفهوم "اقتصاد السّوق

الاجتماعي"[27]، بعد أن اقتبست فيما يعرف بـ "مبادئ دوسلدورف" التوجيهية[28]. وترشح ارهارد على رأس قائمة حزبه بولاية بادن– فورتنبارغ وفاز بمقعد بالبرلمان الفيدرالي عن دائرة أولم/هايدنهايم ؛ وفي 20 سبتمبر/أيلول 1949 أدّى يمين الولاء بصفته وزيرا للاقتصاد بأوّل حكومة فيدرالية برئاسة المستشار كونراد أديناور.

ومنذ توليه هذه الخطة التي مارسها إلى غاية 1963 تبنى ارهارد وتحمس لسياسة اقتصاد سوق مكيفة وفقا للأوضاع الاجتماعية الواقعية، تحرص بشكل خاص على فسح المجال للتأثير الناجم عن التفاعل الحرّ بين قوى السّوق والمنمي للفعالية والمردود. وبناء على هذا فقد ركز سياسته على مقاربات مرتبطة باقتصاد السّوق وعلى إنشاء نظام قائم على اقتصاد السّوق وتحسينه على أفضل وجه. وإلى جانب جهوده لتحرير التجارة الخارجية سعى بالخصوص الى تكريس مبدأ المنافسة الخلاقة، الداعمة للإنتاج، في حيّز سياسته. واعتبر ارهارد "دستورا" للنظام الاقتصادي القانونَ المصادق عليه، في نهاية الأمر، سنة 1957 والذي يلغي القيود على حرية المنافسة (Kartellgesetz)، إذ أنه، بتحجير اتفاقات السّوق المقيدة لحرية المنافسة، يعزز سيادة المستهلكين ويدعمها ؛ وبالتالي فقد رأى فيه ارهارد لبّ اقتصاد السّوق الاجتماعي.

ولاحت نتائج سياسته الموفقة منذ منتصف الخمسينات، مما جعله يشتهر بلقب "أب المعجزة الاقتصادية الألمانية". ومن هذه النتائج نسب عالية لنموّ الانجاز الاقتصادي وارتفاع ملحوظ للأجور مع استقرار في الأسعار، وهو ما أدى إلى تحقيق التشغيل الشامل والأمن الاجتماعي، مع توفر ميزانيات عمومية متكافئة الموازنة. و لم ير ارهارد في هذه الانجازات "معجزة" بقدر ما عدّها نتيجة

27 [انظر : رولف هاسي (وآخرون): موسوعة اقتصاد السوق الاجتماعي. السياسة الاقتصادية من الألف الى الياء. بادربورن 2005. ترجمة ياسر ساره بتكليف من مؤسّسة كونراد أديناور – **المترجم**].

28 *Düsseldorfer Leitsätze*

تصوّر محكم الترتيب وسياسة مطبقة بحذق ومسؤولية ؛ وهو ما رام التعبير عنه بشكل مفهوم عموما في كتابه الموسوم بـ "الرخاء للجميع"[29] (1957).

لم يمثل اقتصاد السّوق الاجتماعي في نظر ارهارد مجرّد نظريّة اقتصادية، بل وبالأحرى أخلاقيات اجتماعية تنطوي على "علاقة لا تفك" بين السّياسة الاقتصادية والسّياسة الاجتماعية. ويتجسّد هذا حسب رأيه في أن السّياسة الاقتصادية تتشكل بأوفر نسبة من النجاح بقدر ما تقلّ ضرورة التدخلات السّياسية (الاجتماعية) وإجراءات الدّعم. ولم ينفك ارهارد يحذر في هذا السّياق من "الطريق الخطير المفضي إلى الدولة المموّنة"، الذي لا يمكن تفاديه إلا بضمان حرّية الفرد ومسؤوليته. لذا ينبغي ألا تهدف السّياسة الاجتماعية إلى وقاية الإنسان منذ ساعة ولادته من جميع منغصات الحياة. فبضمان أقصى قدر ممكن من الحرية والمبادرة الخاصة والتعويل على الذات فقط تنبثق القوّة وطاقة الإنجاز وروح المبادرة، وتزدهر "أحسن القيم الإنسانية" الكامنة في اقتصاد السّوق الاجتماعي، القائم على المبادرة الشخصية.

وبعكس ما قد يخال المرء، لم تكن سياسة ارهارد دغمائية صارمة على الإطلاق. إذ نراه يشدّد على أن سياسة اقتصادية جيدة في بلدان مصنعة عصرية ليست في غنى عن تكملة بواسطة إجراءات سياسيّة اجتماعية. ومما قام به من إجراءات من هذا القبيل نذكر على سبيل المثال اعتماد منحة التقاعد القائمة على المساهمات (1957) وما يرتبط بها من رفع ملموس في قيمة المنحة، وكذلك إقرار الضريبة التطورية على الدّخل (1958). وفي مجال سياسة السّكن قبل ارهارد بوجوب تدخلات كثيفة من قبل الدولة، نظرا إلى أن الشروط اللازمة لبعث

29 *Wohlstand für alle*

سوق اقتصادية فاعلة ما كان لها حينذاك، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب، أن تتهيأ إلا تدريجيا على مراحل.

لم تمر أفكار ارهارد على أرض الواقع دون إثارة معارضة، ومن دلائل ذلك وبالخصوص الاضراب العام الذي شنّ في سنة 1948، في ظل ارتفاع ظرفي فادح للبطالة، احتجاجا على الاجراءات المرتبطة بالإصلاح النقدي والرامية إلى إلغاء الأحكام المتعلقة بالمراقبة الإدارية على الممارسات الاقتصادية وتحديد الأسعار. ثم أيضا التصدّي الحازم من قبل القطاع الصّناعي لقانون تحجير الاحتكار في سنة 1957. هذا وقد كانت علاقته بأديناور أيضا مشوبة بالاختلاف والتأزم، ومن نقاط اختلافهما عدم الاتفاق على السّياسة الأوروبية، فدارت بين الرجلين الأكثر شأنا في السّياسة الألمانية الغربية بعد الحرب مجادلات على هامش تأسيس "المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ" (1951) وعند إمضاء اتفاقيات روما لبعث "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (1957). فلقد كان ارهارد يرى في إرساء وتثبيت اقتصاد سوق نافذ فعال وفي التعويل على الطاقة الخلاقة للحرّية الاقتصادية أهمّ شيء، وبدا له كلا الأمرين مهدّدا من جراء النزعة المتنامية لإقامة المؤسّسات الأوروبية وإحالة أوروبا إلى مجموعة من المؤسّسات.

طوال بقائه في منصب وزير الاقتصاد ظل ارهارد ضامنا لشعبية الحكومة الفيدرالية وفي ذات الحين لتفوق الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) في الانتخابات. وعندما أعلن أديناور، بعد انتخابات 1961 البرلمانية وفي منتصف الفترة الانتخابية، عن استقالته تحت ضغط الحزب الليبرالي (FDP)، الحليف في الائتلاف الحكومي، عُيّن ارهارد من قبل حزبه خلفا لأديناور. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 1963 انتخبه البرلمان الفيدرالي ليكون ثاني مستشاري جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وتعتبر هذه المرحلة من حياة ارهارد السّياسية، بوصفه مستشارا فيدراليا، أقلّ نجاحا مما سبق. وقد عيبت عليه في صفوف حزبه، فيما عيب عليه، مسؤوليته

في فتور لحق العلاقات الألمانية الفرنسية بسبب سياسته المتحيّزة للتحالف عبر الأطلسي. وعلى الصعيد الداخلي رام ارهارد تنفيذ اصلاحات وتمكين المجتمع من مناخ فكري مفتوح وأسلوب سياسيّ جديد. بيد أن نموذجه لـ "مجتمع مشكل"[30] الرامي إلى تجنيد الطاقات الادماجية لاقتصاد السّوق الاجتماعي، بغية خلق موقف مبدئي للمصالح المنظمة مؤسّساتيا، موجّه نحو الصّالح العام، لم يجد سوى النزر القليل من التأييد.

وبالرغم من أن ارهارد، نتيجة لانتخابات سنة 1965 التشريعية، اعتمد في منصبه بشكل باهر (تحصل حلف CDU/CSU على نسبة 47,6 بالمائة من الأصوات) فإنه لم يتمكن من دعم موقفه بعد تصويت البرلمان الفيدرالي لصالحه. وتداعت قدرته القيادية أكثر فأكثر، كما أن سمعته كخبير اقتصادي تصدّعت، لما برزت سنة 1966 مشاكل اقتصادية ومالية وشهدت ألمانيا، للمرة الثانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أزمة انحسار اقتصادي، استهلت بتفاقم متنام لنسبة البطالة. وبعد أن مني الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) بهزائم ثقيلة في العديد من الانتخابات البرلمانية في الولايات الاتحادية، لاسيما منها في ولاية نوردراين–فاستفالن بتاريخ 10 جويلية/يوليو/تموز 1966، وبعد انسحاب الشريك الليبرالي (FDP) من التحالف الحكومي، قدّم ارهارد يوم غرة ديسمبر/ كانون الأول 1966 استقالته من منصب المستشار الفيدرالي.

يقترن اسم لودفيج ارهارد، في المقام الأول، باعتماد اقتصاد السّوق الاجتماعي وإقراره نظاما اقتصاديا لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وبفضل مبادراته في السّياسة التنظيمية الممهدة وُضع الأساس لتطور اقتصادي واجتماعي

30 [*Formierte Gesellschaft*] : وهو مفهوم تبناه وأشهره ارهارد (دون نجاح)، مفاده أن تتحقق هيكلة مجتمع ألمانيا الاتحادية بصفة أن تكف الفئات المختلفة فيه عن السعي وراء أهداف تتضارب وتتنافى لتعمل بالأحرى على التآلف لتكوّن مجموعة متكاتفة متعاضدة في مساعيها – **المترجم**].

لألمانيا الاتحادية مثير للإعجاب في كل العالم، دخل التاريخ بوصفه "معجزة اقتصادية".

مات ارهارد ببون في سن الثمانين يوم 5 ماي/مايو/أيار 1977.

3.4 – ألسيدى دي غاسباري (1881–1954) Alcide De Gasperi

شغل ألسيدى دي غاسباري منصب رئيس حكومة إيطاليا من 1945 إلى 1953، كما أنه عمل فيما بين 1944–1946 و1953–1954 أمينا عاما لحزب "الديمقراطية المسيحية" (*Democrazia Cristiana*).

ولد ألسيدى دي غاسباري في 3 أفريل/أبريل/نيسان 1881 من أب كاثوليكي يعمل شرطيا، بـ"بييفي تيسينو" (Pieve Tesino)، التي كانت آنذاك تحت الحكم النمساوي. وفي سنة 1900 باشر الدراسة في الفلسفة والآداب والتاريخ بفيانا، عاصمة النمسا، وختمها بنيله الدكتوراه سنة 1905. ومنذ أن كان طالبا انخرط ألسيدى في حياة المجتمع المدني لمملكة آل هابسبورغ. وارتقى باكرا، وهو في الواحدة والعشرين من عمره، إلى منصب رئيس اتحاد الجامعيين الكاثوليكي بـ"ترانتينو". وبعد إنهائه الدّراسة عمل في البداية محرّرا ثم، منذ 1906، مديرا لصحيفة *Il Trentino* الناطقة بلسان الحزب الشعبي بترانتينو *Partito Popolare Trentino* والتي كانت تطالب بالاستقلال الذاتي للأقاليم الإيطالية والمزيد من الحقوق الثقافية والسّياسية.

كانت الانطلاقة الحقيقية في حياة ألسيدى السّياسية سنة 1911 بانتخابه عضوا في مجلس النواب ببرلمان "رايشسرات" النمساوي. كما أنه انتخب عام 1914 نائبا ببرلمان إقليم "تيرول"، حيث واظب بصفته ممثلا عن موطنه "ترانتينو" على المطالبة بالمزيد من الاستقلال الذاتي وفي ذات الحين بأكثر ديمقراطية، معبّرا عن موقف معارض لسياسة حكومة فيانا ذات النزعة المركزية.

وبعد هزيمة دولة النمسا–المجر في الحرب العالمية الأولى وضمّ مقاطعة جنوب تيرول إلى إيطاليا، بمقتضى معاهدة السّلام المبرمة بسان جرمان في سبتمبر/أيلول 1919، ساهم ألسيدى في تأسيس حزب Partito Popolare Italiano الكاثوليكي (الحزب الشعبي الإيطالي PPI). وعلى إثر انتخابات 1921 دخل البرلمان الإيطالي نائبا وكلف برئاسة كتلة حزبه البرلمانية. وباستيلاء بنيتو موسوليني على السلطة عام 1922 بدأ كفاح ألسيدى دي غاسباري ضد النظام الفاشستي وقد صار منذ 1923، إلى جانب مهامه على رأس الكتلة البرلمانية، أمينا عامّا لحزب PPI. ورغم المناخ السّياسي السّائد، المطبوع بالإرهاب، لم يتخلّ عن معارضته لموسوليني واستمر في نقده للفاشية. وفي عام 1926 تمّ تحجير صحيفته – وقد غير اسمها، بعد ضمّ "ترانتينو" إلى إيطاليا، إلى *Il Nuovo Italano* – وحزب PPI، وفي 1927 ألقي عليه القبض وسجن طيلة 16 شهرا، قبل أن يطلق سراحه بفضل وساطة الكنيسة الكاثوليكية. ومنذ 1929 لقي في مكتبة الفاتيكان ملاذا وموطن شغل.

وقبل الإطاحة بموسوليني في جويلية/يوليو/تموز 1943 عمل دي غاسباري في صلب المقاومة السّرية، وقد شارك سنة 1942 بشكل حاسم في تأسيس *Democrazia Cristiana* (الديمقراطية المسيحية)، التنظيم الحزبي الذي خلف حزب PPI. وبعد أن تمكنت قوات الحلفاء من تحرير روما من قوى الاحتلال الألمانية في جوان/يونيو/حزيران 1944 حصل دي غاسباري على منصب وزاري غير محدّد في حكومة متعدّدة الأحزاب. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 1944 اضطلع بمهام وزير الخارجية في نفس الحكومة. وكان سبق قبل ذلك أن انتخبه حزبه خلال مؤتمره الأول أمينا عامّا للحزب. وفي ديسمبر/كانون الأول 1945 تمّ له أخيرا الارتقاء إلى مرتبة رئيس الحكومة. وإلى غاية استقالته سنة 1953، نتيجة تصويت لسحب الثقة، ترأس دي غاسباري مختلف الحكومات الائتلافية، بلغت في مجملها ثماني حكومات، علما وأنه في سنة 1951 تكفل أيضا بتسيير شؤون وزارة الخارجية.

تعيّن على ألسيدى دي غاسباري، وهو على رأس الحكومة، مجابهة العديد من التحديات، نذكر منها إمضاء اتفاقية باريس للسلام مع الحلفاء سنة 1947 وتجديد إيطاليا فكريا وأخلاقيا، بعد خروجها من عقدين من الديكتاتورية الفاشية ورزوحها تحت عبء حرب انتهت بهزيمة، ثم مأمورية إعادة البناء واستعادة القدرة الاقتصادية، فضلا عن المرور من الملكية إلى النظام الجمهوري، الذي تحقق بموجب استفتاء شعبي سنة 1946، وإقامة دولة القانون والديمقراطية البرلمانية.

وعلى غرار كونراد أديناور تحمّس ألسيدى دي غاسباري لتثبيت بلاده في صفّ الدول الغربية، على نقيض أحزاب اليسار التي اعتمدت موقفا مؤيدا للاتحاد السوفياتي. وعندما ارتسمت مؤشرات النزاع بين المعسكرين الشرقي والغربي، مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سعى إلى التكاتف مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الديمقراطية الأخرى وواظب بصفة هادفة على ضمّ بلاده الى مجموعة الدفاع والقيم الغربية، فكانت إيطاليا في 1949 من بين الدّول الأعضاء المؤسّسة للحلف الأطلسي (الناتو).

كان ألسيدى دي غاسباري مفعما برؤية أوروبا متحدة سياسيّا واقتصاديا، تعيش في كنف السّلام، فعمل جاهدا لدعم مشروع التوحيد الأوروبي، وصار يُعدّ، عن حق، إلى جانب روبار شومان وكونراد أديناور ويوزف باش، من الروّاد الذين مهدوا الطريق لمسار الوحدة الأوروبية. وقد شارك مشاركة فعالة في تأسيس "المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ" سنة 1952. و لم يكن مجرد ارتباط اقتصادي ليشفي غليله بل إنه جعل نصب عينيه إقامة اتحاد سياسي لمجموعة الدول الأوروبية. وبناء على ذلك حرص في سياق المفاوضات حول تأسيس "المجموعة الأوروبّية للفحم والفولاذ" بنجاح على بعث "المجلس البرلماني" لتعزيز المجموعة ببعد سياسي وديمقراطي. وعن هذا "المجلس البرلماني" انبثق لاحقا البرلمان الأوروبي. وبالمثل فإن المخططات الرامية إلى تحقيق "مجموعة سياسيّة أوروبية" تعود أيضا

إلى مبادرة دي غاسباري. ونظرا إلى أن مشروع "مجموعة سياسيّة أوروبية" كان، في صيغته القانونية المتكاملة، مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاتفاقية حول "المجموعة الأوروبية للدفاع العسكري" فإنه باء بالفشل في سنة 1954 حينما أحجم المجلس الوطني الفرنسي عن المصادقة على الاتفاقية.

في 11 ماي/مايو/أيار 1954 انتخب ألسيدى دي غاسباري على رأس المجلس البرلماني "للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ"؛ وكان أن أسندت إليه جائزة "شارلمان"[31] الدولية لسنة 1952، تقديرا لمساعيه من أجل الوحدة الأوروبية. وفي 19 أوت 1954 مات دي غاسباري بـ Borgo Valsugana. وباعتباره رجل سياسة عظيما قاد إيطاليا، بعد سنوات الديكتاتورية والإرهاب، على درب الديمقراطية ودولة القانون والتعدّدية، وساهم في تجسيد الوحدة الأوروبية ودفع مسارها قدما، فقد ظل ألسيدى دي غاسباري إلى اليوم حيّا في الذاكرة.

4.4 – روبار شومان (1886–1963) Robert Schuman

تقلد روبار شومان من 1947 إلى 1948 مهام رئيس الحكومة واحتل من 1948 إلى 1952 منصب وزير خارجية الجمهورية الفرنسية الرابعة.

ولد هذا الرجل في 29 جوان/يونيو/حزيران 1886 بكلاوزن Clausen، إحدى ضواحي مدينة لوكسمبورغ، من والدين كاثوليكيين حسني الوضعية. وكان والده قد هاجر موطنه الفرنسي (مقاطعة لوران) سنة 1871 لما استولت عليها الامبراطورية الألمانية. وفي سنة 1904 استهل روبار شومان دراسة الحقوق بجامعة بون (الألمانية)، وواصل دراسته بميونخ وبرلين، قبل أن يختتمها سنة 1910 بنيل دكتوراه الحقوق من جامعة ستراسبورغ. وبعد سنتين باشر مهنة المحاماة

31 [Karlspreis : جائزة تمنحها مدينة آخن Aachen (آكس لا شابيل) سنويا (منذ 1950) لشخصية بارزة (أو مؤسّسة) فاقت بمساع في سبيل توحيد أوروبا – **المترجم**].

بمدينة ماتز بمقاطعة/إقليم لوران، وعند نشوب الحرب العالمية الأولى وقع تجنيده من الجانب الألماني كمساعد للخدمة المدنية بماتز وبولاي، علما وأنه أعفي منذ 1908 من الخدمة العسكريّة وحمل السّلاح.

وبعد أن استعادت فرنسا مقاطعة "ألزاس–لوران" عام 1919 حصل شومان على الجنسيّة الفرنسية، وفي نفس السّنة انخرط في الحياة السياسية الوطنية. وعلى إثر الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني 1919 دخل البرلمان الفرنسي كنائب عن حزب "الاتحاد الجمهوري اللوراني" (*Union Républicaine Lorraine*) وممثل عن إقليم لوران. وإلى غاية 1940 تسنى له الاحتفاظ بمقعده البرلماني نيابية عن أحزاب مختلفة، بداية من "الحلف الجمهوري الديمقراطي" (*Entente Républicaine Démocratique*)، ثم، ومنذ 1932، "الحزب الديمقراطي الشعبي" (*Parti Démocratique Populaire*). وفي مجلس النواب نشط بالخصوص ضمن لجنة "ألزاس–لوران" المعنية بأمر هذه المقاطعة داخل فرنسا، وعمل شومان ضمن هذه اللجنة، وذلك، في ما بين 1919–1927، برتبة كاتب دولة برلماني، ثم، في ما بين 1929–1936، بصفة رئيس عليها.

ومنذ ما سبق اجتياح فرنسا من قبل قوات ألمانيا النازية في ماي/مايو/أيار 1940 كان شومان قد دعي ضمن الحكومة ككاتب دولة مساعد لشؤون اللاجئين. وبعد استسلام فرنسا في جوان/يونيو/حزيران 1940 واحتلال شمالها من قبل القوات الألمانية رفض روبار شومان منصبا وزاريا عرض عليه من لدن حكومة فيشي وقصد ماتز. وهنالك وفي 14 سبتمبر/أيول 1940 اعتقلته سلطات الشرطة السّرية "غاستابو". وفي أوت/اغسطس/آب 1942 تمكن من الفرار من معقله ببلدة نويشتات (بمقاطعة راينلاند بفالتس) والرجوع إلى فرنسا. وإلى سنة 1944 عاش في الخفاء وعقد الصّلة بحركة المقاومة الفرنسية. وبعد أن حرّر الحلفاء فرنسا من قوات الاحتلال الألمانية ساهم روبار شومان في نوفمبر/تشرين الثاني 1944 في تأسيس الحزب الديمقراطي المسيحيّ "الحركة الجمهورية الشعبية"

(*Mouvement Républicain Populaire*)، وصار من حينها من أبرز رجالاته القيادية.

خلال سنتي 1945 و1946 كان شومان عضوا بالمجلسين القوميين لصياغة الدّستور، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1946 تجدّد انتخابه في البرلمان الفرنسي كمرشح عن حزب "الحركة الجمهورية الشعبية"، واحتفظ بعضويته النيابية فيه إلى سنة 1962. ومنذ جوان/يونيو/حزيران 1946 كان شومان قد عيّن على رأس وزارة المالية في الحكومة المؤقتة وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 تـمّ انتخابه رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة. واستقال من هذا المنصب في 28 جويلية/يوليو/تموز 1948، وبعد سبعة أيام فقط تمت دعوته على رأس وزارة الشؤون الخارجية. وتقلد روبار شومان منصب وزير الخارجيّة ضمن حكومات خمس، لم تعمّر طويلا، إلى غاية جانفي/يناير/كانون الثاني 1953، وقد وفق طيلة هذه الفترة في تأمين استمرارية السّياسة الخارجية الفـرنسيّة. ومن 1955 إلى مستهلّ 1956 عمل شومان وزيرا للعدل.

لعب روبار شومان، بصفته وزير فـرنسا للشؤون الخارجية، دورا مركزيا في كافة مبادرات وعمليات إبرام الاتفاقيات الدولية الهامة التي جرت في الفـترة الموالية للحرب العالمية الثانية. وفي زمن اضطلاعه بمهامه الحكومية تحقق تأسيس كلّ من "مجلس أوروبـا" وحلف الناتو (1949)، والإمضاء على المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (1950). وقد احتلت صدارة جهود روبار شومان في السّياسة الخارجية مسألـتا التصالح مع ألـمانيـا وبناء المؤسّسات الأوروبية بمشاركة جمهورية ألـمانيـا الاتحادية. وقد تركزت أهدافه على تأمين السّلام والحرّية لأوروبـا، ولكن كذلك على بعث الرخاء والرفاهة. إلى جانب ذلك، وبناء على حاجة فـرنسا الأمنية الأكيدة، بعد ما عاشته من تجارب خلال نصف القرن الأول، سعى جاهدا إلى جعل ألـمانيـا الاتحادية تنضوي في صلب منظمات فوق وطنية. وفي 9 ماي/مايو/أيار 1950 عرض روبار شومان مقـترحا يتمثـل في وضع انتاج كل من فرنسا

وألمانيا لمادّتي الفحم والفولاذ، برمته، تحت نظر سلطة عليا مشتركة، تتكلف بتنظيم السّوق المعنية وترتيبها. وقد نصّت المخططات الفرنسية على أن تكون هذه المنظمة المشتركة مهيأة لقبول دول أوروبية أخرى ولكي تضع الأسس لتوحيد أوروبا (الغربية) اقتصاديا و سياسيّا وتساهم بذلك في استتباب السّلام في القارة الأوروبية. ولقي هذا المقترح، المعروف باسم "مخطط شومان"، والذي صاغه جون موني، مدير مصلحة التخطيط الفرنسية، ترحيب كونراد أديناور وحظوة لدى إيطاليا ودول الـ "بنلوكس" الثلاث. وفي 18 أفريل/أبريل/نيسان 1951 وقع وزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسنبورغ وهولندا بباريس على الاتفاقية القاضية بإقامة "المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ"، التي دخلت في 23 أفريل/أبريل/نيسان 1952 حيز التنفيذ. وقد شكلت هذه المنظمة النواة الخصبة لمسار التوحيد الأوروبي.

وقد ساهم روبار شومان أيضا في بلورة ودفع مشروعي "المجموعة الأوروبية للدفاع" و"المجموعة السّياسية الأوروبية"، اللذين باءا، عام 1954، بالفشل بسبب رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليهما.

وتولى روبار شومان في ما بين 1958–1960 رئاسة البرلمان الأوروبي، الذي كرمه، على إثر استقالته سنة 1960، بمنحه منصب الرئيس الشرفي عليه. وفي 15 ماي/مايو/أيار 1958 تمّ تكريمه بمنحه جائزة "شارلمان" الدولية لمدينة آخن، "اعترافا له بفضله ومساعيه الثمينة في إرساء أولى الركائز الملموسة للاتحاد الفيدرالي الأوروبي على الصعيد السّياسي والاقتصادي ولمستقبل مشترك بين ألمانيا وفرنسا في كنف السّلام والأمن."

توفي روبار شومان في سنّ السابعة والسبعين يوم 4 سبتمبر/أيلول 1963 بـ Scy-Chazelles قرب مدينة ماتز وقد دخل التاريخ بوصفه مصمّما وممهد الطريق لأوروبا موحدة.

5.4 – هالموت كـول (من مواليد 1930) Helmut Kohl

شغـل هالموت كـول منصب المستشار الفيدرالي لجمهورية ألـمانيـا الاتحادية من 1982 إلى 1998 وتزعم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) على المستوى الوطني طيلة الفترة الممتدة من 1973 إلى 1998.

ولد هالموت كـول في 3 أفريل/أبريل/نيسان 1930 بمدينة لودفغسهافـن Ludwigshafen الواقعة على نهر الراين من أب يعمل موظفـا في القطاع المالي ونشأ في بيت كاثوليكي الطابع من الطبقة الوسطى. وقد شغف بالممارسة السّياسية منذ تعليمه الثانوي ونشط باكرا في صلب شبيبة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (*Junge Union*). وفي سنة 1947 صار عضوا بالحزب وارتقى في صفوفه وهو طالب جامعي فـبلغ سنة 1953 سدّة القـيادة على مستوى دائرة "بفالـتس" (Pfalz) الحزبية، وبعد سنتين كان من قادة الحزب الديمقراطي المسيحي على مستوى ولاية "راينلاند بفالـتس" (Rheinland-Pfalz) الفـيدرالية.

بعد ختم دراسته، التي استهلها بجامعة فرانكفورت عام 1951، في التاريخ والعلوم السّياسية والحقوق (قانون عام)، عمل كول مساعدا علميا بجامعة هايدلبارغ، حيث تحصل على الدكتوراه (1958). وفي سنة 1959 دخل هالموت كـول برلمان ولاية "راينلاند بفالـتس"، وكان حينئذ أصغر نوّاب حزبه. وحافظ على مقعده إلى غاية 1976، وقد تولى فيما بين 1963– 1969 قـيادة كتلة حزبه ببرلمان الولاية الاتحادية المذكورة. هذا وقد انتخب سنة 1966 على رأس الحزب على مستوى ولاية "راينلاند بفالتس". وفي سنة 1969 باشر هالموت كـول مهام رئيس حكومة "راينلاند بفالتس". وفي الانتخابات البرلمانية بهذه الولاية في دورتي 1971 و1975 أمكن للاتحاد الديمقـراطي المسيحي، بزعامة هالموت كـول، أن يفوز بالأغلبية المطلقة. واستمر هالموت كـول رئيسا لحكومة الولاية المذكورة إلى سنة 1976. ومن

أبرز إنجازاته خلال هذه الفترة إصلاحات شاملة على المستوى الإقليمي والإداري وأخرى شملت القطاع المدرسي وكذلك قطاع الصحّة والشؤون الاجتماعية بـ "راينلاند بفالتس".

وفي سنة 1973 انتخب هالموت كول على رأس الاتحاد الديمقراطي المسيحي بألمانيا على المستوى الوطني إجمالا، وزاول هذه المأمورية طيلة 25 سنة. وتحت قيادته وقع تجديد حزب (CDU) في شكل عصري مستديم وجعل سيره ودواليبه تتسم بالمهنية. وتمّ تعزيز العمل البرنامجي والرفع من نسبة الاطارات المسيرة القارة ودعم الهياكل المحلية. ووفق الحزب، وقد تجاوز عدد أعضائه 700 ألف، في استقطاب أشخاص من كافة فئات المجتمع وإدماجهم في صلبه. وهكذا صيّر هالموت كول الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) حزبا "شعبيا" عصريا نافذ الفاعلية.

وفي دورة 1976 لانتخابات البرلمان الفيدرالي، التي خاضها بصفته مرشح حزبه لمنصب المستشار، كاد هالموت كول يحرز على بأغلبية الأصوات "الثانية"[32] فكان من نصيب منافسه عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي(SPD)، هالموت شميت، تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب الليبرالي (FDP). وانتخب كول على رأس الكتلة البرلمانية لحزبي CDU وCSU فكان زعيم المعارضة في البرلمان الفيدرالي. وفي دورة 1980 لانتخابات البرلمان الفيدرالي ترك لفرانتس يوزف

32 [Zweitstimmen : "يستخدم في انتخابات البرلمان الاتحادي الألماني مزيج من حق الانتخاب بالأغلبية وحق الانتخاب بالتمثيل النسبي. ولكل ناخب صوتان. وينتخب بالصوت الأول مرشح دائرته الانتخابية ويفوز المرشحون وفقا لنظام الأغلبية النسبية : فمن يحصل على أكثر الأصوات يتم انتخابه. وبالصوت الثاني ينتخب قائمة مرشحي الولاية من حزب ما، ويوضع مرشحي الحزب على هذه القائمة على مستوى كل ولاية اتحادية وفقا لترتيب معين. وعند فرز الأصوات يتم حساب الأصوات الأولى والثانية. ويتألف البرلمان الاتحادي من النواب الذين تم انتخابهم في 299 دائرة انتخابية من خلال الانتخاب المباشر و299 آخرين من خلال قوائم الأحزاب في الولايات." (وزارة الخارجية الألمانية : حقائق عن ألمانيا، طبعة 2003، ترجمة حسن محمد الشريف وأحمد فاروق، ص 134) – **المترجم**]

شتراوس Franz Josef Strauss، زعيم الاتحاد الاجتماعي المسيحي، حزب بافاريا "الشقيق"، أولوية الترشح لمنصب المستشار. وبعد أن تمكن ائتلاف حزبي SPD و FDP من الفوز من جديد واصل هالموت كول مهامه على رأس المعارضة البرلمانية. وحينما تصدّع ائتلاف الحزبين الاشتراكي الديمقراطي والليبرالي وتهاوى خرج هالموت كول يوم غرة أكتوبر/تشرين الأول 1982 منتصرا من تصويت بناء لسحب الثقة – كان الأول من نوعه في تاريخ جمهورية ألمانيا الذي انتهى بنجاح – وانتخب بمقتضاه ليكون المستشار الفيدرالي الجديد. وبفضل فوز الائتلاف بين الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الليبرالي في دورات 1983 و1987 و1990 و1994 الانتخابية على التوالي استمر بقاء كول في منصبه. وفي دورة 1998 فشل الائتلاف المذكور في الإحراز على الأغلبية البرلمانية فتعين على هالموت كول ترك مسؤوليته الحكومية كمستشار فيدرالي، بعد أن تولاها طيلة 16 سنة، وتخلى بالمناسبة أيضا عن رئاسة حزبه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1998 كرّمه المؤتمر الحزبي، المنعقد بمدينة بون، بمنحه الرئاسة الشرفية للاتحاد الديمقراطي المسيحي. إلا أنه عمد في 18 جانفي/يناير/كانون الثاني 2000 إلى التنازل عن هذا المنصب الشرفي جرّاء قضيّة ذات علاقة بهبات حزبية.

في بداية توليه رئاسة الحكومة الفيدرالية عام 1983 بادر هالموت كول بفرض المصادقة على ما عرف بالقرار المزدوج للحلف الأطلسي لسنة 1979، الذي اقتضى حينئذ نصب صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى بألمانيا الغربية، وذلك رغم الاحتجاجات الشديدة الصادرة عن حركة السّلام. وفيما يتعلق بالسّياسة الاقتصادية والتنظيمية أشار كول في بيانه الحكومي الافتتاحي سنة 1982 إلى ضرورة استعادة اعتبار مبادئ اقتصاد السّوق الاجتماعي. وبفضل سياسة نافذة استهدفت التوطيد وضمان الاستقرار (الاقتصادي) أفلحت حكومة الائتلاف المسيحي–الليبرالي إلى غاية 1989، وإلى حد بعيد، في تأمين استقرار نسب المساهمات في الضمان الاجتماعي وتخفيض حصّة الدولة ونسبة

التضخم المالي. كما أن الناتج الداخلي الخام ما انفك يرتفع وازداد عدد العاملين في الفترة بين 1982 و1989 بنسبة حوالي مليونين وربع، وشهدت المديونية المستحدثة تراجعا من سنة إلى أخرى.

وعلى إثر انهيار جدار برلين في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 1989 استغل هالموت كول الفرصة التاريخية المتاحة بمسؤولية ونفاذ وساهم بشكل حاسم في استكمال ما طمح إليه حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني منذ عهد كونراد أديناور، أي وحدة ألمانيا في كنف الحرية. وكانت المبادرة في سياسته الألمانية في هذا الصدد بعرض برنامج في عشر نقاط على البرلمان الفيدرالي يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، كمخطط مرحلي يستهدف إعادة توحيد ألمانيا. هذا وقد عبّرت أغلبية سكان شرق ألمانيا عن رغبتها في استعادة الوحدة دون تأخير؛ وهو ما اتضح مثلا من خلال فوز حركة "التحالف لأجل ألمانيا" في أوّل انتخابات برلمانية حرّة عرفتها ألمانيا الشرقية، بتاريخ 18 مارس/آذار 1990. وفي غرة جويلية/يوليو/تموز 1990 دخل "الاتحاد النقدي والاقتصادي والاجتماعي" بين الدولتين الألمانيتين حيّز التنفيذ ؛ وفي 31 أوت/اغسطس/آب تمّ التوقيع على "اتفاقية التوحيد"، التي ضبطت وفقها تفاصيل إعادة توحيد ألمانيا. أما على الصّعيد الخارجي فقد تمثل النجاح الحاسم الذي تحقق لهالموت كول في موافقة ميخائيل غورباتشوف، على إثر لقاء بين الرّجلين في القوقاز في جويلية/يوليو/تموز 1990، على بقاء ألمانيا المتحدة عضوا بالحلف الأطلسي (الناتو). وبمقتضى المعاهدة المعروفة بـ"4+2"، المبرمة في 12 سبتمبر/أيلول 1990، أحالت قوّات الحلفاء الأربع، المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، السّيادة الكاملة إلى ألمانيا المتحدة. وفي الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 1990 انضمت الولايات الخمس، التي كانت تغطي تراب ألمانيا الشرقية، وبعد إعادة تنظيمها، إلى منطقة نفوذ "القانون الأساسي"، وهي، علاوة على دائرات برلين الشرقية، ولايات :

مكلنبورغ–فوربومرن، براندنبورغ، ساكسن–أنهالت، تورنغن وساكسن.[33] وبهذا الإنجاز وباستعادة الوحدة الألمانية بلغ هالموت كول ذروة عمله السّياسي.

وبصفته أوروبيا عن قناعة عمل هالموت كول بحزم وحماس على تعميق المسار الوحدوي الأوروبي. ومن أهم انجازاته على صعيد سياسة ألمانيا الأوروبية في عهده نذكر اتفاقيات شانغن (1985) التي استهدفت إلغاء المراقبات الحدودية داخل مجموعة الدول الأوروبية، والتوقيع على معاهدة ماسترخت بتاريخ 7 فيفري/فبراير/شباط 1992، التي تأسّست بموجبها منظمة الاتحاد الأوروبي والتي انطوت على قيام اتحاد اقتصادي ونقدي، ثم أيضا معاهدة امستردام المبرمة في الثاني من أكتوبر/تشرين الأول 1997، التي أفضت إلى إدخال إصلاحات على هيكلة الاتحاد الأوروبي.

في النصف الثاني من فترة حكمه جابه هالموت كول التحديات المنجرّة عن ضمّ الولايات الفيدرالية الجديدة الخمس، التي كان بعضها على حدّ فادح من الضعف الاقتصادي. ونظرا إلى أن اقتصاد شرق ألمانيا بان في واقعه أسوء مما توقع عديد الخبراء، جاءت تكاليف إعادة الوحدة أرفع بكثير مما رُصد في الأصل. فتحتم، لتغطية هذه التكاليف، اللجوء إلى الرفع في الضرائب والمزيد من الاقتراض ؛ كما أن إجراءات إعادة هيكلة اقتصاد شرق ألمانيا أدّت حتما الى ارتفاع نسبة البطالة. وفي الحين ذاته عمدت أغلبية من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في "بوندسرات" [مجلس الولايات الفيدرالية] إلى الاعتراض على عدد من المشاريع الإصلاحية الهامّة، تقدّمت بها حكومة الائتلاف المسيحي–الليبرالي، من بينها مشروع إصلاح جبائي من عام 1997.

---

33 وهي الولايات الاتحادية : Mecklenburg-Vorpommern, Brandenburg, Sachsen–Anhalt, Thüringen, Sachsen

تلقى هالموت كول العديد من التشريفات، من داخل ألمانيا وخارجها، اعترافا له بفضله في توحيد ألمانيا وأوروبا. من ذلك حصوله في أكتوبر/ تشرين الأول 1998 على "الصليب الأكبر" ذي اكليل الغار، وسام الاستحقاق لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وفي السنة الموالية على "الميدالية الرئاسية للسلام" من لدن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وفي ديسمبر/كانون الأول 1998 كرّمه رؤساء الدول والحكومات لمجموعة الإتحاد الأوروبي بمنحه لقب "مواطن شرفي لأوروبا"، وهو ما لم يحظ به أحد قبله سوى واحد من آباء أوروبا المؤسّسين، وهو الفرنسي جان موني.

6.4 – فلفريد مارتنس (من مواليد 1936) Wilfried Martens

تقلد فلفريد مارتنس من 1979 إلى 1992 – بانقطاع طيلة ثمانية أشهر خلال سنة 1981 – مهام رئيس وزراء بلجيكا ومنذ عام 1990 استمر في رئاسة "الحزب الشعبي الأوروبي" (*Europäische Volkspartei* EVP).

ولد فلفريد مارتنس في 14 أفريل/أبريل/نيسان 1936 في أسرة كاثوليكية من المزارعين الصغار بسلايدنغه بمقاطعة فلاندره (Sleidinge in Flandern). وبعد أن درس الحقوق وتحصل على الدكتوراه في هذا الاختصاص، ثم واصل دراسة تكميلية أخرى في الفلسفة بجامعة لوفان الكاثوليكية، باشر مهنة المحاماة لدى محكمة الاستئناف بمدينة غانت.

وخلال فترة الدراسة نشط فلفريد مارتنس ضمن الحركة الطلابية وترأس "اتحاد طلبة فلاندره". وفي ما بين 1960-1964 كان من بين أعضاء مجلس قيادة "الحركة الشعبية الفلاندرية".

وكان انطلاق حياة فلفريد مارتنس السّياسية الحزبية عام 1965 بانخراطه في الحزب الشعبي المسيحي (CVP) البلجيكي وبدعوته ضمن فريق المستشارين بديوان رئيس الوزراء بيار هارمل. وواصل مارتنس العمل في هذه الخطة حتى

بعد نهاية حكومة هارمل وعمل مستشارا في حكومات ائتلافية شتى. ومنذ أواخر الستينات ما انفك يرتقي في صلب حزبه. وبعد أن انتخب رئيسا على المنظمة الشبابية لحزب CVP في سنة 1967، ثم مجددا عام 1969، عهدت إليه سنة 1972 رئاسة الحزب، التي مارسها إلى غاية 1979.

وتولى فلفريد مارتنس، وهو على رأس الحزب الشعبي المسيحي، تنظيم حملته الانتخابية لدورة 1974 التي اسفرت عن فوز هذا الحزب. وتبعا لهذا صار مارتنس عضوا بمجلس النواب البلجيكي وتواصلت فترته النيابية فيه إلى سنة 1991. وفي ما بين 1991-1994 كان مارتنس عضوا بمجلس الشيوخ.

وفي سنة 1979 عين فلفريد مارتنس رئيس الوزراء ببلجيكا وبقي إلى غاية 1991 على رأس عدّة حكومات ائتلافية. ومن أبرز انجازاته خلال هذه الفترة اعادة هيكلة بلجيكا من دولة موحدة إلى دولة فيدرالية، بناء على تنقيح الدستور سنة 1988. ثم أنه عمل على مجابهة المشاكل الاقتصادية، التي عرفتها بلجيكا باطراد منذ السبعينيات، بجملة من الإصلاحات. كما أنه واظب زمن توليه رئاسة الحكومة مرارا على دفع مسار توحيد أوروبا. وفي سنة 1988 دافع بكل حزم على سياسة التعاون الأوروبي ضدّ هجمات رئيسة الوزراء الانكليزية مارغرت ثاتشر.

هذا وقد تحمّس فلفريد مارتنس للعمل على الصّعيد الأوروبي حتى قبل توليه رئاسة الحكومة البلجيكية. وكان له دور حاسم في توطيد التعاون بين سياسيي الديمقراطية المسيحية الأوروبيين والجمع بينهم تنظيميا. وكان في سنة 1976 من بين مؤسّسي "الحزب الشعبي الأوروبي" (EVP)، الذي تزعمه منذ 1990. وبعد نهاية مهامه على رأس الحكومة سنة 1992 ودخوله البرلمان الأوروبي (1994) تولى إلى غاية 1998 زعامة كتلة حزب EVP البرلمانية. كما أنه تولى في ما بين 1993-1996 رئاسة الاتحاد الأوروبي للديمقراطيين المسيحيين، الذي انصهر سنة 1996 في "الحزب الشعبي الأوروبي" (EVP). هذا وقد شغل من أكتوبر/

تشرين الأول 2000 إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2001 منصب رئيس الاتحاد العالمي للأحزاب الديمقراطية المسيحية (CDI-IDC).

تقلد فلفريد مارتنس العديد من الأوسمة الشرفية، الوطنية منها والدولية. كما أنه أحرز على جائزة "شارلكان" الاسبانية لسنة 1998، اعترافا له بفضله وجهوده في سبيل الاتحاد الأوروبي.

7.4 – جون كلود يونكر (من مواليد 1954) Jean-Claude Juncker

يتقلد جون كلود يونكر منذ سنة 1995 منصب الوزير الأول بحكومة دولة لوكسمبورغ. وقد تولى أيضا في ما بين 1989-2009 مهام وزير المالية. كما أنه ترأس من 1990 إلى 1995 الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي.

ولد جون كلود يونكر يوم 9 ديسمبر/كانون الأول 1954 ببلدة Redange-sur-Attert الواقعة غرب لوكسمبورغ من أب يشتغل في صناعة الفولاذ. وبعد أن ختم تعليمه الثانوي، وهو منذ سنة 1974 عضو في الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي (CVS)، استهل عام 1975 دراسة الحقوق بجامعة ستراسبورغ التي أنهاها سنة 1979 بشهادة الماجستير في الاختصاص.

ومنذ كان طالبا جلب جون كلود يونكر إليه الانتباه لتحمّسه السّياسي ومواهبه على هذا الصعيد. وابتداء من سنة 1979 تولى منصب أمين كتلة الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي البرلمانية. وفي ديسمبر/كانون الأول 1982 سمي كاتب دولة للشغل والضمان الاجتماعي. وفي دورة 1984 لانتخابات لوكسمبورغ التشريعية تمكن جون كلود يونكر لأول مرة من الفوز بمقعد برلماني، فتمّ تعيينه، وهو في التاسعة والعشرين من العمر، في خطة وزير الشغل ووزيرا لشؤون الميزانية. وعلى الصعيد الأوروبي جلب يونكر الاهتمام حين تولى سنة 1985 رئاسة مجلس الشؤون الاجتماعية وشؤون الميزانية للمجموعة الأوروبية، وذلك في اطار رئاسة لوكسمبورغ لمجلس المجموعة.

وعلى إثر انتخابات 1989 عين جون كلود يونكر على رأس وزارة المالية والشغل. وقد أمكن له في هذه الخطة من فرض ادخال تعديل على قانون الشغل والبطالة. كما أنه قام سنة 1992 بعرض مشروع اصلاح جبائي جوهري على البرلمان دخل حيز التنفيذ في غرة جانفي/يناير/كانون الثاني 1993. وكان له فضل كبير في الزيادة في تخفيض مديونية دولته. وهكذا فقد كان لوكسمبورغ عام 1994 البلد الوحيد الذي لبى شروط معاهدة ماسترخت المتعلقة بمعايير التقارب لضمان العضوية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي. ومنذ جانفي/يناير/كانون الثاني 1990 تولى يونكر رئاسة الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي وذلك إلى مستهل 1995. كما أنه اضطلع في نفس الفترة تقريبا (1989-1995) بمهام محافظ البنك العالمي.

بتوليه رئاسة المجلس الاقتصادي والمالي للمجموعة الأوروبية سنة 1991 أثر جون كلود يونكر تأثيرا حاسما في صياغة اتفاقية ماسترخت التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي وأعطت الاتحاد الاقتصادي والنقدي في صلبه الدفع وسبل النمو. وما كانت المفاوضات في شأن هذا الأخير تنجو من فشل محدق إلا بفضل ابتكاره لمبدأ *Opting out* (مبدأ اللامشاركة) بالنسبة إلى بريطانيا العظمى.

وبعد أن أمكن له في دورة 1994 الانتخابية الحفاظ على مقعده بالبرلمان احتفظ أيضا بمنصبه وزيرا للمالية والشغل. وفي جانفي/يناير/كانون الثاني 1995 تمّ انتخابه رئيسا للحكومة، وكان سلفه جاك سانتر قد دعي على رأس مفوضية الإتحاد الأوروبي. احتفظ يونكر بما كان له من مهام، مضيفا إليها تسيير وزارة خزينة الدولة. هذا وقد اعتلى سنة 1995 منصب المحافظ لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية.

توخى جون كلود يونكر بوصفه رئيس الحكومة سياسة أوروبية حازمة فعالة، متصدّيا دون هوادة لأي تراخ في معاهدة ماسترخت وفي ما يرتبط بمعايير

التقارب المثبتة فيها. وبرز يونكر في السّاحة العمومية العالمية بشكل خاص في ديسمبر/كانون الأول 1996 لما وفق في التوسّط بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الفيدرالي الألماني هالموت كول في مسألة "ميثاق الاستقرار والنمو"، مما أدى إلى خروج المجلس الأوروبي المنعقد بدبلن مكللا بالنجاح. كما تسنت له في النصف الثاني من سنة 1997، بوصفه رئيس المجلس الأوروبي، المساهمة في وضع أسس محورية لتعزيز كيان الاتحاد الأوروبي. وفي ديسمبر/كانون الأول 1997 قرر المجلس الأوروبي المنعقد بلوكسمبورغ بدء المفاوضات الرّامية إلى انضمام عشر دول من شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي. كما تمّ تأسيس لجنة غير رسمية، تضم أعضاء الاتحاد النقدي، سميت "مجموعة يورو ١١"، لتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية في منطقة اليورو. وقد تولى جون كلود يونكر منذ مستهل 2005 رئاسة هذه اللجنة التي صارت تعرف باسم "مجموعة اليورو".

في انتخابات جوان/يونيو/حزيران 1999 التشريعية حقق الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي (CVS) نجاحا خول له تشكيل الحكومة في تحالف مع الحزب الديمقراطي حافظ فيها يونكر على منصب الوزير الأول. وقد تكفل بالإضافة، في الفترة بين 1999 و2004، بمهام قطاعي الشؤون المالية والمواصلات. وعلى إثر النجاح البيّن الذي حققه حزبه في دورة 2004 الانتخابية وتشكيل الحكومة بمعية حزب العمال الاشتراكي، الذي سبق أن حالف الحزب الشعبي الاجتماعي المسيحي في الحكم في ما بين 1984 و1999، تمّ تثبيت يونكر في وظائفه وزيرا أول ووزير دولة ووزير المالية.

وبفضل وساطة رئيس حكومة لوكسمبورغ جون كلود يونكر أمكن للمجلس الأوروبي في مارس/آذار 2005، عندما عادت رئاسته ثانية إلى هذا البلد العضو، الخروج باتفاق حول اصلاح "ميثاق الاستقرار والنمو". كما أنه فرض العودة إلى خطة لشبونة الاستراتيجية التي وضعت عام 2000 وتنشيط مقتضياتها، لمزيد إبراز الملامح الاجتماعية والبيئية في مسار الاندماج الأوروبي

وتثمينها. وعندما عرض مشروع الدستور الأوروبي على الاستفتاء الشعبي في لوكسمبورغ يوم 10 جويلية/يوليو/تموز 2005، بعد أن رفضته الأغلبية في فرنسا وهولندة، سعى يونكر بكل جهد وعزيمة إلى التصويت لفائدته وقبوله في وطنه، وهو ما تحقق في نهاية الأمر.

ولولا جون كلود يونكر لما كان لمسار توحيد أوروبا أن يبلغ العمق الذي يميزه اليوم. فبفضل مثابرته وحماسه، وبالأخص موهبته في إيجاد الحلول الوسطى، تسنى لعديد مؤتمرات قمة الاتحاد الأوروبي تحقيق النجاح المنشود. وما انفك في جل خطوات الاندماج في الماضي القريب يحتل دورا مركزيا، اعتبارا منه أن توحيد أوروبا هو قبل كل شيء مشروع سلام.

حظي جون كلود يونكر بعديد التشريفات وقلد أوسمة تشريفية شتى. وقد أسندت إليه في ماي/مايو/أيار 2006 جائزة "شارلمان" الدولية لمدينة آخن تقديرا لمساعيه من أجل أوروبا اجتماعية متوحدة. وسبق أن منح مرارا، مثلا عام 2003، لقب "رجل السنة لأوروبا".

8.4 – أنجلا ماركل (من مواليد 1954) Angela Merkel

تضطلع أنجلا ماركل منذ أفريل/نيسان 2000 بمهام رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) الألماني. وهي منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2005 المستشارة الفيدرالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد عملت سابقا، في ما بين 1991 و1994 وزيرة فيدرالية لشؤون المرأة والشباب، ومن 1994 إلى 1998 وزيرة فيدرالية للبيئة وحماية الطبيعة وأمن المولدات النووية. وتولت في الفترة الممتدّة من 1998 إلى 2000 مهام الأمينة العامة لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

بعد أسابيع قليلة من ولادة أنجلا ماركل بهامبورغ عام 1954 غادر والداها المكان، حيث أنهى أبوها دراسة اللاهوت، وانتقلت الأسرة إلى ألمانيا الشرقية. وتكفل والدها، أصيل برلين الشرقية، وبتكليف من كنيسته البروتستانتية، بمنصب

قسّيس في قرية كفيتزو بالقرب من بارلبارغ (Quitzow bei Perleberg). وفي سنة 1957 عيّن مدير معهد كنسي للتكوين المستمر بمدينة تامبلين بشمال مقاطعة براندنبورغ.

وبرزت أنجلا ماركل وهي تلميذة بالمدرسة بنجابتها وتفوق أدائها، لاسيما في مادتي الروسية والحساب. ولم تشارك في مراسم الانخراط في صفوف الشبيبة الاشتراكية، عندما بلغت السن لذلك ؛ وبالمقابل تمّ تثبيتها في الكنيسة. وفي سنة 1973 أنهت مرحلة التعليم الثانوي والتحقت بجامعة لايبزيغ لدراسة الفيزياء، إلى أن ختمتها سنة 1978. ومن 1978 إلى 1989 اشتغلت بالمعهد المركزي للكيمياء الفيزيائية، التابع لأكاديمية العلوم ببرلين، حيث حصلت عام 1986 على شهادة الدكتوراه في العلوم الطبيعية.

وفي خريف 1989 انضمت أنجلا ماركل إلى حركة "الانطلاقة الديمقراطية" فلم تلبث أن كلفت بمهمة الناطق باسم الحركة. وفي أول انتخابات حرة لـ"مجلس الشعب" [برلمان ألمانيا الشرقية]، يوم 18 مارس/آذار 1990، لم تحصل "الانطلاقة الديمقراطية" إلا على 0,9 بالمائة من الأصوات. وكان الفائز حزب CDU بشرق ألمانيا، الذي تحصل بمرشحه الرئيسي، لوتار دي مازيار، على 41 بالمائة من الأصوات، علما وأن الحزب تشكل بمعية "الانطلاقة الديمقراطية" و"الاتحاد الاجتماعي الألماني" حلفا انتخابيا عرف باسم "التحالف لأجل ألمانيا" (*Allianz für Deutschland*). وتكوّن ائتلاف عريض ضمّ كل من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) و"الاتحاد الاجتماعي الألماني" و"الانطلاقة الديمقراطية"، بالإضافة إلى الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين. وفي هذه الحكومة، المنبثقة عن أول انتخابات حرّة في تاريخ دولة ألمانيا الشرقية، تمّ تعيين أنجلا ماركل ناطقة مساعدة باسم الحكومة. وفي مستهل أكتوبر/تشرين الأول 1990 تمّ الدّمج بين الفرعين الشرقي والغربي من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU) الألماني، وبالتالي أصبحت أنجلا ماركل من أعضاء هذا الحزب. وبتوحيد ألمانيا

في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 1990 انتهت مهمتها ناطقة مساعدة باسم حكومة ألمانيا الشرقية.

وفي أول انتخابات تشريعية لألمانيا المتوحّدة في الثاني من ديسمبر/كانون الأول 1990 فازت ماركل بالدائرة شترالزوند/روغن/غريمن بنسبة 48,5 بالمائة من الأصوات الأولى[34]. ودعاها المستشار الفيدرالي هالموت كول وزيرة لشؤون المرأة والشباب في حكومته. وإلى جانب هذا المنصب الوزاري تولت رئاسة حلقة العمل البروتستانتية (*Evangelischer Arbeitskreis* EAK) لحزبي CDU/CSU. وفي سنة 1993 صارت على رأس حزبها في ولاية مكلنبورغ–فوربومرن.

وعلى إثر انتخابات 1994 التشريعية عُينت أنجلا ماركل وزيرة فيدرالية للبيئة وحماية الطبيعة وأمن المولدات النووية. غير أن ائتلاف CDU/CSU والحزب الليبرالي FDP انهزم في الدورة الانتخابية الموالية سنة 1998. وفي أوّل مؤتمر حزبي للاتحاد الديمقراطي المسيحي بعد هذه الهزيمة تمّ تعيين فولفغانغ شويبلى Wolfgang Schäuble رئيسا جديدا له، بينما عُهد إلى أنجلا ماركل منصب الأمينة العامّة للحزب، فتخلت عن رئاسة فرع الحزب بالولاية المذكورة. وفي الأشهر الموالية أحرز الحزب على نتائج جيّدة في الانتخابات البرلمانية للولايات الفيدرالية، كما فاز في الانتخابات الأوروبية في جوان/يونيو/حزيران 1999 بنسبة فائقة بلغت 48,7 بالمائة.

وعلى إثر فضيحة مالية أربكت الاتحاد الديمقراطي المسيحي في الفترة 1999/2000، وجعلت هالموت كول يتنازل عن الرئاسة الشرفيّة للحزب، كما أسفرت عن استقالة فولفغانغ شويبلى، انتخبت أنجلا ماركل يوم العاشر من أفريل/أبريل/نيسان 2000 رئيسة جديدة لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي.

34 [انظر أعلاه الهامش رقم 32 – المترجم]

هذا وقد اعتزمت ماركل اقتحام الانتخابات التشريعية لسنة 2002 بصفة المرشح الرّئيسي لقائمتي كل من CDU وCSU، إلا أنها لم تكن تحظى بعد بسند كاف لدى قيادة كلا الحزبين. وكان العديد من رؤساء حكومات الولايات المنتمين لـ CDU ورؤساء فروع الحزب الإقليمية يفضلون عليها ادموند شتويبر Edmund Stoiber، رئيس حكومة بافاريا ورئيس حزب CSU، الذي تمّ ترشيحه في نهاية الأمر، وبتأييد ماركل، لمواجهة غرهارد شرودرGerhard Schröder، المستشار الفيدرالي آنذاك. وانهزم شتويبر بفارق ضئيل. وعلى إثر هذه الانتخابات تسلمت ماركل في 2002 زمام قيادة الكتلة البرلمانية لحلف CDU/ CSU فعوّضت فريدريش مارتس Friedrich Merz على رأس المعارضة في البرلمان الفيدرالي الألماني.

وفي انتخابات 2005 التشريعية، السّابقة لأوانها، تقدمت ماركل بصفة مرشحة حلف CDU/CSU لمنصب المستشار الفيدرالي. وأسفرت هذه الدورة يوم 18 سبتمبر/أيلول عن حصول الحلف المذكور بالاشتراك على نسبة 35,2 بالمائة أي بتفوّق طفيف على الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD الذي حصل على 34,2 بالمائة من مجمل الأصوات، وبالتالي أضحى حلف CDU/CSU أقوى كتلة في البرلمان. وتشكل عن هذا الحلف والحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD ائتلاف حكومي "كبير" انتخب أنجلا ماركل رئيسا عليه فأصبحت هذه أول امرأة في منصب المستشار لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وكانت في نفس الحين، وهي في 51 من العمر، أصغر من تولى المنصب سنا في تاريخ ألمانيا الاتحادية. كما أنها أول شخص في هذا المنصب ذو سيرة ترتبط بدولة ألمانيا الشرقية وأول من تقلده من ذوي الاختصاص في العلوم الطبيعية. وقد توخت أنجلا ماركل، كمستشارة على رأس حكومة الائتلاف "الكبير"، وطوّرت أسلوب حكم تميّز بالموضوعية وعدم التكلف. وأولت العلاقة الجيّدة مع الجارتين بولونيا وفرنسا ومع الولايات المتحدة، وبطبيعة الحال مع الاتحاد الأوروبي، أهمية بالغة. وقد حرصت بجهد

على إنجاز معاهدة لشبونة الأوروبية وتحقيقها. كما أعطت دفعا ذا بال لمسائل متعلقة بحقوق الإنسان. من ذلك استقبالها لـدالاي لاما سنة 2007، رغم امتعاض جمهورية الصّين الشعبية التي ما انفـك شأنها يعلو اقـتصاديا وسياسيا.

وفي النصف الأول من سنة 2007 جاء دورها لترأس مجلس الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية (G8). وقد كسبت ماركل فضلا كبيرا لجهودها من أجل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل في نظرها – إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل – الركيزة الأساسية للسّياسة الألمانية. هذا و لم يغب عنها في ذات الحين ما تكتسيه شراكة استراتيجية مع روسيا وعلاقـات متينة مع الصّين والهند والـقارة الإفـريقـية من شأن وأهمّية.

ومذ كانت على رأس وزارة البيئة تحمّست أنجلا ماركل لمسألة حماية المناخ على الصّعيد العالمي. وقد استضافـت آنذاك في سنة 1995 ببرلين أوّل مؤتمر حول المناخ تـقـيمه منظمة الأمم المتحدة، وعنه صدر قـرار التخفـيض من غازات الاحتباس الحراري. ومن اجراءات المستشارة الفـيدرالية ماركل في هذا الصّدد ما تعلق بالتخفـيض من ثاني أكسيد الكربون بشكل سريع ومستـديم. هذا وقد طغت على النصف الثاني من فـترة حكم ماركل وطبعته الأزمة الاقـتصادية والمالية العالمية.

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 27 سبتمبر/أيلول 2009 تمكن حلف CDU/CSU، بمعية الحزب الليبرالي (FDP)، من تأمين أغلبية واضحة من مقاعد البرلمان الفـيدرالي (332 من مجمل 622)، مما خوّل تشكيل حكومة ائتلافـية مسيحية–ليبرالية. ومن جهتها حقـقـت أنجلا ماركل فـوزا بينا في دائرتها (Stralsund/Nordvorpommern/Rügen) بنسبة 49,3 بالمائة. وفي 28 أكتوبر/تشرين الأول 2009 أدت اليمين للمرة الثانية بصفـتها مستشارة ألـمانيـا الفـيدرالية.

وتمادت الأشهر الأولى لهذه الفترة الحكومية الجديدة برئاسة أنجلا ماركل أيضا مطبوعة بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وفي مجال السّياسة الداخلية كانت من أولويات اهتماماتها، إلى جانب دعم قطاع التعليم والبحث العلمي، السّيطرة على الأزمة المذكورة وتعزيز ميزانية الدولة وإصلاح قطاع الصّحة ودفع سياسة الطاقة.

إن تقييما أوليا لفترة حكم أنجلا ماركل الثانية، في هذا الشوط الباكر، يسفر بدون شك عن نتيجة إيجابية. فقد أمكن، بالتوافق مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي، التوصّل إلى استقرار اليورو وتأمين أرصدة المدخرين الخواصّ من الايداعات المالية وإيجاد السّبل لانتعاشة اقتصادية في ألمانيا بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ؛ وها هي ألمانيا الاتحادية، مقارنة بغيرها من الدّول، في وضع طيّب على مستوى السّياسة المالية ومن حيث التطوّرات في سوق الشغل. وحسب المؤشرات فإن ألمانيا بصدد الخروج من الأزمة أقوى مما كانت عليه عندما دخلتها.

أنجلا ماركل متزوجة منذ 30 ديسمبر/كانون الأول 1998 بيوخيم زاور Joachim Sauer، أستاذ الكيمياء بجامعة "هومبولد" ببرلين. وهي من حملة جائزة "شارلمان" (2008) وعدد من الدكتوراه الشرفيّة. وقد ميزتها مجلة Forbes Magazine من سنة 2006 إلى سنة 2009 بلقب "أقوى امرأة في العالم". كما أدرجتها مجلة Time من بين المائة شخصية الذين يشهد لهم بأبلغ تأثير في عالمنا اليوم.

5 - المصادر والمراجع

Adenauer, Konrad. 1975. Reden 1917-1967. *Eine Auswahl*. Hrsg. von Hans-Peter Schwarz, Stuttgart (DVA).

Agethen, Manfred. 2002. Die *CDU in der DDR*. In : W. Becker, G. Buchstab u.a. (Hrsg.), *Lexikon der Christlichen Demokratie in Deutschland*. Paderborn (Schöningh), S. 109-118.

Baus, Ralf Thomas. 2001. *Die Christlich-Demokratische Union Deutschlands in der sowjetisch besetzten* Zone1945-1948. Düsseldorf (Droste).

Becker, Winfried. 2002. *Christliche Demokratie*.In : ders. u.a., *Lexikon der Christlichen Demokratie in Deutschland*. Paderborn (Schöningh), S. 9-23.

Buchstab, Günter und Rudolf Uertz (Hg.). 2004. *Christliche Demokratie im zusammenwachsenden Europa. Entwicklungen, Programmatik, Perspektiven*. Freiburg i.Br. (Herder).

Caldera, Rafael. 1977. *Especificidad de la Democracia Cristiana*. Caracas : Ediciones Nueva Politica. Download (2002) unter : http://www.ipf.org.ve/cristiana.pdf.

Christlich Demokratische Union Deutschlands. 2007. *Freiheit und Sicherheit. Grundsätze für Deutschland. Das Grundsatzprogramm*.

Christlich Demokratische Union Deutschlands. 2009. *Deutschland braucht eine kompetentere Außenpolitik*. http://www.cdu.de/doc/pdf/090306-politik-az-aussenpolitik.pdf.

Fogarty, Michael P. 1959. *Christliche Demokratie in Westeuropa* 1820-1953. Freiburg i.Br. (Herder).

Frey, Timotheos. 2009. Die *Christdemokratie in Westeuropa. Der schmale Grat zum Erfolg*. Baden-Baden (Nomos).

Gehlen, Andreas von. 2005. *Europäische Parteiendemokratie ? Institutionelle Voraussetzungen und Funktionsbedingungen der europäischen Parteien zur Minderung des Legitimationsdefizits der EU*. Berlin (Diss. FU).

GG (*Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland*). Zahlreiche Fundstellen, z.B. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn.

Henning, Ottfried und Klaus **Weigelt**. 1997. *50 Jahre Christliche Demokratie in Lateinamerika. In : Internationale Zusammenarbeit – Herausforderung für Politik und Gesellschaft*. Bornheim, S. 8-17.

Honecker, Martin. 2006. *Orientierung am Menschengerechten. Zur Entstehung evangelischer Sozialethik. In : Die Politische Meinung*, Nr. 441, August 2006, S. 9-14.

Jung, Winfried. 1983. *Christlich-Demokratische Parteien in Lateinamerika*. In : Silke Krieger (Hrsg.), *Partner für den demokratischen Weg. Sankt Augustin* (H. Richartz), S. 35-63.

Kalivas, Stathis N. 1996. *The Rise of Christian Democraty in Europe*. Ithaka und London (Cornell UP).

Kleinmann, Hans-Otto. 1993. *Geschichte der CDU 1945-1982*. Hrsg. v. G. Buchstab. Stuttgart (DVA).

Koecke, Johannes Chr. und Michael Sieben. 2010. *Die Christlich-Demokratische Union : Grundüberzeugungen, Geschichte, Organisation*. Sankt Augustin/Berlin (Konrad-Adenauer-Stiftung).

Konrad-Adenauer-Stiftung (Hrsg.). 1995. *Kleine Geschichte der CDU*. Stuttgart (DVA).

Konrad-Adenauer-Stiftung (Hrsg.). 2009. *Leitlinien für Wohlstand, soziale Gerechtigkeit und nachhaltiges Wirtschaften*. http://www.cdu.de/leitlinien.

Konrad-Adenauer-Stiftung. O.J. *Historische Übersicht Gründung* EU. http://www.cdu.de/wf/de/71.4750/.

Küsters, Hanns Jürgen (Hrsg.). 2004. *Adenauer, Israel und das Judentum* (Rhöndorfer Gespräche Bd. 20). Bonn (Bouvier).

Maier, Hans. 2006. *Revolution und Kirche. Studien zur Frühgeschichte der Christlichen Demokratie*. München (Beck).

Mommsen, Wilhelm (Hrsg.). 1960. *Deutsche Parteiprogramme*. München (Isar-Vlg.).

Richter, Michael. 1991. *Die Ost-CDU 1948-1952. Zwischen Widerstand und Gleichschaltung*. Düsseldorf (Droste). 2. korrigierte Auflage.

Roos, Lothar. 2005. *Katholische Soziallehre*. In : Rolf Hasse u.a. (Hrsg.) , *Lexikon Soziale Marktwirtschaft. Wirtschaftspolitik von A bis Z*. 2. Auflage. Paderborn (Schöningh), S. 290-293.

Uertz, Rudolf. 2004. *Zur Theorie und Programmatik der Christlichen Demokratie*. In : Günter Buchstab und Rudolf Uertz (Hrsg.), *Christliche Demokratie im zusammenwachsenden Europa. Entwicklungen, Programmatik, Perspektiven*. Freiburg i.Br. (Herder).

Uertz, Rudolf. 2005. *Vom Gottesrecht zum Menschenrecht. Das katholische Staatsdenken von der Französischen Revolution bis zum II. Vatikanischen Konzil (1789-1965)*. Paderborn (Schöningh).

Vatikan. 1965. Pastorale Konstitution Gaudium et Spes : Über die Kirche in der Welt von heute (hier : Kapitel IV : Das Leben in der politischen Gemeinschaft.) Rom (Vatikan).

Veen, Hans-Joachim (Hrsg.). 1983-2000. *Christlich-Demokratische und konservative Parteien in Westeuropa*. 5 Bde. Paderborn (Schöningh).

Weigelt, Klaus. 1989. *Evangelische Wirtschafts- und Sozialethik – Verständnisfragen und ordnungspolitische Bedeutung*. In : Gernot Gutmann u. A. Schüller (Hrsg.), *Ethik und Ordnungsfragen der Wirtschaft*. Baden-Baden (Nomos), S. 117-137.

Weigelt, Klaus. 1991. Gemeinwohl und Eigennutz. In : Die Politische Meinung, 264/1991, S. 77-83.

Weigelt, Klaus. 1994. *Kirche und Politik in Deutschland am Beispiel ausgewählter Denkschriften der EKD*. In : Konrad-Adenauer-Stiftung (Hrsg.), *Chrétiens – Europe – Politique*. Konrad-Adenauer-Stiftung : Paris, S. 173-197.

بـوابات بالانترنـت

– بوابة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي : http://www.cdu.de

– حول تاريخ الحزب : http://www.cdu-geschichte.de

– أحزاب "شعبية" أوروبية : http://www.epp.eu

– أرشيف السياسة الديمقراطية المسيحية : http://www.kas.de/wf/de/42.7

– بوابة كونراد أديناور : http://www.konrad-adenauer.de

– بوابة هالموت كول : http://www.helmut-kohl.de

– بوابة أنجلا ماركل : http://www.angela-merkel.de

(تتضمّن البوابات الثلاث الأخيرة العديد من العروض والمقالات والوثائق والصّور وأشرطة فيديو وتسجيلات سمعية تتعلق بشخص وسياسة كل من كونراد أديناور وهالموت كول وأنجلا ماركل.)

المؤلفون والمساهمون في العمل

Dr. Manfred Agethen : مساعد علمي بالقسم الرئيسي "الخدمات العلمية/ أرشيف السياسة الديمقراطية المسيحية" لمؤسّسة كونراد أديناور (م. ك.أ.) بـ Sankt Augustin.

Christopher Beckmann : مساعد علمي بالقسم الرئيسي "الخدمات العلمية/ أرشيف السياسة الديمقراطية المسيحية" لمؤسّسة ك. أ. بـ Sankt Augustin.

Dr. Nino Galetti : مدير مكتب رئاسة مؤسّسة ك.أ. عمل إلى موفى 2009 مقررا/مستشارا بوحدة "المسائل المبدئية" التابعة للقسم الرئيسي "التعاون الأوروبي والدولي"، ببرلين.

Dr. habil. Karsten Grabow : المسؤول المعني بشؤون التعاون بين الأحزاب والبرلمانات بالقسم الرئيسي "التعاون الأوروبي والدولي" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين

Isabel von Griesheim : تدرس العلوم السّياسية والاقتصادية بجامعة هايدلبارغ. في صائفة 2010 أجرت تربصا ضمن فريق "أمريكا اللاتينية" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

David Jonathan Grunwald : مساعد علمي بالقسم الرئيسي "التعليم السياسي" بمركز التكوين *Schloss Eichholz* لمؤسّسة ك.أ. بـ Wesseling.

Christine Henry-Huthmacher : منسقة الميدان المعني بسياسة الأسرة بالقسم الرئيسي "سياسة واستشارة" لمؤسّسة ك. أ. بـ Sankt Augustin.

Tim Kallweit : عمل إلى موفى 2009 مساعد مشروع بالقسم الرئيسي "التعاون الأوروبي والدولي" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

Dr. Patrick Keller : منسق لميدان السّياسة الخارجية والأمنية بالقسم الرئيسي "سياسة واستشارة" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

Prof. Dr. Hanns Jürgen Küsters : مدير القسم الرئيسي "الخدمات العلمية/ أرشيف السياسة الديمقراطية المسيحية" لمؤسّسة ك.أ. بـ Sankt Augustin.

Dr. Helmut Reifeld : يشرف على وحدة "المسائل المبدئية" التابعة للقسم الرئيسي "التعاون الأوروبي والدولي" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

Matthias Schäfer : مدير فريق "السّياسة الاقتصادية" بالقسم الرئيسي "سياسة واستشارة" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

Frank Spengler : نائب مدير القسم الرئيسي "التعاون الأوروبي والدولي" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين

Prof. Dr. Wolfgang Stock : مدير شريك بشركة *Convincet Gmbh* ببرلين.

Prof. Dr. Rudolf Uertz : مساعد علمي بالقسم الرئيسي "الخدمات العلمية/ أرشيف السّياسة الديمقراطية المسيحية" لمؤسّسة ك.أ. بـ Sankt Augustin

Prof. Dr. Hans-Joachim Veen : رئيس مؤسّسة اترسبارغ *Stiftung Ettersberg* للبحث المقارن حول الديكتاتوريات الأوروبية وتجاوزها، بفايمار. عمل من 1983 إلى 2000 مدير معهد ومشرف على البحوث بمؤسّسة كونراد أديناور.

Prof. Dr. Bernhard Vogel : رئيس وزراء سابق، يتقلد منذ مستهل 2010 منصب الرئيس الشرفي لمؤسّسة كونراد أديناور، بعد أن تولى رئاستها مرتين (1989-1995 و2001-2009). إلى جانب وظائفه نائبا بالبرلمان الفيدرالي (1965-1967) وبرلمان كل من ولايتي راينلاند–بفالتس (1971-1988) وتورنغن (1994-2004)، والعديد من المهام السياسية الأخرى، شغل الأستاذ فوغل منصب رئيس الوزراء بكل من ولايتي راينلاند–بفالتس (1976-1988) وتورنغن (1992-2003).

Klaus Weigelt : أشرف من 1981 إلى 1992 بصفة مدير على أكاديمية مؤسّسة كونراد أديناور. ثم كلف بتسيير مكتب المؤسّسة بكل من فنزويلا والمجر. كما أشرف في ما بين 1992-1998 على المكتب الأوروبّي للمؤسّسة ببروكسل.

Reinhard Willig : مسؤول عن قسم المؤسّسة المعني بالبلدان ارجنتين والبرازيل والشيلي والأورغواي، وعلى البرامج الجهوية "السّياسة التنظيمية بأمريكا اللاتينية" و"دولة القانون (مونتفيديو والمكسيك)"، ضمن فريق "أمريكا اللاتينية" بالقسم الرئيسي "التعاون الأوروبّي والدّولي" ببرلين.

Anika Wirtz : طالبة في اختصاص "الدراسات الأوروبية" بجامعة ماسترخت. أجرت في صائفة 2009 تربصا ضمن فريق "السّياسة الخارجية" بالقسم الرئيسي "سياسة واستشارة" لمؤسّسة ك. أ. ببرلين.

مكتب تونس، الجزائر و ليبيا

لقد ظلت مؤسسة كونراد أديناور، منذ ما يربو عن الثلاثين سنة تنفذ أنشطتها في منطقة الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط، تحدوها في ذلك رغبة في دعم الديمقراطيّة والحريّة والعدالة. وتسعى المؤسسة، وهي إحدى أبرز المؤسسات السياسيّة في ألمانيا، من ناحية، إلى تحقيق أهداف ذات صلة بالسياسة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بغية المساهمة في تحقيق اندماج أفضل وإنشاء شبكات لتوثيق الروابط فيما بين ألمانيا وبلدان الشرق الأدنى، ومن ناحية أخرى، إلى النهوض بالحوار الأوربي العربي. وفي نطاق وفائها الذي تعتز به للمبادئ التي دافع عنها المستشار الأول لألمانيا ما بعد الحرب، ألا وهو كنراد أديناور (1876–1967)، فإن مؤسسة كونراد أديناور تعمل في تعاون وثيق مع شركائها المحليين على دعم :

- الديموقراطيّة ودولة القانون والمؤسسات،
- تنمية اقتصاد السوق الحر ذي البعد الاجتماعي،
- الحوار الأورو متوسطي،
- الحوار بين الثقافات والديانات.

إنّ عالمنا اليوم يشهد تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية وتمتد تأثيراتها لتشمل المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ووعيا منه بهذه الحقيقة واستكمالا لأنشطة مكاتبه الوطنية، فإن برنامج مؤسسة كونراد أديناور الإقليمي للشرق الأدنى والأوسط يولي، بالتعاون مع شركائه، أولوية بالغة لمتابعة التعاون الإقليمي والوطني في مجال التنمية وتشخيص هذا التعاون والنهوض به. ومن خلال عرض المشاريع الوطنية والممارسات الجيدة التي يمكن أن تمثل نماذج للمنطقة بأسرها، ونشر هذه المشاريع والممارسات، فإن المؤسسة تجشع التبادل الإقليمي اعتمادا على المقولة التالية : «أن نفكر عالميا وأن نتحرك محليا». وتحقيقا لهذا الهدف، فإن مؤسسة كونراد أديناور تقوم بتنظيم ندوات ولقاءات وورش عمل وأعمال بحث وبرامج إعلامية في ألمانيا وفي أوروبا. كما تقدم المؤسسة دعما للطلبة الواعدين من خلال توفير منح دراسية.

وتعتمد مؤسسة كونراد أديناور في كافة أنشطتها مبدأ الشراكة، وذلك في كنف احترام مبادئها الأخلاقية والسياسية ومن خلال قناعتها بأن الإصلاحات المبتكرة والأفكار الجديدة لا يمكن أن تتطور بشكل مستديم ما لم تكن قد وقعت بلورتها وتنفيذها من طرف صناع القرار والموطنين المعنيين. وهكذا، وفي توافق مع مبادئها، فإن مؤسسة كونراد أديناور قد تخيرت أن تجعل من شركائها قوام أنشطتها. وهي تقوم، بالتعاون مع شركائها، الذين يشملون الوزارات والبرلمانات والجامعات ومجموعات التفكير والمنظمات غير الحكومية واتحادات الصناعة والتجارة ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية، بتصور البرامج التي تزمع تنفيذها في المنطقة وصياغتها وإنجازها وتقييمها.

مؤسسة كونراد أديناور

مكتب تونس

نهج إبراهيم جفال – المنزه الرّابع 14،

تونس / الجمهوريّة التونسيّة

(**الهاتف** : 420 751 71 216)

(**الفاكس** : 090 750 71 216)

Info.Tunis@kas.de / www.kas.de